

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥١٧

الإثنين، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيينزيا
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد تروبولس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد المنيع
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



1912252 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالهجومين اللذين وقعا في بوركينا فاسو وكاليفورنيا وإدانتهم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أعرب عن إدانتنا للهجوم الذي وقع أمس على كنيسة بروتستانتية في سيلغادجي، بوركينا فاسو، ولحدث إطلاق النار الذي وقع في كنيس "تشاباد أوف بواي" في سان دييغو، الولايات المتحدة الأمريكية، يوم السبت.

وأطلب من الحاضرين أن يقفوا الآن وأن يلتزموا الصمت لمدة دقيقة ترحماً على أولئك الذين فقدوا أرواحهم في هذين الهجومين على أماكن عبادتهم.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأردن وإسرائيل وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبرازيل والبحرين وبنغلاديش وبوتسوانا وتركيا وتونس والجمهورية العربية السورية والعراق وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفنلندا وفيت نام وقطر وكوبا ولبنان وليختنشتاين وماليزيا وملديف ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وناميبيا والنرويج وهنغاريا واليابان.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات التالية أسماءهم: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة ندى مجدلاي، المديرية المشاركة لمنظمة ايكوبيس الشرق الأوسط؛ والسيد جدعون بروميرغ، المدير المشارك لمنظمة ايكوبيس الشرق الأوسط.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضاً إلى المشاركة في هذه الجلسة المتكلمين التالي اسمهما: سعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن التعازي إثر الهجومين على الكنيس اليهودي في سان دييغو والكنيسة في سيلغادجي، بوركينا فاسو، فضلاً عن الهجمات السابقة على مواقع دينية في نيوزيلندا وسري لانكا. ونعرب عن تعاطفنا مع أسر الضحايا والحكومات المعنية. إن الأمم المتحدة تدين الإرهاب بكل مظاهره.

وأود أيضاً أن أشيد، بالنيابة عن أسرة الأمم المتحدة بأسرها، باللواء فرانسيس فيب - سانزيري، قائد قوة الأمم

تشكيل حكومة جديدة. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع الحكومة الجديدة عند تشكيلها.

يتزامن الغياب المطول لحل سياسي للنزاع مع التدهور المستمر للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن خطط لبناء ما لا يقل عن ١٠٠ ٢ وحدة سكنية في مستوطنات المنطقة جيم وطرح عطاءات لتشييد حوالي ٩٥٠ وحدة إضافية.

وستقوم إحدى الخطط المقترحة بإضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي - بموجب القانون الإسرائيلي - على البؤرة الاستيطانية غير القانونية في حريش بضمها إلى المستوطنة القائمة في تالمون. وليس للمستوطنات أي أثر قانوني وتشكل انتهاكا للقانون الدولي.

كما استمرت عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. فقد هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ٣٧ مبنى، مُشردةً ٤٩ شخصا، غالبا على أساس أنها تفتقر إلى تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهي ما يكاد يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها. وبالإضافة إلى ذلك رفضت المحكمة المحلية الإسرائيلية، في ٣١ آذار/مارس، ثلاث دعاوى استئناف قدمها فلسطينيون يقيمون في حي سلوان في القدس الشرقية.

وظلت الحالة في الأماكن المقدسة في القدس هادئة نسبيا في الشهر الماضي. وأود أن أعتنم فرصة تزامن المناسبات اليهودية والمسيحية والإسلامية لأرجو أن يعم السلام والازدهار لشعبي فلسطين وإسرائيل، ولكن كذلك للبحث على استمرار الهدوء، لا سيما في الأماكن المقدسة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال احترام الوضع الراهن والاتفاقات ذات الصلة.

وقد استمرت دوامة العنف، للأسف، في أماكن أخرى. ففي ٣٠ آذار/مارس، احتفل الفلسطينيون في غزة بالذكرى

المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ورئيس البعثة، الذي وافته المنية فجأة في ١٩ نيسان/أبريل. لقد قاد البعثة بكل تفان وحماسة في ظل ظروف صعبة. وسوف نتذكر حياته المهنية المثالية في خدمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إننا نلتقي اليوم في الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة تعزيز جهودها الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية والاقتصادية والسياسية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك فإن استمرار غياب الحل السياسي للنزاع الأوسع يقوض ويعقد جهودنا. وتحت ضغط العنف وتوسيع المستوطنات والتدابير الأحادية والانقسامات الفلسطينية الداخلية وازدياد الريبة المتبادلة، تظل فرص تحقيق سلام عادل ودائم بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى.

ولا تزال المخاوف المتزايدة من الضم في المستقبل تطغى على آمال تحقيق حل الدولتين. ولا تزال إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي وتملك مقومات البقاء تتآكل بسبب الحقائق الميدانية. وقد حذرت الأمم المتحدة مرارا من أنه لا يمكن إدارة النزاع إلى الأبد. والوضع الراهن لن يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور في الحالة وإلى تنامي التطرف لدى جميع الأطراف وإلى المزيد من المعاناة والنزاع.

وقبل أن أتطرق إلى التطورات الأخيرة على أرض الواقع، أود أن أهنئ رئيس الوزراء الفلسطيني اشتية على تشكيل حكومة فلسطينية جديدة. وأتمنى له كل النجاح وأحث جميع الفصائل الفلسطينية والزعماء السياسيين الفلسطينيين على العمل سوياً بحسن نية لتوحيد غزة والضفة الغربية في ظل حكومة فلسطينية واحدة وشرعية.

كما أود أن أهنئ الشعب الإسرائيلي على انتخاباته العامة الديمقراطية العامة التي جرت في ٩ نيسان/أبريل. وفي ١٧ نيسان/أبريل، طلب الرئيس ريفلين من رئيس الوزراء نتنياهو

وكذلك استمر العنف الذي يمارسه المستوطنون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فوفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أصيب ١٩ فلسطينيا أو دمرت ممتلكاتهم من قبل آخرين. وفي ٣ نيسان/أبريل، أطلق مدنيان إسرائيليان النار في نابلس، مما أدى إلى إصابة فلسطينيين، أحدهما رجل يبلغ من العمر ٢٣ عاما توفي لاحقا في المستشفى. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أطلق جنود قوات الدفاع الإسرائيلية النار مرتين على الجزء الأسفل من جسم صبي فلسطيني معصوب العينين يبلغ من العمر ١٥ عاما عقب اعتقاله للاشتباه في أنه كان يرشق بالحجارة، عندما حاول الهرب بينما كان لا يزال معصوب العينين. وقالت قوات الدفاع الإسرائيلية أنها كانت ترد على رشق كثيف بالحجارة وأن أحد مثيري الشغب أصيب وهو يحاول الهرب بعد إلقاء القبض عليه.

وفي الفترة نفسها، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ١٤ هجوما فلسطينيا ضد المستوطنين الإسرائيليين، وغيرهم من المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية، حيث رشق الفلسطينيون بالحجارة مركبات تسير على الطرق القريبة من بيت لحم والخليل ورام الله. وقد أبلغ عن إصابة شخص واحد بجراح وعن إلحاق أضرار بـ ١٣ مركبة.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهور الأزمة المالية الفلسطينية. فعلى الرغم من تدابير التقشف المعلنة وتعهدات دول عربية في الأخيرة بتقديم دعم، فإن خطر الانهيار المالي للسلطة الفلسطينية أخذ في الازدياد. ولا بد من إيجاد حل مستدام لأزمة تمويل السلطة الفلسطينية، على وجه السرعة. وينبغي لكلا الطرفين معالجة أسباب الأزمة عن طريق الحوار، وتنفيذ اتفاقاتهما الثنائية وتجنب اتخاذ إجراءات انفرادية تقوض استقرار وأمن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وأحث أعضاء لجنة الاتصال المختصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني على استخدام اجتماعهم غدا في بروكسل

السنوية الأولى لمسيرة العودة الكبرى، التي أحيها الفلسطينيون بتظاهر ٥٠.٠٠٠ فلسطيني بالقرب من السياج المحيط. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المتظاهرين ظلت مسالمة، تجاهل عدد صغير نداءات ضبط النفس وانخرطوا في أعمال عنف ضد إسرائيل وحاولوا اختراق السياج. وقتلت قوات الدفاع الإسرائيلي سبعة فلسطينيين، من بينهم أربعة أطفال، وأصاب ١٣١٦ منهم بجروح، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكد النداءات السابقة الصادرة من الأمم المتحدة بأن الأطفال ينبغي ألا يكونوا على الإطلاق هدفا لأعمال العنف، وينبغي ألا يُعرضوا لخطر العنف أو يُشجّعوا على المشاركة في أعمال العنف. وكذلك أكرر ندائي إلى إسرائيل بأنه لا ينبغي لها استخدام القوة الفتاكة إلا في الرد على تهديد وشيك بالموت أو إصابة خطيرة، وكما لاذ أخير.

وأطلق المقاتلون الفلسطينيون ٣٠ صاروخا وقذيفة هاون من غزة باتجاه إسرائيل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. والإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون تجاه السكان الإسرائيليين المدنيين محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، ويجب أن يتوقف فوراً. كما أطلقت عدة بالونات حارقة من غزة على جنوب إسرائيل. وهذه يجب أن تتوقف. ويجب أيضا أن تكفل حماس أن تبقى الاحتجاجات سلمية وأن تمنع الاستفزازات بالقرب من السياج، بما في ذلك محاولات اختراقه.

وفي غضون ذلك، قتل ثلاثة فلسطينيين، في الضفة الغربية، رميا بالرصاص على يد القوات الإسرائيلية، وأصيب ٦٣ منهم بجراح، بمن فيهم ١٨ طفلا. وفي ٢٧ آذار/مارس، أصيب مساعد طبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عاما برصاص قوات الأمن الإسرائيلية بالقرب من مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم، وتوفي فيما بعد متأثرا بجراحه. وقد وقع إطلاق النار خلال اشتباكات أعقبت عمليتي اعتقال نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية في المخيم في وقت سابق من ذلك اليوم.

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا أن الأزمة في غزة أزمة سياسية في جوهرها. وقد أحرز تقدم كبير بشأن رفع الإغلاقات، ولا يزال تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين ضروريا. وأكرر دعوتي جميع الفصائل الفلسطينية إلى المشاركة بجدية مع مصر في جهود المصالحة. وأود كذلك أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء التي دعمت تنفيذ مشاريع لجنة الاتصال المخصصة حتى الآن، وأحث الدول الأخرى على المساهمة في هذا الجهد الهام، بما في ذلك من خلال الدعم المالي الهام لوحدة إدارة البرامج، وكذلك لخطة الاستجابة الإنسانية.

وبالانتقال إلى الحالة في المنطقة، لا يزال لبنان مستقرا، مع استمرار التزام الجهات الفاعلة السياسية بالحوار المؤدي إلى الموافقة البرلمانية على خطته لإصلاح قطاع الكهرباء التي طال انتظارها. ولا تزال المناقشات جارية بشأن ميزانية ٢٠١٩، إذ تسببت التخفيضات المقترحة في أجور القطاع العام في اندلاع احتجاجات. ومن اللافت، أن وزير الدفاع إلياس بو صعب والقائد العام للقوات المسلحة اللبنانية الجنرال جوزيف عون زارا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وجنوب لبنان في ٢٤ نيسان/أبريل، مع تصريح الوزير بو صعب أن القوات المسلحة اللبنانية ستزيد من نشر القوات في جنوب لبنان.

ولا تزال الحالة في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق هادئة. ففي ٢ نيسان/أبريل، ترأست قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اجتماعا ثلاثيا منتظما حضره وفدان رفيعا المستوى من القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي ١٧ نيسان/أبريل، قام فريق خبراء تقنيين تابع للقوة بتقييم النفق الواقع جنوب الخط الأزرق بالقرب من بلدة زاريت الإسرائيلية، وهو الذي أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية عن اكتشافه في ١٣ كانون الثاني/يناير. وخلصت قوة الأمم المتحدة إلى أن النفق عبر الخط الأزرق، مما يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي اليوم التالي، أبلغ قائد قوة الأمم المتحدة قائد القوات

للعمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على حل هذه الأزمة، التي تهدد بقاء السلطة الفلسطينية.

وأنتقل إلى الأزمة الإنسانية والاقتصادية المستمرة في غزة، وأبدأ بتسليط الضوء على محنة النساء. إن سبعين في المائة من جميع النساء في غزة اليوم عاطلات عن العمل. ونتيجة لذلك، فإن الأسر التي يكون عائلها من النساء أكثر عرضة للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، فإننا ندري أن الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية من العوامل الرئيسية الكامنة وراء العنف ضد المرأة في غزة. وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة للنساء والفتيات الفلسطينيات في مجموعة واسعة من المجالات، ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لضمان تلبية احتياجاتهم.

كما تحرز الأمم المتحدة تقدما كبيرا في تنفيذ مجموعة من التدخلات الإنسانية والاقتصادية العاجلة من أجل تحقيق استقرار الحالة في غزة، ومنع التصعيد، ورفع عمليات الإغلاق ودعم جهود المصالحة التي تقودها مصر. وقد تم، خلال السنة الماضية، جمع ما يقرب من ١١٠ مليون دولار للوقود والصحة والمياه والصرف الصحي وبرامج العمل المؤقت. وحشدت الأمم المتحدة وشركاؤها نحو ٤٥ مليون دولار ستمكن من إيجاد حوالي ٢٠ ٠٠٠ وظيفة مؤقتة في ٢٠١٩. وقد أسهمت ٤,٦ ملايين دولار تقريبا لدعم خطة الاستجابة الإنسانية، منذ أيلول/سبتمبر، في إيصال الأدوية الأساسية وإجراء حوالي ٥٠٠ عملية جراحية طارئة. وأرحب كذلك بتمديد قطر تمويلها للأمم المتحدة لشراء وتوفير الوقود لمخطة توليد الكهرباء في غزة حتى حزيران/يونيه.

وفي تطور إيجابي، مددت إسرائيل، في ١ نيسان/أبريل، بعض مناطق صيد الأسماك في غزة إلى ١٥ ميلا بحريا. وأرحب بهذا القرار، وأحثها بقوة على أن توسع كذلك بقية منطقة الصيد، التي لا تزال محدودة ب ٦ إلى ١٢ ميلا بحريا.

سياسي تفاوضي. وهو يعمل مع جميع الأطراف ويحز تقديما مطردا في إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية متوازنة وشاملة تكون فاتحة لعملية سياسية أوسع تشمل التنفيذ الكامل لجميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسوف يطلع المجلس على تلك الجهود غدا.

وبينما نتحرك من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني، سواء في غزة أو الضفة الغربية، فإننا لن نغفل عن القضية السياسية الأساسية، وهي آفاق قيام دولتين مسالمتين آمنتين تعيشان جنبا إلى جنب في وئام. وهذه الضرورة تحتم علينا جميعا العمل مع الطرفين، وإعادةهما إلى طاولة المفاوضات، وحثهما على تفادي الأعمال الانفرادية التي تقوض آفاق السلام. وينبغي لنا أيضا أن نعمل مع كلا الجانبين لتهيئة بيئة مؤاتية للعودة إلى مناقشات مجدية. ولكن الإجراءات العازمة من جانب الأطراف ذاتها هي وحدها التي يمكن أن تنقذ حل الدولتين. وبخلاف ذلك، سيظل الفلسطينيون والإسرائيليون يعيشون حياتهم وهم لا يعرفون سوى الصراع وعدم الثقة والخوف، عوضا عن الإمكانيات اللانهائية التي يمكن أن يجلبها السلام العادل والدائم.

في الختام، أود أن أشكر منظمة إيكوييس الشرق الأوسط على الانضمام إلينا في مناقشات اليوم. إن جهودها المثالية لتشجيع التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني - الأردني حول التحديات البيئية المشتركة لجديرة بالثناء. وأرحب بالالتزام المستمر من جانب الدول الأعضاء بالدعم السخي لهذه المبادرات وإيلائها الاهتمام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مجدلاي.

السيدة مجدلاي (تكلمت بالإنكليزية): ذات يوم صيفي حار من عام ٢٠١٧، قررت أسرة صبي يبلغ من العمر ٥

المسلحة اللبنانية ووزير الدفاع بو صعب بالتناج التي حصلت إليها قوة الأمم المتحدة وطلبت متابعة عاجلة. وقد أكدت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الآن وجود خمسة أنفاق، أكدت على أن ثلاثة منها عبرت الخط الأزرق وتشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وبالانتقال إلى الحديث عن الجولان، وقع رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب، في ٢٥ آذار/مارس، إعلانا رسميا يعترف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل.

وكما أشار الأمين العام في السابق، فإن موقف الأمم المتحدة بشأن الجولان واضح. وينعكس ذلك في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١).

ويحافظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا في ظل هدوء نسبي ومستويات متدنية من النشاط العسكري في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برفو. واستمرت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في رصد وسماع مستوى منخفض نسبي من إطلاق الأسلحة الصغيرة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برفو. وقدرت القوة أن إطلاق النار كان بسبب أنشطة تدريب قامت بها قوات الأمن السورية. وواصلت القوة أيضا رصد وجود القوات المسلحة العربية السورية في مواقع مختلفة من منطقة الفصل، بما في ذلك بالقرب من مواقع الأمم المتحدة.

وبالأمس، وبمساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية، قامت القوة بتسيير نقل رجلين سوريين كانا محتجزين في إسرائيل منذ عدة سنوات. وكذلك تمت إعادة رفات جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي مفقود منذ عام ١٩٨٢، من سوريا إلى إسرائيل بعد تحديد موقعه بمساعدة القوات الروسية.

فيما يتعلق بالصراع في سوريا، فإن المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد غاير بيدرسن، يواصل جهوده لإيجاد حل

إيكوبيس، عاش طفولته على ضفاف نهر الأردن. ويتذكر كم كانت مياهه صافية وسريعة الجريان. وقد اعتادت أسرته الصيد هناك وضخ المياه من النهر لري الحقول. وبعد احتلال الضفة الغربية، في عام ١٩٦٧، فقد أمين وأسرته الوصول إلى ضفاف النهر وحصتهما المشروعة من مياهه. وحين قام أمين بزيارة موقع المعمودية مع إيكوبيس بعد أكثر من ٥٠ عاماً، انتابته صدمة شديدة. فالنهر العفوي الذي يذكره بات مجرى هزيباً.

وكغيرهم من اللاجئين والمقيمين، عندما ينظر أمين وأسرته إلى وادي الأردن، فإنهم يرون واقعا سياسيا معقدا يجد من تلبية حتى احتياجاتهم الأساسية. فالوصول المقيد إلى المياه، ومصادرة الأراضي لتوسيع المستوطنات غير القانونية، والحديث عن ضم المنطقة جيم الذي يلوح في الأفق يجعلهم أكثر إصرارا على عدم التخلي عن مستقبل أفضل.

ولأسباب ذاتها التي ذكرتها للتو، وضعت إيكوبيس خطة رئيسية متكاملة لوادي الأردن تساعد في تحويله من وادٍ للفقر واليأس إلى وادي للرخاء المشترك لكافة المجتمعات من بحيرة طبرية إلى البحر الميت، استنادا إلى مبادئ التنمية المستدامة وتكافؤ الفرص وفي إطار حل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧.

إن إيكوبيس تنادي بأن حل مشكلات المياه لا يمكن أن ينتظر. ونحن نعتبر أن المسائل المتعلقة بالمياه والحصول على حقوق المياه الفلسطينية لم يعد من الممكن تأجيلها بسبب الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن جميع قضايا الوضع النهائي الأخرى. والأحكام والآليات المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو بشأن المياه العابرة للحدود وإدارة مياه الصرف ما عادت تلي احتياجات التنمية المستدامة للفلسطينيين، أو حتى الإسرائيليين، اليوم.

إن آثار تغير المناخ خلال العقد الأخير قد عززت حاجتنا وكذلك الحاجة الملحة إلى إحداث تغيير في السياسات. والسنوات العشر الماضية شهدت حالات الجفاف المتكرر،

سنوات، محمد، الهروب من الواقع القاسي في غزة بالذهاب إلى الشاطئ. إلا أن والديه لم يدركا أن المجرى المائي القريب الذي يتدفق إلى البحر كان مليئا بمياه المجارير غير المعالجة. وفي مساء ذلك اليوم، عانت أسرة محمد كلها من مرض شديد؛ وفي غضون ١٠ أيام، توفي محمد. فقد هاجم دماغه فيروس بعد أن سبغ في المياه الملوثة.

وحتى يومنا هذا، فإن ٩٧ في المائة من المياه الجوفية في غزة غير صالحة للاستهلاك الآدمي، و ٣٠ في المائة من الأمراض في غزة مردها إلى مسببات الأمراض التي تنقلها المياه. وبمعدل أربع ساعات في المتوسط من الإمداد بالطاقة يوميا، تعجز مرافق مياه الصرف عن العمل، فتقوم يوميا بتفريغ ما يعادل حجم ٣٤ مسبحا أولمبيا من مياه المجارير غير المعالجة إلى البحر الأبيض المتوسط. وبعد أكثر من ١٢ سنة من الحصار والحروب المتعاقبة والخسائر في الأرواح، بما في ذلك الأطفال، وفشل المصالحة الفلسطينية الداخلية، فإن كارثة إنسانية في قطاع غزة تتكشف فصولها الآن، أمام ناظرينا.

وعوضا عن التقاعس، جئنا جدعون وأنا هنا أمام مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع يانا، المديرية الأردنية لمنظمة إيكوبيس الشرق الأوسط، كجزء من فريق ملتزم يرفض أن يظل أطفالنا وبيئتنا رهينة للنزاع. نحن هنا لإقناع الأعضاء بأن أمن المياه والمناخ حيوي الأهمية من أجل مستقبل أفضل للناس كافة في منطقتنا. ولكن كان يمكن للسياسيين أن يتحدثوا عن سياسة الفصل بين القوات، فالواقع أننا لا يمكن أن نفصل عن بيئتنا المشتركة. لقد كشفت إيكوبيس للجمهور عن أن محطة عسقلان لتحلية المياه، التي توفر ١٥ في المائة من مياه الشرب في إسرائيل، تُغلق بشكل متقطع بسبب التلوث الذي تحمله التيارات القادمة من شواطئ غزة باتجاه الشمال. وهذا درس كبير لنا جميعا: فالمياه والبيئة لا تعرفان حدودا أو تخوما.

وزوال نهر الأردن مثال آخر على الكلفة البيئية الأوسع التي تتكبدها جراء النزاع العربي - الإسرائيلي. أمين، والد ناشط في

مثل هذا اليوم. واستغرق الأمر خمس سنوات من التخطيط لكي يقفز رؤساء البلديات إلى النهر بالفعل. لقد وضعنا برنامجا تثقيفيا بعنوان "جيران المياه الجيدة" - ولندكر أن ذلك البرنامج قد نفذ في المدارس على كلا جانبي نهر الأردن بغرض توعية الأطفال بحقيقة مياههم وجيرانهم. ورأوا شريطا نحرًا قليل المياه شديد التلوث، فبدأوا يتفهمون لأول مرة أثر النزاع على المياه. وبدأ الأطفال وآباؤهم يسألون رؤساء البلديات بعفوية تامة "لماذا كل هذا التلوث في الأردن وما الذي يجب أن نفعله على الجانب الآخر لتنظيفه؟" وبفضل تمكينهم من قبل الشباب وآبائهم لاتخاذ إجراءات لصالح المجتمعات المحلية، قفز رؤساء البلديات إلى النهر معا ليس باعتبارهم أصدقاء مخلصين، بل بصفتهم قادة يدعون الحكومات الوطنية في جميع الجوانب إلى أن من شأن إصلاح النهر وحده أن يتيح فرصا اقتصادية حقيقية للسكان في المنطقة.

وأدت بنا افتراضات القرن العشرين التي فرضت دبلوماسية المياه إلى طريق النزاع والتنافس على المياه. وكنا نعتمد اعتمادا كليا على المياه الطبيعية خلال القرن الماضي، وبالتالي تنازعت جميع الأطراف على كل قطرة مياه طبيعية. وكانت تلك هي العقلية التي أدت إلى جفاف نهر الأردن نهر والتقلص الكارثي للبحر الميت. وكانت تلك هي العقلية التي تم على أساسها التفاوض على المياه في اتفاقات أوسلو في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي. وتركت المياه دون حل بوصفها إحدى مسائل الوضع النهائي، نظرا لصعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم المياه الطبيعية الشحيحة وسينتهي إلى فائزين وخاسرين في نهاية المطاف. بيد أن التقدم المحرز في تكنولوجيات المياه في هذا القرن، بقيادة الكثير من الابتكارات الإسرائيلية، يتيح فرصا حقيقية. ويعني استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في أغراض الزراعة وتطوير تكنولوجيا تحلية المياه التخفيف من مشكلة شح المياه باعتبارها موردا طبيعيا.

هي الأعمق من نوعها في تاريخنا المسجل. وقد أسهمت في آثار أوسع عبر الحدود وزيادة ندرة المياه، وعدم الاستقرار السياسي وتزايد أزمات اللاجئين والأزمات الإنسانية في منطقتنا. وما لم يكن هناك تحرك فوري لمعالجة الأزمة في غزة اليوم، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لاستقبال المزيد من قوارب اللاجئين.

وكإحدى منظمات المجتمع المدني، تمكنا خلال مؤتمرنا الأخير من استضافة ممثلين رفيعي المستوى من حكوماتنا الثلاث، الذين اتفقوا جميعا على أن تغير المناخ يقدم نفسه على أنه تهديد مضاعف فيما يتعلق بأمننا المائي. وفي حين أن معظم العالم يخشى زيادة درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين، فإن الشرق الأوسط يخشى زيادة تصل إلى ٤ درجات مئوية.

واستنادا إلى الأمثلة التي عرضتها، جئنا إلى هنا برسالة قوية إلى حكوماتنا، وإلى أعضاء مجلس الأمن. نحن، معا، نواجه تهديدا مشتركا بسبب النزاع وندرة المياه الناجمة عن تغير المناخ. وتغير المناخ لا يميز بين الطرف الأقوى والطرف الأضعف في النزاع. ولا بد من التحرك اليوم.

وهناك حاجة لإعادة تقييم الافتراضات ورفض النزعة الانفرادية والسعي إلى تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود لتحقيق الاستقرار والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مجدلاني على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بروميرغ.

السيد بروميرغ (تكلم بالإنكليزية): خلال عملي على مدى ٢٥ عاما في إيكوبيس الشرق الأوسط، كان نشاطي المفضل الذي لن أنساه هو القفز إلى نهر الأردن جنبا إلى جنب مع رؤساء البلديات الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين. وكنا نثير معا رذاذا كثيفا من الماء، ولكننا أدلينا معا ببيان هام في

وليس الانتقال من التنافس إلى التعاون في مجال الموارد الطبيعية الحيوية باعتباره وسيلة للمساعدة في تهيئة الاستقرار السياسي فكرة جديدة. ففيما بعد الحرب العالمية الثانية أرسى اتفاق أوروبا القارية المتعلق بالفحم والصلب، بقيادة العدوين السابقين فرنسا وألمانيا أسس الاستقرار في أوروبا. ويمكن أن يكون تسخير البحار والشمس المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين أداة نستخدمها لتحقيق السلام والاستقرار. وتحمل ندى مجدلاي ويانا أبي طالب وشخصي وجميع موظفينا في عمان ورام الله وتل أبيب أصوات الشباب والطلاب والسكان ورؤساء البلديات. وعملنا جميعا على تثقيف أنفسنا والمجتمعات التي نعمل فيها. وأجرينا البحوث اللازمة، فضلا عن إبداء القيادة.

ولدينا شركاء من أجل السلام على جميع الجوانب. وتبين لنا شراكتنا المستمرة على مدى ٢٥ عاما أن حسن الحوار يقوم على المياه الجيدة، وليس الأسوار الجيدة بالضرورة. وبروح الفصح والاحتفال به وكذلك شهر رمضان القادم، فلنحرر المياه لكي تمنحنا الحياة والأمل في منطقتنا.

وندعو مجلس الأمن إلى حث حكومات بلداننا الثلاث - إسرائيل وفلسطين الأردن - على تعزيز التعاون بينها في مجال المياه والبيئة، بما في ذلك إصلاح نهر الأردن والبحر الميت، والوفاء بحقوق المياه والاحتياجات الفلسطينية وتنفيذ هدف التبادل في مجال المياه والطاقة لصالح مستقبلنا المشترك في مواجهة تغير المناخ، وأن يتم ذلك كله في سياق حل الدولتين. ونحيب بمجلس الأمن أن يدعو جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية، بما فيها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، للمساعدة في تيسير تنفيذ تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بروميرغ على إحاطته.

واليوم توفر تحلية المياه نسبة ٧٠ في المائة من مياه الشرب في إسرائيل، في حين تسهم مياه الصرف الصحي المعالجة بنصف حجم الزراعة فيها. وأصبح تقاسم المياه الطبيعية بنصيب عادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين أمرا ممكنا الآن بفضل توافر كميات كبيرة من المياه المعالجة المكتملة للمياه الطبيعية. وبسبب تغير المناخ البحر الأبيض المتوسط ستضخ إسرائيل المياه المحلاة في بحيرة طبرية بهدف ضمان جودة المياه في البحيرة وتوفير إمدادات المياه العذبة إلى الأردن. ويمكن أن يشكل ذلك جزءا من إصلاح نهر الأردن - وهو نهر مقدس بالنسبة لنصف البشرية. واستنادا إلى السياسات الحكومية في مجال تحلية المياه من ناحية، وقيادة المجتمع المحلي في الدعوة لإصلاح النهر من ناحية أخرى للمرة الأولى خلال ٥٠ عاما بدأت تدفقات المياه العذبة مرة أخرى من بحيرة طبرية إلى نهر الأردن.

وفي غضون السنوات الخمس الماضية وحدها، مكنتنا التقدم التكنولوجي المحرز في مجال الطاقة الشمسية من تسخير الشمس. وقد ظلت المملكة الأردنية الهاشمية رائدة إقليمية في ذلك الصدد ولديها استثمارات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية مستفيدة من أراضيها الصحراوية الشاسعة. ويعد المزيج من المياه المصنعة التي يتم ضخها من الساحل الإسرائيلي والفلسطيني لتباع في الأردن بطاقة كهربائية منتجة من أشعة الشمس في الأردن لتباع بدورها في إسرائيل وفلسطين، عاملا محتملا في تغيير قواعد اللعبة السياسية. ومن شأن تبادل كهذا أن يكفل أمن المياه والطاقة للجميع، ويستجيب لانعدام الأمن المناخي ويهيئ اعتمادا صحيا متبادلا بين اقتصاداتنا ومجتمعاتنا. في العام الماضي وتمويل ألماني قادت إيكوييس وفدا إقليميا لصناع القرارات وقادة الأعمال التجارية إلى أوروبا للنهوض بالمشروع ونواصل اليوم بفضل تمويل سويدي تخطيط مشاريع تجريبية في مجال الطاقة الشمسية في الأردن بهدف بيع الكهرباء الخضراء للمرة الأولى عبر الحدود.

ققامة بعد الانتخابات الإسرائيلية التي زادت من ترسيخ حكم اليمين المتطرف في إسرائيل بوصفها دولة فصل عنصري تحت قيادة رئيس الوزراء نتنياهو. إن الدعم المطلق المقدم إلى إسرائيل من جانب عضو دائم في مجلس الأمن لم يزد لها إلا جرأة في الاستهتار بالقانون، وقد زاد من انتهاكاتهما للحقوق الإنسانية لشعبنا واستعمارها لأرضنا.

وإن إسرائيل، إذ تتلقّى المساعدة والتحريض في جرائمها، تزيد من شهيتها التوسعية. وليس على الأعضاء إلا الاستماع إلى بياناتها الخبيثة في الآونة الأخيرة بشأن نيّتها ضمّ المستوطنات الإسرائيلية المبنية بصورة غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي يبيّن التجاهل الصارخ لحقوق الفلسطينيين. ويتم التبحر بهذه التصريحات المؤججة للمشاعر بلا حجل، ناهيك عن العدد الذي لا يُحصى من جرائم الحرب التي تُرتكب يومياً في وضع النهار، من جانب رئيس الوزراء وغيره من المسؤولين الإسرائيليين، في ازدياد تام لسلطة المجلس والمجتمع الدولي بأسره.

لقد استمعنا إلى إدانات من جميع أنحاء العالم لهذه التصريحات الاستفزازية والتحريض والأعمال غير القانونية. وقد كان رفضها مدوياً. واستمعنا أيضاً إلى دعوات متكررة تطالب بوقف سياسات إسرائيل غير القانونية والهدامة ووجوب امتثالها للالتزامات القانونية. ونحن ممتنون إزاء هذه المواقف المبدئية وإزاء التضامن مع شعبنا وقضيته العادلة. بيد أن الإدانات وحدها لا تكفي؛ فهذه الدعوات، سواء كانت رقيقة أو حازمة، لن تلقى آذاناً صاغية من إسرائيل، التي تواصل الدوس على القانون الدولي والاستهزاء بالنظام الدولي. وينبغي أن يكون الأمر واضحاً الآن: إن مناشدة إسرائيل ومحاوله استرضائها لم تنجح قط.

ومن دون تحقيق المساءلة، كيف يمكن لأحد أن يتوقع أي شيء سوى الإفلات الجامح من العقاب الذي شهدناه على مدى عقود من الزمن بل وما هو أسوأ من ذلك؟ لقد

أود أن أنوه بحضور العضو الثالث من إيكوبس الشرق الأوسط هنا اليوم، السيدة يانا أبي طالب، من الأردن.

وأعطى الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين): أشكر الرئاسة الألمانية والفرنسية لمجلس الأمن على قيادتهما المشتركة الماهرة على مدى الشهرين الماضيين. وأشكر أيضاً وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو على إحاطتها وتوجيهها المقتدر لإدارتها. ونشيد أيضاً بالجهود المتواصلة التي يبذلها المنسق الخاص نيكولاوي ملادينوف وفريقه، فضلاً عن الدور الحيوي والدعم الذي تقدمه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجميع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان في هذا الوقت الصعب.

وأؤيد، سيدي الرئيس، التعليقات التي أدليتم بها، سيدي، ووكالة الأمين العام ديكارلو فيما يتصل بالخسائر البشرية الناجمة عن الهجمات على دور العبادة، بما فيها التي شنت في بوركينا فاسو.

وأود أن أشكر السيدة ديكارلو أيضاً على تهنئتها لرئيس الوزراء أشتية بمناسبة تشكيل الحكومة الجديدة. وأود أيضاً أن أرحب بالسيدة مجدلاي والسيد بروميرغ وصديقتهما السيدة طالب، ونشكرهم على إحاطاتهم وجودهم معنا.

ونجتمع في لحظة تتسم بقدر كبير من عدم اليقين والتقلب. ويستمر التدهور السريع للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويزداد الشعور باليأس وينسد أفق السلام من جراء إصرار السلطة القائمة بالاحتلال على فرض مخططاتها غير القانونية بأي ثمن. وقد أصبح الأفق المنظور أكثر

إن توافق الآراء الدولي في هذا الصدد قوي، مثلما هو قوي بشأن حل الدولتين استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧ بوصفه أساساً للتوصل إلى حل سلمي يقوم على أساس القانون الدولي؛ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام؛ ومبادرة السلام العربية؛ وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وقد تم تأكيد هذا الموقف من جديد بصورة لا لبس فيها في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ولا يزال يشكل جوهر موقف المجتمع الدولي، على النحو المبين في الأسابيع والشهور والسنوات الماضية.

فلا يمكن أبداً القبول بالاحتلال والضم وانتهاكات حقوق الإنسان بوصفها تصرفات عادلة وأخلاقية ولا يمكن قبولها على أنها الوضع المعتاد الجديد، بغض النظر عن التلفيق أو الشعارات الرنانة أو الذرائع. إن ما يواجهه الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيون من قتل غاشم وإصابات وترويع على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين، فضلاً عن احتجاز وسجن الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، يشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تصل إلى حد الخروقات الجسيمة.

إن حصار إسرائيل المفروض منذ ١٢ سنة على قطاع غزة غير قانوني. وإن عزل وسجن مليوني شخص هو عقاب جماعي كبير يرقى إلى كونه جريمة حرب، فضلاً عن كونه المصدر الرئيسي للأزمة الإنسانية الكارثية واليأس في قطاع غزة، على النحو المعرب عنه في مظاهرات مسيرة العودة الكبرى. وما يسمى باحتجاز إسرائيل للإيرادات الضريبية الفلسطينية هو سرقة سافرة تنتهك الاتفاقات الثنائية واتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر نهب موارد الشعوب المحتلة.

واستعمار إسرائيل للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني. وسواء اتخذت التدابير شكل مستوطنات

حان الوقت لتحويل الأقوال إلى أفعال والتضامن إلى عمل. ويجب اتخاذ تدابير جادة من جانب المجتمع الدولي على وجه الاستعجال لمساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب أن تكون هناك عواقب للانتهاكات؛ فهذا هو السبيل الوحيد لوقف تدهور عملية السلام وعكس المسار لإنقاذ إمكانية إيجاد حل سلمي وعادل وتحيب الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي عقوداً أخرى من المواجهة والنزاع والمعاناة والخسارة.

وهذه ليست دعوة متشددة أو تهديداً. فاتخاذ إجراءات هو أمر واجب، استناداً إلى القواعد والمبادئ والمتطلبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. إنها مسؤولية تتسق مع توافق الآراء الدولي الطويل الأمد ومع الالتزامات - التي تم التعهد بها مراراً ولكن لم يتم الوفاء بها بعد.

إن الشعب الفلسطيني لم يعانِ على مدى عقود طوال ولم ينتظر قرابة قرن من أجل حريته - منذ أن تم الاعتراف أول مرة بأنه جاهز للاستقلال - لكي يرضى بمجرد حكم ذاتي محدود. ومن يظنون ذلك يتجاهلون التاريخ والقانون الدولي وعزم شعب على تحقيق العدالة والمساواة. وأود أيضاً أن أذكر الحاضرين بأن قبول القيادة الفلسطينية بإقامة دولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، كان حلاً توفيقياً تاريخياً ومؤملاً، لا حلاً ينبذه المستجدون في صنع السلام أو يستهزئون به.

فلطالما كان حق الفلسطينيين في تقرير المصير معترفاً به ومؤيداً على الصعيد العالمي. وقد أكدت محكمة العدل الدولية أنه حق للجميع بلا استثناء. ويتمسك الشعب الفلسطيني بثبات بتطلعاته الوطنية المشروعة في الاستقلال وحق العودة والإعمال التام لحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوقه الإنسانية غير القابلة للتصرف، ولن يستسلم لمصير أدنى من ذلك.

لقد كان مجلس الأمن شديد الوضوح في هذا السياق. وكان من الجليّ في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) عزمه على عدم الاعتراف بأي تغييرات على حدود عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، عدا عن تلك التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ودعا المجلس الدول بشكل مباشر إلى التمييز، في معاملات ذات الصلة، بين إسرائيل والأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧.

إنه التزام. وأكرر - التمييز التزام.

وبالنسبة للدول الأعضاء التي تفكر في إنشاء بعثات في إسرائيل، سواء دبلوماسية أو ثقافية أو تجارية، وممثلي الدول الأعضاء الذين يقومون بزيارات رسمية إلى إسرائيل، فإن هذا الالتزام، وفقاً للقرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، يشمل القدس الشرقية. ولا توجد استثناءات. ولا يمكن للقرارات والإعلانات التي وقعت عليها البلدان الأخرى التي تحيد عن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة أن تغير الحقائق ولا أن تضيء الشرعية على ما هو غير شرعي.

وقد اعتبر مجلس الأمن بشكل قاطع، في القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، أن ضم إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة غير قانوني ولاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني. وبالمثل، في القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، اعتبر أن ضم إسرائيل للجزء السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني. وينطبق الشيء نفسه على أي تدابير للضم تخطط لها إسرائيل أو تفرضها على أي جزء من الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧.

ولا يزال حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة قائماً. والاعتراف بعمليات الضم هذه من جانب أي بلد، مهما كان كبيراً وقويًا، ليس له أي أثر قانوني. ولذلك نكرر إدانتنا ورفضنا الكامل للقرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخراً، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، دون أي اعتبار للحقوق غير القابلة للتصرف ومصير الملايين من الفلسطينيين.

أو جدران أو هدم للمنازل أو إخلائها من ساكنيها أو عمليات نقل قسري، أو كانت في صورة أخطار تهدد الوضع التاريخي للمواقع المقدسة في القدس أو أي تدابير لضمها - فجميع هذه التدابير غير قانونية وترقى إلى مستوى جرائم الحرب ولا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة كانت، بما في ذلك على أساس مزاعم أمنية أو مراسيم من الكتاب المقدس أو ما يُسمى بتشريعات صادرة عن السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب أن تنتهي جميع هذه السياسات والممارسات غير القانونية. فهي لن تلقى أي قبول على أنها مشروعة، وستكون دائماً محل رفض ومقاومة ولن تؤدي إلى السلام والأمن.

إن احتلالاً وُجد ورسخ نفسه طوال ٥٢ سنة من خلال هذه الانتهاكات لا يمكن اعتباره قانونياً بموجب القانون الدولي. إنه احتلال غير مشروع، وإسرائيل هي محتل غير قانوني. ويجب على المجتمع الدولي أن يوقف تطبيع هذا الاحتلال ومعاملته بأي صورة من الإذعان. إنه غير قانوني بكل الطرق ويجب وضع حد له.

ومن المستغرب أنه عندما يتعلق الأمر بفلسطين، يتم النظر إلى الدعوات للتقيد بالقانون - سواء لوقف الاستيطان أو توفير الحماية للشعب المحتل أو حتى فعل شيء بسيط مثل حظر منتجات المستوطنات غير القانونية - على أنها تضليلية بدلاً من كونها أدوات مشروعة لرفع الظلم. فلا بد لهذا النهج المعيب أن يتغير. وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود من المفاوضات ومناشدة السلطة القائمة بالاحتلال - من مؤتمر مدريد للسلام وعملياته أوصلو إلى جهود المجموعة الرباعية ومؤتمر أنابوليس ومؤتمر باريس وكل محاولة أخرى فيما بينها - لم يحدث شيء سوى أن إسرائيل تمادت أكثر في انتهاكاتها وعنفها وعنادها. وتحقيق المساءلة هو السبيل الوحيد الممكن لممارسة الضغط اللازم من أجل كسر هذه الحلقة الخبيثة وإنهاء الاحتلال أخيراً وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني - وهي حجر الأساس للسلام والأمن في الشرق الأوسط.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، التي طالما ساعدت في بناء مؤسسات دولة فلسطين وتعزيزها. ونراه في دعم المجتمع الدولي القوي لولاية الأونروا، في انتظار التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفي الاستجابة لأزمة تمويل الوكالة، بما في ذلك قيام منظمة المؤتمر الإسلامي بإنشاء وقف للاجئين. ونراه في الجهود الحازمة التي يبذلها الأردن بصفته القيم على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس. ونرى ذلك في الجهود التي تبذلها مصر وروسيا لمساعدتنا على التعافي من شعبتنا المؤلمة واستعادة الوحدة الفلسطينية. ونراه في كل تصويت مبدئي في الأمم المتحدة دعماً للحق والعدالة، على الرغم من الكم الهائل من الضغط والتهديدات.

وبطبيعة الحال، وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في البداية، ثمة حاجة لأكثر من الكلام. فبقاء الأمور على حالها لا يمكن أن يستمر. لقد حان وقت العمل؛ ولا يسعنا أن نستمر في شجب التهديدات المحدقة بتعددية الأطراف ونظامنا الدولي دون العمل بجديّة لحمايتهم وإعادة تأهيلهم وإحيائهم على أساس قيمنا وإنسانيتنا ومستقبلنا المشترك. عندئذ فقط يمكننا التغلب على التحديات وتصحيح مسارنا. وهذه مسألة ملحة بالنسبة لفلسطين، وللمجتمع الدولي أيضاً، الذي يجب أن يغتنم الفرصة الآن.

ومن جانبنا، نحن على استعداد للقيام بذلك. ولا نزال ملتزمين باتباع مسار سلمي وسياسي وقانوني وغير عنيف من أجل أعمال حقوقنا وإنهاء النزاع، وقد مد الرئيس عباس مرة أخرى يده لتحقيق السلام. وقد التزم رئيس الوزراء أشتية، الذي تولى مؤخراً رئاسة حكومة دولة فلسطين، بالعمل مع جميع الشركاء لمعالجة الأزمات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والأزمات المتعلقة بالحماية التي تؤثر في الشعب الفلسطيني، على الرغم من تدابير التقشف الصارمة التي فرضت بعد سرقة إسرائيل لإيراداتنا. ونقوم بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الإقليميين،

وبالمثل، مع زيادة التكهّنات حول ما يسمى بخطة السلام الأمريكية المعلقة، نكرر التأكيد على أن أي مبادرة منفصلة عن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتحدد حقوق الإنسان، لن تكون مجدية ولا عادلة، ولن يكتب لها النجاح.

إن القانون الدولي ملزم، وقرارات مجلس الأمن صالحة وملزمة إلى أن تنفذ. وعلاوة على ذلك، تتحمل الدول مسؤولية عدم الاعتراف بشرعية حالة ناجمة عن انتهاك القانون، وأي دولة تساعد دولة أخرى في ارتكاب فعل غير مشروع دولياً تتحمل المسؤولية عن أفعالها. هذا ليس كلامنا؛ لكننا قواعد ومعايير دولية محددة يجب الالتزام بها.

وعلى الرغم من الصورة القائمة، فإننا لم نفقد الأمل. وقد يقول البعض إننا نعيش في حالة إنكار؛ ولكننا لسنا كذلك. إننا ندرك ضخامة الأزمة التي نواجهها - وهي أزمة وجودية في الواقع - ولكننا لم نتخل عن إيماننا بأن القانون الدولي سيؤدي بنا إلى تحقيق العدالة. بل على العكس من ذلك، فعلى الرغم من المخاوف العميقة إزاء ضعف النظام القائم على القواعد وقدرته على تحمل التحديات الراهنة، نشعر بالاطمئنان إزاء قوته وطول أجله من خلال البيانات القوية من المجتمع الدولي بأسره لإدانة محاولات إسرائيل الرامية إلى ضم القدس الشرقية المحتلة والجولان السوري المحتل، مما يؤكد أن المواقف في هذا الصدد لم تتغير.

ونرى تلك القوة وطول الأجل أيضاً في الالتزام الراسخ بمبادرة السلام العربية، التي تم التأكيد عليها من جديد في مؤتمر القمة العربية في تونس خلال الشهر المنصرم، وكذلك في المواقف القوية التي أكدها مرارا وتكرارا الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز، وعواصم لا حصر لها في جميع أنحاء العالم. ونرى ذلك في الجهود الجارية التي تبذلها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وفي الدعم السخي المقدم من الجهات المانحة،

داهان، البالغة من العمر ثماني سنوات، وأصيبا بجروح. هذا هو ثاني كنيس يتعرض لإطلاق النار في غضون ستة أشهر. ومن غير المقبول أن نعيش في زمن يجب فيه حراسة المصلين أو أن يلتفتوا وراء ظهورهم خلال الصلاة، خوفا من أن يطلق عليهم الرصاص. إننا نصلي من أجل معبد بواي، ونقف مع الأسر المتضررة خلال هذا الوقت المؤلم.

عندما اجتمعنا آخر مرة في هذه القاعة في إطار هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.8449)، طلب مني رئيس المجلس، سفير ألمانيا، أن أوضح كيف تقوم إسرائيل بتنفيذ القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالاجتماعات المحلية اليهودية في يهودا والسامرة. واليوم، سأقدم الأجوبة. ولكن قبل أن نناقش القانون الدولي، لا بد لنا من فهم السياق والوقائع. واليوم، أود أن أعرض على المجلس الركائز الأربع التي تثبت قضية الملكية اليهودية على أرض إسرائيل.

الركيزة الأولى هي الكتاب المقدس. إن حق ملكية الشعب اليهودي على "إرتس يسرائل" (أرض إسرائيل) موثق جيدا في العهد القديم وفي غيره. والركيزة الثانية هي التاريخ. وقد تأكدت المطالبة اليهودية بأرض إسرائيل مرارا وتكرارا، لا عبر التاريخ اليهودي فحسب، بل عبر تاريخ العالم. والركيزة الثالثة هي مطالبة قانونية. إن حقوقنا في الأرض مدونة في القانون الدولي، بما في ذلك في الوثيقة التي أسست هذه المنظمة. والركيزة الرابعة هي السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. إن وجود إسرائيل أقوى وأكثر أمنا يعني عالما أقوى وأكثر أمنا. ومن خلال تلك الركائز الأربع، سأقدم إلى المجلس الإجابات على الأسئلة التي طرحها.

فلنناقش الركيزة الأولى للإثبات، وهي الكتاب المقدس. إن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل مذكور أكثر من عشر مرات في التناخ - الكتاب المقدس العبري - الذي يتضمن التوراة، أو العهد القديم، والكتابات والأنبياء. ففي سفر التكوين، أول كتاب من العهد القديم، يقول الله لإبراهيم:

على النحو المبين في آخر اجتماع وزاري لجامعة الدول العربية في القاهرة، من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها.

ولا يمكن لأحد أن يتهمنا بعدم الرغبة في تحقيق السلام أو عدم السعي إلى تحقيق المصالح الفضلى لشعبنا. وشرطنا الوحيد هو أن أي جهد أو مبادرة يجب أن يستند إلى الشرعية الدولية والمعايير المنصوص عليها على مدى عقود في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. هذا هو الحد الأدنى المطلوب وبنبغي احترامه، وليس تجاهله، من جانب أولئك الذين يسعون إلى قيادة جهود صنع السلام. وناشد المجتمع الدولي أن يفني الآن بمسؤولياته قبل فوات الأوان.

وأشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء المجلس على اهتمامكم، وأحثكم على اتخاذ إجراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. والشكر موصول لممثلي منظمة "إيكوبيس الشرق الأوسط" على بياناتهم.

إننا نجتمع في وقت مؤلم بالنسبة للشعب اليهودي. ففي يوم السبت، في حين كان اليهود يحتفلون بالاحتفال بعيد الفصح، هرع مسلح إلى معبد بواي، بكاليفورنيا، وقام بإطلاق النار. وقد أجبر أكثر من ١٠٠ شخص في منتصف الصلاة على خفض رؤوسهم للاحتماء من طلقات الرصاص المتطايرة في القاعة. وتم إطلاق النار على لوري كاي وقتلت وهي تقفز في مرمى النيران لحماية الحاخام بيسروئيل غولدشتاين، الذي أسس الكنيس وأصيب بجروح. وعلى الرغم من إطلاق النار عليه، واصل الحاخام غولدشتاين إلقاء خطبته. كما تم إطلاق النار على ألوغ بيرتس، البالغ من العمر أربعة وثلاثين عاما، ونويا

لرجاله وهم يحملون المنوراه بعيدا من المعبد اليهودي. وعلى الرغم من أن الرومان عرفوا أن الأرض كانت ملكا لنا وأنا ننتمي إليها، فقد حاولوا محو علاقتنا القديمة بالأرض بتسميتها سوريا فلسطين. لماذا فلسطين؟ لأن الرومان نسبوها إلى إقليم جنوبي من أقاليم الإمبراطورية السورية. هكذا سمي شريط الأرض الضيق في أرض إسرائيل، الذي يقع بين مصر في الجنوب ولبنان في الشمال، بفلسطين.

وطوال ألفي عام التالية، غزا الصليبيون أرض إسرائيل، وبعدهم الإمبراطورية العثمانية، ولكن على الرغم من قرون من الحروب والغزو، لم يغادر الشعب اليهودي أرضه على الإطلاق. وكانت هناك طائفة يهودية في أرض إسرائيل طوال ذلك الوقت. وبالرغم من الإمبراطورية الرومانية أجبرت معظم أبناء طائفتنا على الذهاب للمنفى، فقد كنا نعلم أننا يوما ما سنعود إلى وطننا القديم. وطوال ألفي عام، واصل اليهود في جميع أنحاء العالم الصلاة ثلاث مرات يوميا من أجل عودتنا التي طال انتظارها إلى الوطن إلى صهيون، إلى القدس. وكما قلنا في عيد الفصح في الأسبوع الماضي، وكما نفعل في كل عام، ”العام القادم في القدس“.

وإذا لم تكن جذور الشعب اليهودي العميقة والقديمة في أرض إسرائيل دليلا كافيا، دعونا ننظر في القانون الدولي، أي الركيزة الثالثة. ففي عام ١٩١٧، أصدر اللورد بلفور، وزير خارجية بريطانيا، بياناً أكد الدعم البريطاني لإنشاء ”وطن قومي للشعب اليهودي“. وحدد وعد بلفور الوطن القومي في أرض إسرائيل. وأيد وعد بلفور أيضا على وجه التحديد القضية الصهيونية، إذ كتب اللورد بلفور ما يلي:

”يسرني كثيرا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته بالتصريح التالي الذي يعبر عن التعاطف مع طموحات اليهود الصهاينة التي تم تقديمها للحكومة ووافقت عليها.“

”وأقيم عهدي بيني وبينك وبين نسلك من بعدك في أجيالهم عهدا أبديا، لأكون إلهك ولنسلك من بعدك. وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك، كل أرض كنعان ملكا أبديا، وأكون إلههم.“ (الكتاب المقدس، سفر التكوين، الإصحاح السابع عشر: ٧-٨)

هذا هو سند ملكية أرضنا. ومن كتاب سفر التكوين إلى الهجرة اليهودية من مصر، إلى تلقي التوراة في جبل سيناء، إلى تحقيق عهد الله في أرض إسرائيل المقدسة، يرسم الكتاب المقدس صورة متسقة. والتاريخ الكامل لشعبنا وصلتنا بأرض إسرائيل يبدأ هناك. وهذا الحق ليس مُسلما به في الكتاب المقدس العبري ولا من جانب الـ ١٥ مليون يهودي في جميع أنحاء العالم فحسب. بل إنه حق معترف به في جميع الديانات التوحيدية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام. والقرآن نفسه يُسلم بصك الملكية الإلهي للشعب اليهودي في أرض إسرائيل.

والركيزة الثانية هي تاريخ أرض إسرائيل والشعب اليهودي على مدار ألفي عام. فقد ضمت المملكة اليهودية في أرض إسرائيل ١٢ قبيلة. وكانت أكبرها - قبيلة يهوذا - تعيش في المنطقة المعروفة الآن باسم يهوذا. والجميع على دراية بكلمة ”يهودي“ و”اليهودية“. فهي تأتي من كلمة ”يهودا“، تلك المملكة التي حكمها الملك داوود والملك سليمان. لقد كانت مملكة عاصمتها القدس. وكانت مقر المعبد الأول الذي دمره البابليون في عام ٥٨٧ قبل الميلاد والمعبد الثاني الذي دمره الرومان في سنة ٧٠ ميلادية. وحينما دمر الرومان المملكة اليهودية، أرسلوا شعبنا إلى المنفى الذي دام ألفي عام وأبعدوا معظمنا عن أرضنا. وحتى الرومان أنفسهم اعترفوا بأن الأرض هي أرضنا وملكنا.

قد يتذكر الذين زاروا روما أن الإمبراطور الروماني تيتوس احتفل، في واقعة شهيرة، بنصره ويطرد اليهود ببناء قوس ضخمة على طريق Via Sacra في روما. ويشمل القوس رسما توضيحا

لكن حرب عام ١٩٤٨ لم تنته بالسلام. بل انتهت باتفاقات هدنة بين إسرائيل وجيرانها. ولم تُعتبر خطوط الهدنة بين إسرائيل ومصر والأردن وسورية ولبنان حدوداً دولية على الإطلاق. بل كانت ببساطة خطوطاً لتعيين نهاية أول معركة في حرب العرب ضد إسرائيل. وحافظ الأردن على سيطرته على يهودا والسامرة، وسيطرت مصر على قطاع غزة. وتشكلت تلك الاتفاقات في غياب معاهدات للسلام الدائم، التي لم توقع إلا بعد مضي عقود.

وكان العرب هم من أصروا على أن خطوط الهدنة لن تكون حدوداً دائمة. وكما ينص عليه الاتفاق الأردني - الإسرائيلي عام ١٩٤٩، "يوافق الطرفان على تلك الخطوط، دون المساس بالتسويات الإقليمية أو خطوط الحدود في المستقبل." ولأن هذه الخطوط ليست حدوداً فإن المجتمعات اليهودية في يهودا والسامرة لم تعبر أي حدود دولية حتى يومنا هذا؛ وهي مشيدة على أراضٍ استراتيجية من أجل أمن إسرائيل، وتصنف باعتبارها من قضايا الوضع النهائي، حسب ما وافقت عليه الأطراف في اتفاقات أوسلو.

ولذا فإن دعم حق إسرائيل في الوجود في وطننا ضروري للسلم والأمن الدوليين - باعتبار ذلك الركيزة النهائية. وعلى مدى عقود من الزمن، فضل العديد من القادة العرب السيف على غصن الزيتون، حتى قبل وقت طويل من إنشاء ما يسمى بالمستوطنات. هل الموجودون هنا يعرفون متى أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية؟ لقد أنشئت في عام ١٩٦٤ أي قبل عام ١٩٦٧ بثلاث سنوات. فهل يُعقل هذا؟ ما الذي كانوا يحتاجون تحريره قبل عام ١٩٦٧؟ في عام ١٩٦٤ لم تكن هناك أي مستوطنة قائمة في يهودا والسامرة، وكان حقنا في الوجود لا يزال مرفوضاً.

إن إلقاء اللوم على المجتمعات اليهودية في يهودا والسامرة بشأن انعدام السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين إنما هو بمثابة

وبعد استسلام الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، انتقلت الملكية القانونية على أرض إسرائيل للبريطانيين. وبموجب تلك الملكية القانونية، استطاعوا إصدار وعد بلفور والالتزام بالمساعدة على إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في وطننا التاريخي. وفي عام ١٩٢٢، لم يعبر نظام الانتداب الذي أنشأته عصبة الأمم عن دعمها لإقامة وطن قومي لليهود فحسب؛ بل شجع ويسر عودة اليهود في الشتات إلى وطننا. وأكد

"العلاقة التاريخية للشعب اليهودي بفلسطين وبأسباب إعادة إقامة وطنهم القومي في ذلك البلد".

وهذه الوثائق هي، بحكم تعريفها، وثائق صهيونية. وتعني الصهيونية أعمال حق الشعب اليهودي في تقرير المصير والسيادة على أرض إسرائيل. وهذا هو ما تعنيه الصهيونية - لا أكثر ولا أقل. وترد في القانون الدولي بجوهرها وحرفياً.

وفي عام ١٩٤٥ اعتمد ميثاق الأمم المتحدة، الذي صيغ في أعقاب محرقة اليهود. وكفل الميثاق حق الشعوب في ممارسة تقرير المصير. كما يشير إلى "الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة". وسعي شعب إلى تقرير مصيره لا يمكن أن يقوض سلامة وأمن دولة أخرى.

وبعد ذلك بعامين، دعت خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين إلى إقامة دولة يهودية ودولة عربية. فماذا فعلنا؟ قبلنا بذلك. أما الفلسطينيون فلم يقبلوا. وبدلاً من السلام، اختاروا الحرب وفتحوا النار على اليهود. وتعرضت دولتنا الصغيرة جداً والمعلنة حديثاً فجأة للهجوم. وفي عام ١٩٤٨، في اليوم الأخير من الانتداب البريطاني، أعلنت إسرائيل استقلالها وتعرضت في أعقاب ذلك للهجوم فوراً من قبل خمسة جيوش عربية انضمت إلى الفلسطينيين، أمليين في تدميرها. لقد كسبت إسرائيل تلك الحرب، وأنقذ أمل الشعب اليهودي ومستقبله.

في ما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فإننا نعمل بالفعل مع العديد من جيراننا بشأن الأمن، والأهداف المشتركة، وإقامة العلاقات. ونريد لهذه العلاقات أن تزدهر وأن تكون علنية. رابعاً، إننا لن نفعّل أي شيء أو نوافق على أي شيء يخل بأمننا. إننا نريد مستقبلاً سلمياً مع جيراننا، لكن أمننا غير قابل للتفاوض، ونحن الذين سنقرر أين يُرسم الخط الفاصل.

إننا على استعداد للعمل سوياً، ونحن مستعدون للكلام. وعلى استعداد لتحقيق مستقبل أفضل لأطفالنا. إن السلام لن يتحقق إلا إذا قُبلت ركائز الماضي الأربع، وركائز المستقبل الأربع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات، وبعد ذلك إلى ممثلي الدول الأعضاء الأخرى. وأود أن أذكر الزملاء بأن هناك أكثر من ٥٠ بلداً ترغب في أخذ الكلمة. ولذلك، أود أن أطلب من المتكلمين احترام المهل الزمنية، قدر الإمكان. وسوف أستخدم الساعة الرملية هنا.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نتفق مع منظمة إيكوبيس الشرق الأوسط على أن الطريق إلى الاستقرار في الشرق الأوسط سيمهده التعاون الإقليمي على مستويات كثيرة، وبالتأكيد تعد المياه والطاقة ضرورة لتحقيق السلام في المنطقة. ومما يثلج الصدر أن نسمع أن الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين يعملون سوياً - وأحياناً حتى بطريقة لافتة للانتباه، كما قال جدعون - لمعالجة التحديات المشتركة في مجال الطاقة والمياه. ويعد مشروع منظمة إيكوبيس الشرق الأوسط للصلة بين المياه والطاقة مثلاً عظيماً لهذا التعاون. فهو يسخر إمكانيات الأردن كمورد للطاقة المتجددة على نطاق واسع ويستخدم خبرات الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء في تحلية المياه.

تجاهل للحقائق التاريخية عمداً في أفضل الأحوال. لقد رفض العرب فرص السلام مراراً وتكراراً: فقد رفض العرب تقرير لجنة بيل عام ١٩٣٧؛ وفي عام ١٩٤٧ رُفضت خطة الأمم المتحدة للتقسيم؛ وفي عام ١٩٤٨ رفض عرض الهدنة الإسرائيلي؛ وفي مؤتمر قمة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، رفض السلام؛ وفي مؤتمر قمة طابا عام ٢٠٠١ رفض السلام؛ وفي مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧ رفض السلام؛ وما زلنا ننتظر إجابة على العرض المقدم من رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت عام ٢٠٠٨. ولدى النظر في مبادرة وزير الخارجية كيري للسلام عام ٢٠١٤، اختار عباس حماس؛ واليوم، فيما يتعلق بخطة الولايات المتحدة المقبلة للسلام، يقول الفلسطينيون إنها ميتة لدى وصولها.

إن مما يضعف ولاية هذه الهيئة، المكلفة بمهمة جعل عالمنا أكثر سلاماً وأمناً، أن تواصل إلقاء اللوم على الجانب الذي يقدم الحل، وتكافئ الذي يرفضها. إن من الخطورة الشاء على الجانب الذي يحض على الكراهية ويمول الإرهاب. إن الرفض الفلسطيني مشكلة مزمنة. إن القادة الفلسطينيون يرفضون الاعتراف بحق الشعب اليهودي في تقرير مصيره في أرض إسرائيل ويصرون على عودة شعبهم إلى الأرض أفواجا. إن هذا السلوك يتناقض مباشرة مع جميع ركائز الماضي الأربع وبقينا غير قادرين على إرساء السلام في المستقبل. ينبغي ألا تكون هناك أي مكافأة للرفض. وينبغي ألا تكون هناك جائزة للعدوان.

إن السلام الحقيقي سيغدو ممكناً عندما تُقبل وتتحقق ركائز الماضي الأربع، بيد أن السلام الحقيقي سيتأتى عندما توضع ركائز المستقبل الأربع موضع التنفيذ. وهذه هي ركائز المستقبل الأربع: أولاً، يجب على الفلسطينيين قبول دولة إسرائيل اليهودية والاعتراف بها. لم يقل أي زعيم فلسطيني تلك العبارة على الإطلاق. ثانياً، يجب على الفلسطينيين إنهاء حملة التحريض. لقد طُفح الكيل. كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتوقع منا تقديم أي تنازلات لقائد يدفع لشعبه من أجل قتل شعبنا؟ ثالثاً،

السيد المنيع (الكويت): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها الإعلامية القيمة والوفية للمجلس.

أود أيضا أن اشكر السيدة ندى مجدلاي والسيد جدعون بروميرغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والهامين.

نحتفل اليوم بالذكرى الثانية والخمسين للاحتلال الإسرائيلي، وبالذكري الخامسة والعشرين لاتفاقات أوسلو، والذكرى الخامسة والعشرين لجزرة الخليل. وكذلك بالذكرى السنوية الأولى لاحتجاجات مسيرة العودة الكبرى. وفي مقابل ذلك، لا تزال الاعتداءات الإسرائيلية ماضية لتكريس الاحتلال وتقويض أي فرصة للسلام الحقيقي الذي يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة. وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال عمليات الاحتجاز التعسفي، وهدم المباني الفلسطينية ومصادرتها. وتتمادى بشكل غير مسبوق في التوسع ببناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتقوم بالتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين وتشديد الحصار المفروض على قطاع غزة منذ حوالي ١٢ عاما. وتواصل اعتداءاتها على الأماكن الإسلامية والمسيحية وتنتهكها. وتصر على اتخاذ قرارات انفرادية غير قانونية، من قبيل حجب جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية ورفض تجديد ولاية البعثة الدولية المؤقتة في الخليل. ناهيك عن الشروع في إجراءات تهدف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس التاريخيين، وتركيبها الديمغرافية، وكذلك محاولة فرض سياسة الأمر الواقع، وتكريس سيادتها على الأراضي التي تحتلها.

أما بالنسبة للجولان المحتل، فهو أرض سورية تحتلها إسرائيل، وقوانينها وسلطتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل تعتبر لاغية وباطلة، وليس لها أي أثر قانوني. فالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان يخالف ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن نجاح واستدامة المشاريع من قبيل هذا المشروع يدل بوضوح على أن الإسرائيليين والفلسطينيين يمكنهم العمل، كما أنهم يعملون سويا على مستوى المجتمع المحلي كل يوم لتحسين حياتهم. إن جزءا كبيرا من الأسباب التي تجعل هذه المشاريع تحقق مثل هذا النجاح هو أنها تركز على ما هو أفضل للمجتمعات المحلية. وفي حين أننا نسمع الكثير عن مسؤوليات إسرائيل، فإن المذهب الحقيقي الذي يجرم المجتمعات المحلية من حياة أفضل هو حماس. إن عمل المنظمات غير الحكومية مثل منظمة إيكوبيس الشرق الأوسط يواجه صعوبة أكبر في غزة بسبب إصرار حماس على فرض مصالحها الخاصة قبل مصالح سكان غزة. فهل تسمح حماس على الإطلاق بتضافر المجتمعات المحلية معا لتكوين تعاونيات منتجة للطاقة بعيدة عن سيطرتها، ودون الاستيلاء على أرباحها؟ هل تسمح حماس على الإطلاق لخبراء تحلية المياه الإسرائيليين بالعمل جنبا إلى جنب مع السكان في غزة؟ وبشكل أعم، هل ستوقف حماس الهجمات التي لا داعي لها على المجتمعات المحلية الإسرائيلية وتكف عن حربها المفلسة أخلاقيا على حساب الشعب الفلسطيني؟ إنها الحرب التي لم تنجح إلا في إثارة النزاعات، وأفضت إلى الفقر واليأس، بينما تعوق قدرة المجتمع الدولي على المساعدة.

وأعتقد أننا نعرف الإجابة على هذه الأسئلة. لا يمكن بأي طريقة مجدية المساعدة في معالجة مستقبل غزة وشعب غزة إلا إذا خرجت حماس من الصورة، أو اتخذت الخيارات اللازمة للاستقرار، والسلام في نهاية المطاف.

وتقدر الولايات المتحدة، عمل منظمة إيكوبيس الشرق الأوسط، التي تركز نفسها لتعزيز نهج المجتمع المحلي تجاه الأمن والمياه والطاقة، على الرغم من الظروف الصعبة للغاية. وأعتقد أنه يمكننا جميعا أن نتفق على أن هذا النموذج للتعاون الإقليمي ينبغي أن يتكرر لإرساء أسس السلام.

للمتظاهرين الفلسطينيين، والتي تتطلب في كثير من الأحيان رعاية طبية متخصصة، الأمر الذي أصبح يشكل تحدياً لنظام الرعاية الصحية في غزة. وفرضت على القطاع الصحي أعباءً لا يمكن تحملها أو التغلب عليها.

في ضوء تلك الفظائع الموثقة، طالبت اللجنة إسرائيل بإجراء تحقيق محايد ومستقل على الفور، على نحو يتماشى مع المعايير الدولية. كما طالبت إسرائيل برفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة الذي يتناقض مع القوانين والأعراف الدولية. وعليه ندعو إلى متابعة جادة لهذه الاستنتاجات لضمان محاسبة الذين ارتكبوا هذه الجرائم والانتصاف للضحايا، بالنظر إلى تعرض الأرواح المدنية للخطر، مع تصاعد وتيرة العنف. مما يقتضي من المجتمع الدولي مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف جميع أعمال العدوان ضد الشعب الفلسطيني، والالتزام بحماية المدنيين، وكفالة احترام القوانين الدولية وجميع قرارات الشرعية الدولية. ولا يمكن لفلسطين أن تكون استثناء لهذه القاعدة. ويجب أن يلتزم المجتمع الدولي بالولاية الدولية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ورفد ميزانيتها وأنشطتها بالموارد والمساهمات المالية اللازمة.

في الختام، نخشى أن نجد أنفسنا نحكي الذكرى السنوية العاشرة أو العشرين لمظاهرات مسيرة العودة الكبرى. ولعل ما خلصت إليه القمة العربية الأوروبية الأولى التي انعقدت في شرم الشيخ في شهر شباط/فبراير، والقمة العربية التي انعقدت في تونس في شهر آذار/مارس تمثل دفاعاً للحيلولة دون حدوث ذلك من خلال التمسك بالسلام كخيار استراتيجي. لقد قدمت البلدان العربية مبادرة السلام العربية في عام ٢٠٠٢، التي تركز على أساس القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ولا يمكننا قبول حل للصراع العربي الإسرائيلي لا ينسجم مع هذه المرجعيات الدولية. ويجب أن يسبق الحل

نود التركيز في بياننا هذا على الاستنتاجات التي خلصت إليها تقرير اللجنة الدولية المستقلة (A/HRC/40/74) التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة خلال المظاهرات التي جرت داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. والتي جاءت على النحو التالي.

أولاً، الضحايا المدنيون. لم نفاجاً بأن التقرير قد أقر باستخدام القوات الإسرائيلية للأسلحة والذخيرة الحية التي أدت إلى وفاة ١٨٣ شخصاً، من بينهم ٣٢ طفلاً. بالإضافة إلى إصابة أكثر من ٦٠٠٠ شخص بجراح، من بينهم ١٥٩ امرأة و ٩٤٠ طفلاً. ناهيك عن مقتل ثلاثة مسعفين وأثني من الصحفيين. وخلصت اللجنة في تقريرها إلى أن الجنود الإسرائيليين أطلقوا النار بشكل متعمد وعن قصد.

ثانياً، انتهاكات القوانين الدولية. شددت اللجنة على أن المظاهرات مدنية الطابع، وأهدافها سياسية واضحة. وخلصت أيضاً إلى أن عمليات القنص التي نفذتها القوات الإسرائيلية باستخدام الذخيرة الحية قد أدت إلى قتل وجرح متظاهرين مدنيين، مما يشكل بالفعل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومعظم هذه الاعتداءات على المتظاهرين ترقى إلى جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية. وحتى أولئك الأشخاص المحميين بموجب القوانين والأعراف والاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافي الأول وغيرها لم يسلموا من جرائم القوات الإسرائيلية.

ثالثاً، أثر الحصار على القطاع الطبي. وجدت اللجنة أن الحصار المفروض على قطاع غزة يؤثر تأثيراً ضاراً على نظام الرعاية الصحية. ويشكل ذلك انتهاكاً للحقوق الأساسية للسكان في العيش والحصول على الرعاية الصحية، لا سيما بالنسبة للجرحي من المتظاهرين. وخلصت اللجنة أيضاً إلى ما مفاده أن الإصابات التي تسببت فيها قوات الأمن الإسرائيلية

إننا إذ نأخذ تلك الأهداف والمبادئ في الحسبان، فإننا مضطرون إلى القول بأن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية مستمرة، وتقترن بتدابير، من قبيل التشريد القسري والإخلاء والهدم. ووفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ندين بشدة تلك السياسة، التي تتنافى مع القانون الدولي، وتقوض ماهية حل الدولتين ولا تؤدي إلا إلى زيادة حدة التوترات، كما يتبين من تزايد العنف بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين. فأبي استخدام للعنف، أيا كان مرتكبه، أمر غير مقبول ويجب المقاضاة عليه.

كذلك نشعر بالقلق إزاء الحالة في الخليل. إن تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن هذا الموضوع، الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٩ يرسم صورة قاتمة للحالة. ونذكر بمسؤولية الطرفين عن احترام القانون الدولي ومسؤولية إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، عن ضمان حماية الفلسطينيين في الخليل وفي جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما فيما يتعلق بالحالة في غزة، فأشدد على أنه يجب على جميع القادة احترام الحق الأساسي في التظاهر السلمي.

وقد برهن مجلس حقوق الإنسان على مسؤوليته عن تقييم الحالة من خلال إنشاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة. والاستنتاجات التي خلص إليها تقرير اللجنة خطيرة ومهمة.

وبينما نقر بحق إسرائيل في كفالة أمنها، فإننا نذكر بأن إسرائيل يجب عليها أن تحترم مبدأي التناسب والضرورة في استخدام القوة. ونحث السلطات الإسرائيلية على إجراء تحقيق مستقل في مزاعم الاستخدام غير المشروع للقوة المميتة حتى يتسنى محاسبة الجناة.

ومن غير المقبول أيضا أن تقوم العناصر المتطرفة باختطاف المظاهرات في غزة. وندعو جميع المسؤولين عن استخدام الأطفال

إثناء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والاعتراف بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير، وحق العودة، وتعويض اللاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بطريقة عادلة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر جميع المشاركين في الإحاطة الإعلامية اليوم، ولا سيما ممثلي منظمة ايكوبيس الشرق الأوسط.

تؤيد بلجيكا الحوار مع المجتمع المدني والإسهامات القيمة التي تقدمها النساء والشباب في ذلك السياق. ونود أن نشدد على مدى إسهام عملهم في تهيئة بيئة تفضي إلى السلام واحترام حقوق الإنسان. إن دينامية المجتمع المدني وتعدديته، وهما جزء من مجتمع منفتح وديمقراطي، أساسيان له من أجل تمكينه من القيام بعمله من دون عوائق. ونشعر بالقلق إزاء الإجراءات والسياسات المعادية للمجتمع المدني.

أود أن أبدا بياني بإعادة تأكيد التزامنا بجل الدولتين، على الرغم من التطورات في الميدان التي تبعنا عن هذا الحل كل يوم. ولا تزال بلجيكا مقتنعة بأنه لا يوجد خيار سوي التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على التعايش بين دولتين، ومدينة القدس عاصمة لهما في المستقبل، وفقا للمعايير الدولية المتفق عليها.

أي مبادرة ذات مصداقية لاستئناف عملية السلام يجب أن تستند إلى القانون الدولي، وأن تضع حدا للأنشطة الاستيطانية، وتمكن الفلسطينيين من الوصول الكامل والحر إلى مواردهم، والتمتع بحقوقهم، مع ضمان أمن إسرائيل. إن الحل العادل والشامل والدائم الذي يدعمه المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، يصب في صالح إسرائيل ويكفل أمنها واستقرار المنطقة بأسرها.

هناك مسائل ساخنة معقدة ومتشابكة في الشرق الأوسط مع استمرار النزاعات والمواجهات. والحالة الآخذة في التطور تثير القلق المتزايد. فقضية فلسطين هي جوهر مسألة الشرق الأوسط، وهي أساسية بالنسبة لتلك المنطقة. وصون الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. ولا تزال الحالة الراهنة في فلسطين سيئة، مع استمرار بناء المستوطنات، وتعرش محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، والأزمة الإنسانية الخطيرة. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء الحالة. أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، يجب علينا الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. وبناء على مبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على حل القضية الفلسطينية بغية إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وينبغي أن تتماشى أي مبادرة جديدة مع المعايير الدولية المذكورة أعلاه.

ثانياً، يجب أن نظل متحدين وأن نسعى إلى استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين في وقت مبكر. ويجب أن يتوقف بناء المستوطنات. وينبغي للأطراف المعنية أن تتجنب أي أعمال أو أقوال يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة، أو أي خطوة من شأنها أن تقوض الثقة بغية تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف الحوار. ومن الضروري أن تضطلع للأطراف التي لديها تأثير في الشرق الأوسط بدور بناء وان تمتنع عن القيام بأي أعمال انفرادية تزيد من تصعيد التوتر في المنطقة. ويتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تسريع عملية المصالحة بين الفلسطينيين، والعمل بنشاط على استكشاف سبل جديدة لتيسير إحلال السلام في الشرق الأوسط بغية التغلب على حالة الجمود في محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية.

إلى عدم استخدامهم أو تشجيعهم على المشاركة بالمظاهرات في غزة التي قد تصبح عنيفة.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكفالة السماح بوصول الجهات الفاعلة الإنسانية دون عوائق. وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدور لا غنى عنه باعتبارها جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني، وستواصل بلجيكا دعم الجهود التي تبذلها في الميدان.

إن حل الأزمة في غزة يتطلب تغييراً جوهرياً يشمل رفع الحصار وفتح نقاط العبور بشكل كامل، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. و

الحل السياسي للأزمة يتطلب كذلك إعادة السيطرة على الإقليم إلى السلطة الفلسطينية.

وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في محادثات المصالحة بين الفلسطينيين بشكل بناء. وإجراء انتخابات وفقاً للمعايير الديمقراطية الدولية يمكن أن يساهم في تحقيق المصالحة. والوحدة تصب في مصلحة الشعب الفلسطيني وتحقيق السلام في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أنه تتماشى مع قرارات المجلس ذات الصلة، لا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١)، فإننا لا نعترف بسيادة إسرائيل على الأراضي التي تحتلها منذ يونيو/حزيران ١٩٦٧، بما في ذلك مرتفعات الجولان، ونحن لا نعتبرها جزءاً من أراضي دولة إسرائيل. ولن نقبل أن يكون احتلال مرتفعات الجولان سابقة لتبرير أعمال محتلة مماثلة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية. وقد استمعت أيضاً بعناية شديدة إلى عرضي السيد بروميرغ والسيدة مجدلاي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
يدين وفد بلدي بأشد العبارات موجة الهجمات الإرهابية التي شهدناها في نيوزيلندا وسري لانكا وبوركينا فاسو والولايات المتحدة، بما في ذلك الهجوم على الكنيس في كاليفورنيا. ونعرب عن تضامننا مع حكومات تلك البلدان ومع أسر الضحايا. ونعرب أيضا عن تضامننا مع موزامبيق بسبب الفيضانات والأعاصير في ذلك البلد الشقيق التي أسفرت عن دمار كبير.

نود أولا أن نشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية وعلى ما تبذره من مهارة في إدارة عملنا هذا الشهر. كما أشرك الأعضاء الآخرين في الإعراب عن امتناننا لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المفصلة والزاهرة بالمعلومات المستكملة. بالإضافة إلى ذلك، نهنئ دولة إسرائيل على إجراء الانتخابات العامة في بداية شهر نيسان/أبريل واختتامها بنجاح. ونرحب بحضور الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني، وكذلك الوفود الأخرى المدرجة أسماؤهم على قائمة المتكلمين في هذه المناقشة المفتوحة، تضامنا مع الإسرائيليين والفلسطينيين.

ومنذ بداية هذه الألفية كانت الحالة في الشرق الأوسط دائما أحد شواغلنا الرئيسية عند النظر في النزاعات الدولية الجارية.

إن غينيا الاستوائية، على غرار غيرها من البلدان، ما فتئت تأمل في معالجة المشاكل التي تسببها النزاعات في المنطقة بمزيد من الوضوح والإخلاص، ولكن قبل كل شيء بإنصاف. وما حدث في سورية واليمن ولبنان وفلسطين وأجزاء أخرى من المنطقة ينتهك صراحة مقاصد ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات. إن الحالة في المنطقة حساسة للغاية، ومن المرجح بشدة أن تتدهور، الأمر الذي يجعل من المهم للغاية ضمان عدم اتخاذ أي من الأطراف المشتبكة في تلك النزاعات لخطوات غير حكيمة قد تجر المنطقة إلى موجة جديدة

ثالثا، ينبغي أن نولي اهتماما كبيرا للحالة الاقتصادية والإنسانية في فلسطين وأن نعمل على تحسينها. إن امتناع السلطات المعنية عن تحويل الضرائب التي تم جمعها بالنيابة عن فلسطين مسألة تثير قلق الصين. ونرحب بالدعم المالي المقدم إلى فلسطين الذي أعيد تأكيده في اجتماع وزراء خارجيه الدول العربية المعقود مؤخرا. وندعو الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية، بما في ذلك بروتوكول باريس، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف دعمه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتحسين الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالمسائل الساخنة الأخرى في الشرق الأوسط، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي الالتزام بالحل السياسي وتيسير الحوار والمفاوضات والتعامل مع الوضع بشكل بناء يراعي الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف.

إن الجولان السوري أرض معترف دوليا بأنها محتلة. وقد اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات تدعو إلى انسحاب إسرائيل منها. وتعارض الصين أي إجراءات انفرادية لتغيير هذا الوضع الراهن، ولا ترغب في أن ترى ازدياد تصعيد التوترات الإقليمية.

إن التنمية هي مفتاح تحقيق السلام. وقد استضافت الصين، في منتصف نيسان/أبريل، المنتدى الصيني العربي الثاني للإصلاح والتنمية. ومؤخرا، استضافت الصين أيضا بنجاح المنتدى الثاني للحزام والطريق للتعاون الدولي. وقد شاركت بلدان عربية وبلدان من الشرق الأوسط بنشاط في هذين الحدثين. والصين على استعداد للاستفادة من المشاركة الواسعة في مبادرة الحزام والطريق من أجل تعزيز التعاون وتشجيع تحقيق المنفعة المتبادلة لبلدان المنطقة، بغية توفير فرصة وبرنامج للتنمية في الشرق الأوسط، والمشاركة في إقامة مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية جمعاء.

عديدة، ما لم يكن هناك سبب واضح لذلك. وهذا شيء يجب على السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين أن يضعوه في الاعتبار إذا كانوا يعزّمون حقًا حل خلافاتهم الطويلة الأمد يومًا ما. وما فتئت غينيا الاستوائية تأمل أن ترى الإسرائيليين والفلسطينيين يفهمون أن إيجاد حل سياسي نهائي لنزاعهم سيساعد على حل العديد من النزاعات التي تزعزع استقرار المنطقة اليوم. إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة عامل أساسي لإحلال السلام بشكل فعلي ودائم في الشرق الأوسط.

ولا تزال حالة النساء والأطفال وجميع سكان قطاع غزة مصدر قلق. وعلى مدى العقد الماضي، شهدت غزة تراجعًا في الخدمات العامة المطلوبة وفي فرص العمل. ويرجع ذلك بشكل كامل إلى الاشتباكات المستمرة بين إسرائيل وحركة حماس والانقسامات الفلسطينية الداخلية. ونحن نقدر عمل الوكالات الإنسانية التي تدعم السكان، ونحث المجتمع الدولي على تشجيع هذه الجهود من خلال زيادة المساهمة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويجب على كل من إسرائيل وحماس الامتناع عن أي عمل أحادي الجانب من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الصراع الذي لا يمكن حله في رأينا إلا من خلال المفاوضات والحوار على أساس مفهوم دولتين مستقلتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليًا.

ونشجع مصر والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى على مواصلة العمل على تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين، والتي بالإضافة إلى دورها الرئيسي في توحيد الفلسطينيين، فإن لها دورًا حاسمًا في السيطرة على قطاع غزة وإدارته، حيث أن القطاع لا يزال يتسبب اليوم في مشاكل أمنية خطيرة على الحدود مع إسرائيل المجاورة. ونشجع حقيقة عدم اتخاذ إسرائيل لأي خطوات لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو المنصوص عليه في

من أعمال العنف، التي لن تساعد على التوصل إلى حل سلمي ومستدام ودائم. ولذلك، يجب على كل أصحاب المصلحة في المنطقة بذل كل جهد ممكن لتجنب أي عمل قد يجرّض على المزيد من العنف بين الأطراف المتحاربة.

وبالإضافة إلى العديد من الوفيات والإصابات الناجمة عن الأعمال التدميرية المستمرة في المنطقة، فإن هذه الأعمال تسببت أيضًا في إلحاق خسائر فادحة بالبنية التحتية والمحاصيل، فضلًا عن نقص الخدمات الهامة اللازمة لإعاشة الناس، مما يعني انتكاس ما تحقق من تنمية لشعوبها على مدار عقود. وقد أجبر ذلك ملايين الأشخاص على الانتقال من مناطقهم الأصلية وقبول مصير المهاجرين الفقراء، الذين تتم إساءة معاملتهم في جميع أنحاء العالم. ومن بين هؤلاء، الملايين من الفلسطينيين الذين نزحوا قسرًا إلى مناطق مختلفة من الشرق الأوسط وأماكن أخرى، مع احتفاظهم بأمل كبير في أن يتمكنوا هم وأطفالهم في يوم من الأيام من العودة إلى مسقط رأسهم.

وبينما ننتظر إعلان خطة الولايات المتحدة لتحقيق السلام، التي نأمل أن تأخذ بعين الاعتبار شواغل طرفي النزاع وأن تشكل نقطة انطلاق محايدة وبناءة لعملية مفاوضات جديدة، فإن وفد بلدنا يشعر بقلق شديد إزاء احتمال أن تؤثر الانتخابات التي أجريت في إسرائيل في وقت سابق من هذا الشهر تأثيرًا كبيرًا على قرارات وأفعال وسلوك طرفي النزاع، وهو شاغل أعربنا عنه في بياننا الصادر في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8449) وكان ذلك واضحًا في مناقشات المجلس اللاحقة التي عقدها في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس (انظر S/PV.8466 و S/PV.8489) بشأن قرار إسرائيل المتعلق بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل والخلاف بين إسرائيل وفلسطين بشأن تحصيل الإيرادات الضريبية، على سبيل المثال لا الحصر.

وتاريخ هذا النزاع يحدّثنا من إثارة خلافات أخرى فيما يتعلق بالمسائل القليلة التي حظيت بنوع من الاتفاق لسنوات

وسياستها المتمثلة في هدم الممتلكات الفلسطينية. ويجب رفض أعمال العنف ووضع حد للهجمات الإرهابية. كما يجب على كل من الفلسطينيين والإسرائيليين الامتناع عن التصريحات العدوانية والاستفزازية، وهذه بالضبط نظرنا للإعلانات عن خطط لضم مستوطنات في الضفة الغربية.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن لأي طرف تحقيق انفراجة في الموقف بمفرده، كما أكد تاريخ الشرق الأوسط مراراً وتكراراً. وفي رأينا، فإن آلية المجموعة الرباعية، التي تمت الموافقة على مهامها بموجب العديد من قرارات مجلس الأمن، لا تزال مهمة وأن ثمة حاجة إليها أكثر من أي وقت مضى. ونحن على استعداد لتعبئة جهودها على الجبهة السياسية. وستواصل روسيا التعاون في وضع خطة بناءً من أجل التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك عن طريق تكثيف تعاونها مع الأطراف الفاعلة الإقليمية. وقد أكد أحدث اجتماع لمنتدى التعاون الروسي - العربي، الذي عُقد في موسكو يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، أن مُجنا المتعلقة بالتوصل إلى حلول دائمة للأزمات في الشرق الأوسط متطابقة. ولا يزال اقتراحنا بعقد مؤتمر قمة في روسيا بين زعمي فلسطين وإسرائيل مطروحاً. ويجب أن نشير إلى أن الزعيم الفلسطيني أكد مراراً وتكراراً موافقته عليه. وسيكون من المهم عدم التوقف عن بذل جهود عازمة لاستعادة وحدة الفلسطينيين. وكان اجتماع الحوار الداخلي الفلسطيني الأخير، المعقد في موسكو في شهر شباط/فبراير، مفيداً، لا سيما في سياق جهود الأطراف الإقليمية، وخاصة مصر والأردن.

ونحن بحاجة أيضاً إلى جهود دولية فعالة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة. وأي مساعدة لغزة يجب أن تُقدم بالتنسيق مع السلطات الشرعية تحت قيادة الرئيس عباس، وينبغي أن تسهم في معالجة مشكلة استعادة الوحدة الفلسطينية. وقد كان ذلك هو سبب القرار الذي اتخذناه مؤخراً

الفقرة ٢ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ آذار/مارس (S/2019/251).

إننا ندعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لممارسة المزيد من الضغوط على الطرفين، حتى يتسنى استئناف مفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، تفضي للتوصل إلى حل تفاوضي قائم على الحوار لهذا النزاع الذي استمر لسنوات طوال.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على تقريرها عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين الآخرين من المنظمة غير الحكومية ايكوبيس الشرق الأوسط.

ونأسف أن نلاحظ أن الشرق الأوسط لا يزال يمر بفترة اضطرابات، حيث تعاني المنطقة من العديد من الأزمات، القديمة والجديدة، التي لا يزال التهديد الإرهابي يمثل أحد أخطرها. ويشير نطاقه إلى الحاجة إلى بذل جهد منسق من جانب المجتمع الدولي لإنشاء أوسع جبهة ممكنة لمكافحة الإرهاب، وهو ما دعت إليه روسيا مراراً وتكراراً. ويشكل تسوية المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية أمراً أساسياً لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، وقد لاحظنا مؤخراً زيادة في الاتجاهات الخطيرة على تلك الجبهة، وهو ما يتجلى في ممارسات مثل اتخاذ خطوات من جانب واحد والجموح في مراجعة الترتيبات المتفق عليها مسبقاً. وبالنسبة لنا، فإن الأساس المعترف به دولياً لتسوية القضايا في الشرق الأوسط، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد، لا يزال ثابتاً.

إننا لم نصل بعد إلى نقطة اللاعودة. ويشير تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط للوساطة الدولية لعام ٢٠١٦ إلى الإجراءات التي يجب اتخاذها لاستعادة الثقة بين الطرفين وتنشيط عملية سياسية مستدامة. ويتعين، أولاً وقبل كل شيء، أن يتوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية

أن المفهوم الروسي للتدابير الأمنية في الخليج الفارسي يمكن أن يشكل أساسا جيدا لهيكل إقليمي مستقبلي في ذلك الصدد.

و تحسين العلاقات فيما بين بلدان الشرق الأوسط سيعطي زخما للأنشطة الرامية إلى إنهاء النزاعات الأكثر حدة، ومن أهمها أن مفهوم التسوية السياسية والدبلوماسية ينبغي أن يظل هو الاتجاه الرئيسي. ويجب إنهاء المحاولات الرامية إلى التوصل إلى حل عن طريق القوة أو تشجيع مختلف الجماعات المسلحة غير المشروعة على تحقيق أهداف جيوسياسية. ونحن على استعداد للتعاون بشكل بناء مع الشركاء بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال بشأن الشرق الأوسط. ويجب أن نزيد التنسيق ونضع نهجا موحدة ونواصل اتخاذ خطوات نحو الوحدة. فالتحليل تؤكد على أهمية الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه.

السيدة بيروس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أبدأ بتهنئة رئيس الوزراء نتياهو على تكليفه بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ورئيس الوزراء أشتية على تشكيل الحكومة الجديدة للسلطة الفلسطينية. وتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع الإدارتين للنهوض بأهداف السلام والازدهار. وكذلك أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية من المجتمع المدني.

تواصل المملكة المتحدة، على غرار الحكومات الأخرى، تشجيع التوصل إلى حل عادل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا يزال فهمنا، الذي يشترك معنا فيه معظم أعضاء المجلس، هو أن السلام المستدام يتطلب سلامة وأمن إسرائيل تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية لها مقومات البقاء وذات سيادة، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل متفق عليه للأراضي، والقدس عاصمة مشتركة للدولتين وتسوية عادلة ونزيهة متفق عليها وواقعية لمسألة اللاجئين. وسيقتضي الأمر الدعم من المجتمع الدولي بأسره بغية تحقيق هذا السلام التاريخي.

بتزويد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية ب ٢٠٠٠ طن من الدقيق. وسنواصل مساعدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تضطلع بأنشطة ذات بعد سياسي علاوة على البعد الإنساني ولها أثر هام في تحقيق الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط.

ويجب تكثيف الدبلوماسية الجماعية من أجل منع انهيار جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تهيئة الظروف لتحقيق حل الدولتين، الحل الوحيد المجدي للشرق الأوسط، من خلال محادثات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونعتقد أن إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى الشرق الأوسط ستساعدنا على تعزيز وحدتنا وتعاوننا مع الأطراف. ونحث زملاءنا في المجلس على النظر في نهج مبتكرة لاستئناف عملنا بشأن التسوية في الشرق الأوسط. غير أن أي أفكار ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المعايير المتفق عليها للتسوية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية التي اعتمدها قادة الدول العربية، والتي تركز المبدأ الهام المتمثل في الأرض مقابل السلام. ونود أن نؤكد مرة أخرى، في ذلك السياق، أنه لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن الجولان أرض سورية، احتلتها إسرائيل نتيجة لحرب ١٩٦٧، وقد ضُمت بشكل غير شرعي بعد ١٤ عاما.

ويقتضي عدم الاستقرار في الشرق الأوسط أن يعمل أعضاء المجتمع الدولي على نحو مسؤول من أجل الوحدة. ولكن، بدلا من التحرك صوب فرض عقلية التكتلات التي عفى عليها الزمن، وهي الكيفية التي تصور بها الكثيرون مؤتمر وارسو، يجب أن ننظر في إيجاد منبر للحوار يمكننا من اتباع نهج غير تصادمي في البحث عن حلول للمسائل الأمنية في الشرق الأوسط. وقد طلب من الأمين العام بذل جهود في ذلك الصدد وفقا للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، وثمة اهتمام بهذا الاحتمال وسط الجهات الفاعلة الإقليمية، وهو ما أعيد تأكيده خلال مؤتمر برلمانيي الدول المجاورة للعراق الذي عُقد مؤخرا في بغداد. ونرى

أساس مؤقت، لأن رفض جميع الإيرادات لن يؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بالفلسطينيين.

والمضي قدما بالمزيد من المستوطنات غير القانونية سيقضي على الجدوى الفعلية لحل يقوم على وجود دولتين. وندين إعلان السلطات الإسرائيلية في ٤ نيسان/أبريل عن اعتزامها المضي قدما بخطط لبناء أكثر من ٦٠٠ ٤ وحدة استيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية، وهي أكبر خطة استيطان تعلن في السنوات الأخيرة، كما ذكر الكثيرون. وكذلك يساورنا بالغ القلق إزاء تعليقات ما قبل الانتخابات التي أدلى بها رئيس الوزراء نتنياهو دعما لإمكانية ضم بعض الأجزاء على الأقل من الضفة الغربية. فتلك الخطوة ستكون مخالفة للقانون الدولي ومدمرة لجهود السلام.

وبالنظر إلى الدينامية المدمرة الحالية بين الطرفين، لا يوجد ما يوقف حوادث العنف التي لا تزال نشدها، والتي تهدد بزيادة تصلب المواقف المتطرفة من الجانبين. إننا ندين بأشد العبارات، ومن دون مواربة، إرهاب حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في غزة. كما ينبغي إدانة عنف المستوطنات من دون تحفظ، وتقع على السلطات الإسرائيلية المسؤولية عن توفير الحماية المناسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين. ولن يزايد علينا أحد في الاعتراف بحاجة إسرائيل المشروعة إلى توفير الأمن، ولكن لا تزال لدينا شواغل بشأن الاستخدام المفرط للقوة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. فيجب أن تكون التدابير المستخدمة ملائمة وتتماشى مع القانون الدولي. وينبغي السعي إلى المساءلة عن طريق إجراء تحقيقات سريعة وشفافة.

إن بمقدور الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية الجديدتين قيادة شعبيهما إلى مستقبل أفضل خال من العنف. ويمكن للقادة إما أن يغتنموا الفرصة للمضي قدما بإيجاد دينامية جديدة، أو مواصلة نهج قصر النظر والمصلحة الذاتية، الذي لن يؤدي إلا إلى المزيد من التدهور لشعبيهما. ونحثهما، في هذه

وأفهم أن إعلان بلفور قد أثير، ولذلك، أود أن أحدد موقف حكومة المملكة المتحدة منه. لقد حُرر إعلان بلفور في خضم الحرب العالمية الأولى. وكانت ذكرى مرور ١٠٠ عام عليه قبل عامين، في عام ٢٠١٧. وكان نتاجا لزمانه. إننا نتفهم ونحترم الحساسيات المتعلقة بإعلان بلفور والأحداث التي وقعت في المنطقة منذ عام ١٩١٧. ونحن ملتزمون، كما قلت، بإرساء الأمن وتحقيق العدالة للإسرائيليين والفلسطينيين من خلال إحلال السلام الدائم. وكما نؤيد ونفخر بدورنا في إنشاء دولة إسرائيل الحديثة كوطن يهودي، كذلك نؤيد تأييدا كاملا الهدف المتمثل في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء. فهناك شقان لإعلان بلفور، ولم يتم الوفاء بشقه الثاني. والاحتلال عائق مستمر لضمان الحقوق السياسية للطوائف غير اليهودية في فلسطين التي توخاها إعلان بلفور أيضا. وبذلك المفهوم، فهو يظل عملا غير مكتمل.

غير أنني أود اليوم أن أشارك الآخرين الذين يدعون إلى أن ننظر إلى المستقبل لا إلى الماضي. ونحث الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية الجديدتين على اغتنام الفرصة لعكس مسار الدينامية الحالية المدمرة وتحسين الحالة الراهنة في الميدان، والسعي إلى تهيئة الظروف المواتية للتفاوض على سلام دائم. وينبغي لذلك أن يبدأ من دون تأخير وبحوار متجدد مباشر من أجل إيجاد حل للأزمة الراهنة المتمثلة في تحويل الإيرادات. إن هدف الحل القائم على وجود دولتين على المحك. ويشكل المأزق الحالي المتعلق بنقل إيرادات التخليص الجمركي خطرا على الاستقرار ويهدد بقاء الدولة الفلسطينية المستقبلية. وتعتقد المملكة المتحدة اعتقادا راسخا بأن تحقيق الرخاء وبناء المؤسسات الفلسطينية القوية سيخدمان المصالح الأمنية في الأجل الطويل. ونشجع الحكومة الإسرائيلية على العدول عن قرارها بحجب الإيرادات، الأمر الذي يقوض اتفاقات أوسلو، كما أوضح غيري من المتكلمين، ونشجع السلطة الفلسطينية على قبول ما تبقى من إيرادات على

أود الآن أن أتناول بإيجاز الحالة السياسية والأمنية في قطاع غزة، الذي لا يزال متقلبا. وما يشعرنا ببالغ القلق، تحديداً، هو مصير مليوني شخص في غزة. ومحدودية وصولهم إلى الخدمات الأساسية يمكن أن تؤدي بسهولة إلى تصعيد التوترات الاجتماعية التي قد تزعزع الاستقرار في المنطقة أكثر من ذلك. والحلول الشاملة للسلام والأمن يجب أن تأخذ في الحسبان أيضاً التهديدات التي يشكلها تغير المناخ والجوانب البيئية مثل الإجهاد المائي والتنافس على الموارد الطبيعية. وإنني أقدر كثيراً ملاحظات المديرين المشاركين لمنظمة إيكوبيس في هذا الصدد. إن إيجاد عالم يكفل الأمن والسلامة للجميع لا يتحقق بردود فعلنا فقط. بل إنه يتطلب أيضاً الاستباق والمنع. لذلك، نؤكد على الحاجة إلى استراتيجيات أفضل لتقييم المخاطر الأمنية المتصلة بتغير المناخ وإدارتها.

وما زلنا نعتقد أنه لن يتسنى الإسهام بشكل إيجابي في العملية إلا من خلال العودة إلى مفاوضات ثنائية مجددة، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، التي تتضمن معايير متفق عليها دولياً. وتهيئة أفق سياسي وإطار مناسب للتقدم السياسي، لن يكون ممكناً إلا بالعمل مع شركائنا الإقليميين والدوليين، بدءاً بالمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط.

ونحن نتابع عن كثب المناقشات التي تقودها مصر بغية تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية ونأمل في نجاح هذه العملية. وإذا نحيط علماً بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، فإننا نواصل حث جميع الفصائل الفلسطينية على العمل معاً من أجل تحقيق التطور المستدام لتلك العملية، مما يسمح للسلطة الفلسطينية باستئناف الاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل في غزة. إن وجود سلطة فلسطينية وحيدة وشرعية قد يكون خطوة مهمة لوحدة الدولة الفلسطينية المستقبلية وأساساً لاتفاق سلام مستدام.

وقبل أن أختتم بياني، أود التأكيد على الدور البالغ الأهمية في المنطقة الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

الأوقات المباركة من العام، في أعقاب عيد الفصح وقبل بداية شهر رمضان، على الاستفادة من ولايتهما الجديتين للسعي نحو إرث دائم للسلام. ومن مسؤوليتنا في المجلس والمجتمع الدولي ككل أن ندعم الأطراف في جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم.

السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها الإعلامية الشاملة والثاقبة للغاية، كما أشكر السيدة ندا مجدلاي والسيد جردعون برومبيرغ، المديران المشاركان لمنظمة إيكوبيس الشرق الأوسط، على ملاحظتهما الزاخرة بالمعلومات.

للأسف، ورغم النداءات المتكررة من أجل وقف التصعيد في الشرق الأوسط، لم يتحقق أي تقدم على الإطلاق. والتطورات الأخيرة في قطاع غزة وفي الضفة الغربية تذكرنا بأهمية استمرار عملية التهدئة. وبالرغم من وقف إطلاق النار الأخير بين إسرائيل وحماس، لا يزال الوضع الأمني في متقلبا، ومن شأن أي تقديرات خاطئة أن تفضي إلى اندلاع العنف. وفي هذا السياق، أود التشديد على ضرورة امتثال جميع الأطراف بالكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأولويتنا هي استعادة أفق سياسي لاستئناف عملية سلام هادفة. ونرى أن حل الدولتين عن طريق التفاوض وتسوية جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك القدس والمستوطنات ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين والحدود والترتيبات الأمنية، يظل سبيلاً واقعياً للوفاء بالتطلعات المشروعة لكل من الطرفين وتحقيق السلام الطويل الأمد. وناشد الجانبين الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية استباقاً لنتائج مفاوضات الوضع النهائي، ونتوقع منهما إظهار التزامهما بالسلام من خلال إجراءاتهما وسياساتهما. وندين جميع أعمال العنف، التي تتعارض أساساً مع التقدم على طريق حل سلمي قائم على وجود دولتين.

مثل سراب في الصحراء. إن التطورات المتعلقة بسياسة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية التي وُصفت في الشهر الماضي في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (انظر S/2019/251) هي أمر يبعث على القلق الشديد وتؤدي حتماً إلى تآكل حل الدولتين على الأرض. وهذه النقطة الأولى.

منذ بداية العام، تمت الموافقة على أكثر من ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية. وهذا استمرار لجهود عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وشهد العام الماضي مستوى قياسياً من الإعلانات لما يقرب من ١٦٠٠٠ وحدة سكنية. وهذه الزيادة أكثر خطورة لأنها تستند إلى درجة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لإنشاء أو توسيع مستوطنات تقع في عمق الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، استمرت في الأشهر الأخيرة سياسة إضفاء الطابع القانوني على ما يسمى بالمستوطنات البرية في القانون الإسرائيلي. وبالمثل، فإن ممارسات هدم البنايات الفلسطينية ونزع الملكية والتهجير القسري لسكانها تتكثف وتزايدت بأكثر من ٥٠ في المائة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وهذا الاتجاه مقلق بشكل خاص في القدس الشرقية، خاصة في المدينة القديمة والأحياء المحيطة بها. ويصاحبه تآكل بطيء ولكن مطرد في الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، مما أدى إلى تجدد التوترات في الشهر الماضي حول ساحة المساجد. ومع وجود أكثر من ٦٠٠٠٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية والضفة الغربية، لا يمكن أن نتجنب الواقع الذي لا يطاق، وهو أننا الآن أقرب إلى نقطة اللاعودة.

وأنتقل بذلك إلى نقطتي الثانية - أي التحول الحالي نحو ضم الضفة الغربية بحكم الأمر الواقع.

وقد ذكرت للتو سياسة الاستيطان وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل وقوداً لدينامية الضم بحكم الأمر الواقع. وتسهم اتجاهات أخرى في هذه الظاهرة، مثل الاستيلاء على الموارد الفلسطينية، وخاصة الموارد المائية على النحو الذي ذكره

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للحفاظ عليها. أخيراً وليس آخراً، أود أن أؤكد مجدداً التزامنا بالأمن والاستقرار في المنطقة. وقبل عام ٢٠١٠، فإن أكبر الوحدات البولندية في عمليات حفظ السلام قد نُشرت في الشرق الأوسط. ونحن فخورون بالعودة إلى المنطقة من خلال دعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بوحدة عسكرية بولندية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في أعقاب لحظة صمتنا هذه، أود مرة أخرى أن أعرب عن صدمة فرنسا وإدانتها القاطعة فيما يتعلق بالهجوم على كنيس بوواي. إن معاداة السامية هي عدونا جميعاً. معاداة السامية، وبشكل أعم، الكراهية الدينية هي عكس كل ما نؤمن به وتشكل تهديداً وجودياً لنا جميعاً. وندين أيضاً بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي وقعت في بوركينا فاسو مؤخراً. وأكثر من أي وقت مضى، يجب أن تكون مكافحة الإرهاب في ذلك البلد وفي جميع أنحاء منطقة الساحل هي أولويتنا المشتركة.

أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وكذلك السيدة ندا مجدلاي والسيد جدعون برومبغ، ممثلي منظمة إيكوبيس الشرق الأوسط. لقد أتاحت لنا الإحاطة التي قدمها منظورا قيماً بشأن بُعد من أبعاد النزاع لم يتناولها المجلس بما فيه الكفاية. إن إحاطتهما الإعلامية المشتركة، كالعمل الذي يقومون به معاً على أرض الواقع، مثالية أيضاً وتوجه لنا جميعاً رسالة أمل نرحب بها بشكل خاص وأود أن أشكرهما بحرارة، كما أنني ممتن للرئاسة الألمانية على اتخاذ المبادرة السعيدة بدعوتهم. وأود التأكيد مجدداً على أنه من المهم، أكثر من أي وقت مضى، ضمان أن تعمل السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على الحفاظ على حيز تعددي مفتوح داخل مجتمعاتها المدنية. ونرى أن ذلك هو أحد شروط الحوار والسلام.

سأركز اليوم على الأخطار التي تواجه احتمال حل الدولتين. نحن قريبون من نقطة اللاعودة، والحل مهدد بالزوال أمام أعيننا

المجلس، والتحول بدلا من ذلك إلى القرارات الأحادية. ويجب علينا جميعا أن ندرك تماما خطر الميل إلى النزعة الأحادية. ويجب علينا أن نتذكر أن أي محاولة للانحراف عن المعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي سيكون مآلها الفشل. وليست تلك المعايير قائمة خيارات يمكن الانتقاء منها وفقا للظروف السياسية، ليست برمجيات قديمة يجب تحديثها. بل تشكل برمتها الأساس الذي يستند إليه أي اتفاق في المستقبل. ولا يعني ذلك أنه لا يمكننا النظر أيضا في وسائل مبتكرة لتحقيقها، ولكن فلنكن واضحين: ليس هناك بديل واقعي وصالح لتلك المعايير.

وترتبط مصائر الإسرائيليين والفلسطينيين ببعضها بعضا، ولا يمكن لأي من الشعبين تحقيق تطلعاته على حساب الآخر. وسيكون القضاء على حل الدولتين مؤشرا لا رجعة فيه إلى أن كلا الطرفين قد تخليا عن المشروع الوطني الذي حددها حتى الآن. ولن تقبل فرنسا بذلك وهي دولة صديقة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ولن يستطيع المجلس الذي حدد ووضع معايير اتفاق السلام في المستقبل قبول ذلك أيضا. ومن غير المفهوم استمرار صمت المجلس إزاء هذا النزاع منذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ سواء تعلق ذلك بمصادقية المجلس أم بالعالم الذي يراقب المجلس. ولا تنوي فرنسا، من جانبها، وقف جهودها الرامية إلى تعزيز السلام العادل والدائم في المنطقة.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تعرب عن تضامنها مع أولئك الذين لقوا حتفهم بسبب الهجمات الإرهابية التي شنت عليهم في أماكن عبادتهم في سري لانكا والولايات المتحدة الأمريكية وبالأمس بوركينا فاسو التي زارها المجلس الشهر الماضي. فلترقد أرواحهم في سلام.

ونعرب عن تضامنا مع موزامبيق التي تكررت فيها الأعاصير المدمرة مرارا خلال الشهر الماضي وأجلت خططها الإنمائية لعدة عقود طويلة.

ممثلو المجتمع المدني في إحاطاتهم. وبالإضافة إلى التطورات في الميدان، حدثت أيضا تغييرات قانونية تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة. بما في ذلك سن عدد من التشريعات خلال السنوات الأخيرة عززت صلاحيات الدولة الإسرائيلية وسلطاتها، علاوة على انطباق القانون الإسرائيلي على سكان المستوطنات في الضفة الغربية. ولا يزال الفلسطينيون في الضفة الغربية يخضعون للأوامر العسكرية الإسرائيلية ويمثلون أمام المحاكم العسكرية. وتجسد الحيازة على الأراضي على النحو الذي نراه بأم أعيننا تعايشا غير متكافئ بين سكان مقيمين في أرض واحدة.

ومن الآثار المترتبة عن ذلك استمرار تهديدات العنف. إننا ندين جميع أشكال الإرهاب والعنف، بما فيها إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل. ويجب علينا أيضا أن نكفل عدم تجذر العنف.

ووفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لا تعترف فرنسا بأي سيادة إسرائيلية على الأراضي المحتلة، سواء كان ذلك في القدس أو الجولان أو قطاع غزة أو الضفة الغربية. وقد أعدنا تأكيد ذلك الموقف في مناسبات عديدة، بما في ذلك عقب القرارات الأمريكية المتعلقة بالقدس ومرتفعات الجولان، التي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات المجلس واجبة التطبيق.

وإذا ما نُفِذت الاتجاهات التي وصفتها للتو، فإنه يستحيل على الفلسطينيين على تحقيق تطلعاتهم الوطنية الرامية إلى إقامة الدولة. وبالنسبة للإسرائيليين، فإن ذلك يعني تناقضا أساسيا مع الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل الذي يعد جزءا لا يتجزأ من حمضها النووي. ويجب علينا أن نحدد التزامنا بالمعايير المتفق عليها دوليا. وتلك رسالة بعثت بها فرنسا والعديد من الشركاء العرب والأوروبيين في اجتماع دبلن المعقود في شباط/فبراير، وهي رسالة مقتبسة من بياني.

ومع غياب أي منظور سياسي، قد يميل البعض إلى الابتعاد عن إطار العمل المتفق عليه بموجب القانون الدولي وقرارات

احتلال الأراضي، فإننا نخاطر بتغيير الحقائق على أرض الواقع. وبالمثل فإن التطورات أحادية الجانب التي حدثت مؤخرا في الجولان السوري المحتل هي من صميم الموضوع. ولا يمكن استباق المسائل المتعلقة بالوضع النهائي بتغيير الحقائق على أرض الواقع، بل يجب التفاوض عليها بين الطرفين.

ونثني على الرئاسة الألمانية لتسليطها الضوء على المسائل المتعلقة بالمرأة خلال هذا الشهر. وعند مناقشة المسائل الجارية في الشرق الأوسط، من المهم أيضا التركيز على أثر النزاع على المرأة الفلسطينية. وأشارت دراسة أجريت مؤخرا إلى أن الاحتلال يؤثر بشكل غير متناسب على الحياة اليومية للمرأة الفلسطينية. وإذ نؤجل اتخاذ الإجراءات ويستمر تقاعس مجلس الأمن، تستمر حيازة إسرائيل على الأراضي والمدن على نحو منتظم، دون أن نعلم ذلك. وبالمثل، يستمر تقاعس وكالات الأمم المتحدة. ويستمر بناء المزيد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دون أن نعلم ذلك. وليس في التاريخ شعب يرضى بالقهر للأبد. وينطبق الأمر نفسه على الفلسطينيين.

وفي الختام، لا يمكن للأمم المتحدة أن تتخلى عن مسؤوليتها والاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ ولايتها الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن لأعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يقفوا مكتوفي الأيدي منتظرين أن يأتيهم الحل من شخص ما في مكان ما. إن هذا ليس دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولم يكن كذلك أبدا. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للاضطلاع بهذه المسؤولية الحيوية التي ينطهها بنا ميثاق الأمم المتحدة.

السيد تروبولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): إننا نضم صوتنا إلى الآخرين في التقدّم بالشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الموجزة كما كانت دائما، وإلى ندى مجدلاي وجدعون بروميرغ على موافاتنا بمعلومات بشأن البعد البيئي لعملية السلام والحالة

ويتناول المجلس مسألة صون السلم والأمن الدوليين على أساس يومي. وإن من مسؤوليتنا الأساسية ضمان عيش جميع شعوب العالم دون تهديد من ويلات الحرب وفي جو من الحرية أفسح. وإذ ينفذ هذه الولاية، يجب على المجلس أن يعمل بطريقة منصفة ومتوازنة. وإذ نتصدى لانتهاكات القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يجب علينا أن نعمل بطريقة نزيهة. وإذ نتقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة عندما يتعلق الأمر بمسألة فلسطين، فإننا نحدد نزاهة المجلس ومصداقيته.

ويجب على المجلس أن يعمل بشكل حاسم، كما هو الحال في المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعماله، وضمان التوصل إلى حل للنزاع عن طريق عملية تفاوضية. ويجب علينا أن نؤكد مجددا أنه لا يمكن التوصل إلى حل مستدام للأزمات في الشرق الأوسط دون ضمان وجود دولتين مستقلتين إحداهما للشعب الفلسطيني والأخرى للشعب الإسرائيلي. ويجب أن يقوم الحل الوحيد الممكن والحقيقي على حل الدولتين، وفي حدود عام ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، وبما يمكن الفلسطينيين والإسرائيليين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويجب على مجلس الأمن أن يبذل قصارى جهوده لدفع الطرفين إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى حل.

ويجب أن تستند المبادئ التوجيهية للمفاوضات إلى الإطار الدولي القائم بالفعل، والذي يشمل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية على سبيل المثال لا الحصر.

ولم تؤد الإجراءات الانفرادية التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك رفض تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، واستمرار احتجاز الإيرادات الضريبية التي تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية، إلى شيء سوى تفاقم الحالة الأمنية والإنسانية في فلسطين. وما دامت الحالة دون حل بينما يستمر

وفيما يتعلق بالسكان، نرى ببالغ الانزعاج والقلق استمرار تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة، التي تشهد حالة شديدة من انعدام الأمن والافتقار إلى الضروريات الأساسية للرفاه، بما في ذلك تقديم الخدمات الرئيسية مثل الكهرباء والمياه والصحة، فضلاً عن الافتقار إلى فرص العمل. وفي هذا الصدد، نشيد بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في توفير الإغاثة، بدعم دولي، لسكان غزة.

إن الصورة التي وصفها المتكلمون اليوم عن تأثير ندرة المياه على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة تُفاقم الحالة الاجتماعية الهشة أصلاً وتزيد من التعرض لانعدام الأمن الغذائي، الأمر الذي في حد ذاته يُعرض للخطر تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية البشرية لأشد الفئات السكانية تضرراً. إن تزامن جوانب مثل تلوث المياه والاستغلال المفرط والتوسع الحضري والنزاع الطويل الأمد قد أسفر عن الحالة المقلقة الراهنة.

وثمة حالة أخرى تثير بالغ القلق هي الحالة المالية الحرجة التي تمرّ بها الحكومة الفلسطينية، مع العديد من العوامل التي تؤدي إلى تفاقمها، بما في ذلك الحجز القسري للضرائب التي تمت جبايتها وانخفاض المساعدة الدولية، التي أدت إلى خسارة قدها ٦٥ في المائة من إيرادات الحكومة، مما جعل قادتها يتخذون تدابير تقشفية تُوجد، في حلقة مفرغة، المزيد من الضغط على الاقتصاد، مما يؤدي إلى زيادة اشتداد الظروف المعيشية للسكان.

وعلينا أن ندرك اللحظة الحاسمة التي نمر بها إن أردنا تحقيق التوصل إلى سلام تفاوضي ودائم في الشرق الأوسط يعترف بحق جميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال والسيادة، والحق في العيش بسلام وأمن داخل حدود معترف بها بشكل واضح. ويجب أن نتخذ المواقف التي تقرنا من حل نهائي للنزاع - أي الحل الأكثر عدلاً وشمولاً للجميع - استناداً إلى المبادرات السابقة

الخطيرة في غزة والضفة الغربية في مواجهة تحديات مثل النقص الخطير في المياه. إننا مقتنعون بأن الطبيعة العابرة للحدود للمياه تحتم إدراجها في أي محاولة لبناء السلام، لذا نغتنم هذه الفرصة لنهنئهما على ما يقومون به من عمل رائع في مساعدة البلدان على التعاون بشأن مسألة حاسمة مثل التعاون بشأن المياه المشتركة.

وأود أن أبدأ بتهنئة رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد، محمد اشتية، على تشكيل حكومته، آملي أن تتغلب على التحديات الكبيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني ومشروعه لبناء الدولة. وبالمثل، نهنئ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على فوزه في الانتخابات التي عُقدت مؤخراً بفترة ولاية خامسة، آملي أن يواصل قيادة بلده على طريق التنمية.

إن ممارسة الديمقراطية من خلال الانتخابات وتشكيل الحكومة وولايات الحكم الجديدة تُبشر بمرحلة جديدة من التفاؤل والمثل والآمال والطاقة المتجددة، الأمر الذي يتيح لنا الفرصة لإحياء الأشياء التي ظلت راکدة أو خاملة، مثل الإرادة لحلّ هذا النزاع، وهو النقطة المحورية للسلام في الشرق الأوسط.

وما زلنا نشهد مع الأسف زيادة التوترات بين الطرفين، وذلك بسبب استمرار وجود العناصر التي أدت إليها: انتشار العنف على نطاق واسع، ولا سيما ضد المدنيين بمن في ذلك النساء والأطفال، والاستفزاز واستخدام التصريحات المؤججة للمشاعر، واتخاذ تدابير تخالف القانون الدولي والنظام وتنتهكهما، والافتقار إلى المصالحة الداخلية. ويجب أن تكون سلامة السكان المدنيين ورفاههم أولويتنا القصوى، متجاوزين جميع الاختلافات والعقبات التي تعترض السلام المستدام. ولذلك فإننا ندين بشدة أي عمل من أعمال العنف والترهيب ضد السكان المدنيين، ولا سيما الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون والأجهزة الحارقة، والاستخدام المفرط للقوة.

للمواطنين الفلسطينيين، بمن فيهم القصر. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نذكر بالتزام إسرائيل بالامتثال للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، نرى أن من الملح إنهاء زيادة ممارسات الاستيطان وهدم الأبنية وإخلاء السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فهذه الممارسات تتعارض مع القانون الدولي، وتعرض للخطر السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية وتقوض فرص تحقيق حل الدولتين. كما نشعر بالاستياء إزاء تزايد تدهور الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والكيفية التي يسهم بها في زيادة مستويات التطرف والتشدد في صفوف سكانها.

ونؤكد على الحاجة الملحة إلى إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، الذي بدأ قبل استعادة السلطة الفلسطينية السيطرة على المنطقة، وإلى تقديم الضمانات اللازمة لإسرائيل ككفالة أمنها. ونرى أيضاً أن من المهم مواءمة المساعدة الإنسانية مع الخطط الإنمائية التي تبعث الأمل وتمنح الفرص للشباب. ويبدو لنا أن للمشاريع المتصلة بالمياه التي تعمل على تنفيذها منظمة "إيكوبيس الشرق الأوسط"، ندى مجدلاي وجدعون بروميرغ.

تشير بيرو ببالغ القلق والأسف إلى أن استمرار الدوامة المدمرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مما يشكل حالة غير مستدامة ومزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. ونشعر بالجزع من أن آفاق التوصل إلى حل سياسي تزداد غموضاً، وأن القرارات والإجراءات الانفرادية، أو الإعلانات المتعلقة بها، قد تتفاقم إلى ازدياد تصعيد التوتر والعنف.

وإذ تسترشد بيرو بالتزامها بتعددية الأطراف والقانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات، فهي تؤيد حل الدولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، يتم التفاوض بشأنها مباشرة بين إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ويجب أن تحدد هذه المفاوضات أيضاً الوضع النهائي للقدس.

ونود أن نضم صوتنا إلى أصوات مختلف أعضاء المجلس الذين أعربوا عن القلق في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية الانفرادي باحتجاز قدر كبير من الإيرادات الضريبية الفلسطينية، بالنظر إلى الآثار الإنسانية لذلك على الفلسطينيين المتضررين. ونرحب بإعلان جامعة الدول العربية بشأن المساهمات المالية المؤقتة لتغطية هذا العجز، لكننا نعتقد أنها ينبغي ألا تغني عن الحاجة إلى احترام بروتوكول باريس، الذي ينظم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ترفض قبول دفعات من السداد. إنها أموال الفلسطينيين وينبغي أن تُدفع بالكامل ودون شروط مسبقة. وندعو مرة أخرى الدول الأعضاء إلى الإبقاء على المساعدة المقدمة إلى الفلسطينيين وتعبئتها. ومن جانبنا، تعهدت إندونيسيا مؤخرا بتقديم مليون دولار إضافية للأونروا.

ثانياً، فيما يتعلق بحل النزاع، نعتقد أن أي محادثات ومفاوضات سلام يجب أن يكون لها أساس واضح وأهداف واضحة. وتم التأكيد على ذلك صراحة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي تم فيه تعريف هدف المفاوضات بوضوح باعتباره "تحقيق سلام شامل وعادل ودائم ودون تأخير" و "إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧" (القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الفقرة ٩). واستناداً إلى المعايير المعروفة جيداً، ينبغي تحديد إطار زمني لتحقيق حل الدولتين، مع إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى القرارات ذات الصلة. ولكي تكفل أي خطة سلام في الشرق الأوسط بالنجاح، يجب توفير حلول عادلة ودائمة لجميع مسائل الوضع النهائي. وعلاوة على ذلك، فإننا نحذر من إغراء الترتيبات المؤقتة. فالتاريخ يثبت أنه يمكن استغلالها من قبل السلطة القائمة بالاحتلال لكسب الوقت لإكمال خطة الاستيطان والاستعمار والضم، وفي النهاية ستجعل تحقيق الحل أكثر صعوبة.

وهذا يقودني إلى النقطة الأخيرة من بياني، التي تتعلق بتقاعس مجلس الأمن. لدينا حل الدولتين، ولكن بالوتيرة التي نعمل بها، ستُوجد دولة واحدة فقط، وهي ليست فلسطين. وإذا ما حدث ذلك، ستكون مأساة لا لشعب فلسطين فحسب بل لمصادقية هذه الهيئة وقراراتها أيضاً. ونؤكد من جديد أن توسيع المستوطنات والعنف وغير ذلك من انتهاكات القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة إهانة سافرة لسلطة هذه الهيئة. ويجب تكثيف الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى

وتشجيع إقامة حوار بين الأطراف، وكذلك التأكيد مجدداً على التزامنا بالسعي إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية، مما سيسهم في تحقيق السلام المستدام في المنطقة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بعد دقيقة الصمت في بداية جلستنا اليوم، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تعازينا لضحايا الهجمات الإرهابية في سري لانكا والولايات المتحدة وبوركينا فاسو وبلدان أخرى. وندين أي هجوم يحمص أرواحاً بريئة.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها الإعلامية، فضلاً عن مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين، الذين ذكرونا بما يحدث في الميدان.

تجري المناقشة المفتوحة اليوم أيضاً عقب صدور تقرير لجنة التحقيق المستقلة المعنية بالاحتجاجات التي اندلعت في الأرض الفلسطينية المحتلة بشأن العنف المرتكب ضد الفلسطينيين في غزة منذ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨. وتقرير اللجنة علامة فارقة في تاريخ الأرض المحتلة، لأنه يكشف عن استخدام إسرائيل للعنف المفرط، بما في ذلك الذخيرة الحية من مسافة قريبة، ضد الفلسطينيين المشاركين في الأنشطة المدنية. وهذا تجاهل وانتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا يوجد أي ضمان لعدم تكراره تحت أي ذريعة من الذرائع. وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أبدأ بالنقطة الأولى، بشأن الحالة الإنسانية في فلسطين.

في ضوء المشاكل المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإننا بحاجة إلى إيلاء الاهتمام للتحديات الإنسانية في غزة. كما يجب إنهاء الحصار. ومعاناة الفلسطينيين تزداد سوءاً أيضاً بسبب احتجاز إسرائيل لإيرادات الضرائب المملوكة للسلطة الفلسطينية. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لموقف السلطة الفلسطينية، التي

وما برحت التحديات السياسية والأمنية المستمرة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها الحالة في الخليل، فضلا عن الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على الفلسطينيين، على مر السنين، تبدد آمال إحلال السلام الدائم التي أذكتها اتفاقات أوسلو، التي وقّعت في عام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقلص الحيز المتاح للحلول التوفيقية السياسية المحتملة بين الأطراف، فضلا عن تكرار الأيديولوجية والخطاب التحريضي، أدى إلى تفاقم التوترات والمواجهات المسلحة. وعلى الرغم من تلك الصورة القاتمة، لا تزال كوت ديفوار ترى أن السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يزال ممكنا.

إن التزام بلدي بالحوار بوصفه الوسيلة المفضلة لتسوية المنازعات بين الشعوب، وموقفنا الثابت دعما لأمن دولة إسرائيل وحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، هي الأسس التي تقوم عليها رسالة السلام التي ما برح بلدي يحملها على الدوام لجميع أطراف النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وباختصار، تؤيد كوت ديفوار بقوة الحل القائم على وجود دولتين تتعايشان بسلام داخل حدود عام ١٩٦٧. وبالنظر إلى المأزق الحالي والحلقة المفرغة للعنف الذي يولده، يؤيد وفد بلدي توافق الآراء الدولي بشأن الحاجة إلى استئناف عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية من أجل التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين للمسائل الرئيسية، مثل وضع مدينة القدس، ورفع الحصار المفروض على غزة، وأمن السكان الفلسطينيين في مدينة الخليل. وتغتتم كوت ديفوار فرصة هذه المناقشة لتدعو أطراف النزاع مرة أخرى إلى المشاركة بقوة في حوار بناء والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية من شأنها تأجيج التوترات.

ويشعر بلدي ببالغ القلق إزاء عواقب النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على الحالة الإنسانية، ولا سيما في غزة، التي تتسم بزيادة الصعوبة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، ونقص المياه المستمر، وانقطاع التيار الكهربائي. وتتفاقم الأزمة

إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، على أساس قرارات الأمم المتحدة وخرطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية.

ومن جانبنا، فخلال رئاسة إندونيسيا للمجلس في شهر أيار/مايو، سنقوم بتنظيم اجتماع صيغة آريا لمجلس الأمن بشأن المشكلة الأساسية للقضية الفلسطينية، وهي مسألة المستوطنات. وتهدف هذه العملية لتقييم السبل التي يمكن بها للمجلس أن يتخذ إجراءات للتصدي لتلك المشكلة.

إنها لحظة حاسمة في التاريخ، وتكتسي الجهود الجماعية أهمية بالغة. وتدعو إندونيسيا إلى الحفاظ على التوافق الدولي في الآراء وتعزيزه واحترامه.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):

بادئ ذي بدء، تدين كوت ديفوار بشدة الهجمات الشنيعة التي ارتكبت في بوركينا فاسو وسان دييغو، وتعرب عن أعمق التعازي لأسر الضحايا، فضلا عن دعمها للسلطات المعنية وتضامنها مع السلطات الموزامبيقية. وقلوبنا أيضا مع أسرة اللواء فرانسيس فيب - سانزيري من غانا، رئيس قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

ويرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة، ويهنئ السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما نود أن نشكر السيدة ندى مجدلاي والسيد جدعون بروميرغ على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني اليوم هو أحد أكثر النزاعات المعقدة التي ما برح المجتمع الدولي يواجهها على مدى عدة عقود. وعلى الرغم من جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون، لم يتم التوصل بعد إلى حل للأزمة.

ظروف صعبة. ولا يزال بلدي مقتنعا بأنه لا يمكن إيجاد حل دائم للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي أو للنزاعين المسلحين في سورية واليمن إلا عن طريق الحوار.

في الختام، يحث بلدي جميع الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين على مضاعفة جهودهم الرامية إلى استعادة السلام في هذه المنطقة المضطربة ووضع حد لمعاناة الملايين من الناس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

أولا، أود أن أشكر السفير الإسرائيلي على الإجابة عن السؤال الذي طرحته عليه في آخر جلسة لنا (انظر S/PV.8489). وقد استمعت بعناية شديدة إلى الركائز الأربع التي أوجزها كأساس للسياسة الإسرائيلية. ولاحظت باستحسان أيضا أنه أشار إلى القانون الدولي بينها. وأعتقد أن ذلك أمر هام جدا. ولاحظت أن ثمة انتقاء في الاستشهاد بالقانون الدولي. لقد سمع ما قاله زميلنا البريطاني عن وعد بلفور، ولم أسمع أيضا يشير إلى القرارين ٤٧٨ (١٩٨٠)، و ٤٩٧ (١٩٨١)، وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو أحدث قرار وهو قرار شامل للغاية. وفيما يتعلق بما جاء في القرار بشأن المستوطنات وما إلى ذلك، أود أن أشير إلى ما سبق أن قاله زميلي الفرنسي. ولكنني أود أيضا أن أذكر الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين بأن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يدين جميع أعمال الإرهاب والتحرير والتصريحات المؤججة للمشاعر، ويدعو إلى وقف هذه الأعمال.

وشأني شأن الآخرين، أود أن أجدد التزامنا وأؤكد أن ألمانيا تؤيد حل الدولتين عن طريق التفاوض وتعارض أي أعمال لضم الأراضي. وفي الوقت نفسه، فإن ألمانيا ملتزمة بأمن إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية. ولاحظت أن الديمقراطية لم تُذكر ضمن الركائز الأربع.

وأشاطر زميلي الإندونيسي مشاعر الإحباط إزاء تقاعس المجلس. وفي أعقاب جلستنا الأخيرة أيضا، كررت اقتراح السفير

الإنسانية بسبب صعوبة الحالة الاقتصادية والاجتماعية، التي تتسم بعدم الانتظام في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية والزيادة الحادة في البطالة، ولا سيما في غزة، حيث تأثر أكثر من ٥٠ في المائة من السكان العاملين، ومعظمهم من الشباب. ولذلك، تكرر كوت ديفوار نداءها إلى الشركاء الدوليين لمواصلة تقديم دعمهم المادي والمالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي يكتسي ما تقوم به من أعمال أهمية بالنسبة للسكان المنكوبين.

وشأنهما شأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن الأزمتين المستمرتين في الجمهورية العربية السورية واليمن مسألتان تثيران القلق لدى وفد بلدي. وبالنسبة لسورية، تعتقد كوت ديفوار أن الإجراءات الرئيسية الثلاثة التالية يمكن أن تساعد في زيادة تعزيز جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي: أولا، الحفاظ على وقف إطلاق النار في محافظة إدلب بغية منع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح وتفاقم الأزمة الإنسانية؛ وثانيا، كفالة الإيصال المستدام للمعونات من خلال إزالة جميع العقبات ووقف الأعمال العدائية؛ وأخيرا، إشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بالصراع في اليمن، يرحب بلدي بجهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، ويدعو إلى استمرارها من أجل عكس اتجاه العنف والتغلب على انعدام الأمن الغذائي وحل مسائل إمكانية الوصول إلى مياه الشرب والرعاية الصحية الأولية وخطر تفشي الأوبئة. ومن دواعي الأسف أن كل هذه الجهود ستذهب سدى إلى أن تتخلى أطراف النزاع بصفة نهائية عن الحل العسكري للأزمة وتخرط في محادثات وتقدم التنازلات الضرورية بغية بناء مستقبل من السلام والاستقرار معا لجميع اليمنيين.

تؤكد كوت ديفوار مجددا دعمها للمبعوثين الخاصين للأمين العام على تفانيهم في خدمة السلام في الشرق الأوسط في ظل

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس. وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق بغية تمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة.

وأعطي الكلمة الآن للمعالي السيد كيوتو تسوجي، نائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية في اليابان.

السيد تسوجي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أن أعرب عن امتناني إزاء الإحاطات الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي قدمتها وكالة الأمين العام السيدة ديكارلو والسيد بروميرغ والسيدة مجدلاي، ممثلي ايكوبيس الشرق الأوسط.

تواصل اليابان دعم حل الدولتين، حيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين في المستقبل جنباً إلى جنب في سلام. وموقف اليابان لم يتغير.

ونحن نشعر بالقلق إزاء الجمود الحالي في العملية السياسية. وبالرغم من عدم وجود طريقة سهلة صوب تحقيق السلام في الشرق الأوسط، فإن من الأهمية بمكان أن يُستأنف الحوار المباشر بين الطرفين للمضي قدماً بعملية السلام. وفي هذا الصدد، فإن المشاركة المستمرة من جانب الولايات المتحدة هامة، ونأمل أن تشكل خطة السلام التي سيعلن عنها في المستقبل غير البعيد أساساً بناء لإجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين.

وينبغي حل النزاع من خلال بناء الثقة وإجراء مفاوضات. وندين بشدة أعمال العنف والإرهاب ضد المواطنين الأبرياء. واليابان تحث مرة أخرى حكومة إسرائيل على تجميد أنشطتها الاستيطانية الكامل، بما في ذلك خطة التشييد التي وافقت عليها إسرائيل هذا الشهر، الأمر الذي قد يقوض حل الدولتين. إن المحاولات الأحادية الجانب لتغيير الوضع القائم بالقوة أو الإكراه غير مقبولة. واليابان لا تعترف بضم إسرائيل لمرتفعات الجولان.

الإسرائيلي عقد جلسة مغلقة لمجلس الأمن مع ممثلي فلسطين إسرائيل. ولكنني لم أتمكن من تحقيق ذلك. وفي حين أن الأمر لم يكن يتعلق كثيراً بالمضمون، فإنني لم أتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات الشكلية اللازمة لعقد جلسة كهذه.

ونظراً لعدم إحرازنا لتقدم، اتخذنا مبادرة لمحاولة الخروج عن طقوس تكرار المواقف المعروفة. وقد أردنا أن نمنح بصيصاً من الأمل في هذه القاعة، فدعونا ممثلي ايكوبيس الشرق الأوسط إلى عرض ما يظلمون به في سياق مشهد سياسي يقوض إمكانية حل الدولتين وحيث تسهم التطورات في ترسيخ واقع الدولة الواحدة.

وأود أن أعود بإيجاز إلى الإحاطة التي قدمها المديران المشاركان لايكوبيس الشرق الأوسط. لقد استمتعت تماماً بما قالاه حيث أثبتنا أن التعاون ممكن. وأشكرهما على مشاركتهما وعلى حقيقة أن منظمتهما، بوصفها إحدى منظمات المجتمع المدني، يمكنها الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في بناء الثقة، بما في ذلك فيما يتعلق بقفز رؤساء البلديات في نهر الأردن. إن الثقة التي نجحت منظمتهما في بنائها شرط أساسي للتوصل إلى حل يقوم على أساس المفاوضات والتعاون، وهو أمر نحن في أمس الحاجة إليه.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي أن المياه ليست مسألة خفية. إنها تشكل جزءاً من اتفاقات أوسلو ومسألة من مسائل الوضع النهائي.

وأود أن أختتم بنقطة عامة. إن المسائل الإنسانية ومسائل الموارد والمياه أساسية حتى الآن لأن لها تداعيات على الأمن. وألمانيا ستواصل إدراج العلاقة بين تغير المناخ والأمن في جدول أعمالها. وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية مرة أخرى في ذلك الصدد.

فيما يتعلق بموضوع تغير المناخ، أود أيضاً أن أضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا عن تعازيهم في ضحايا الكارثة الرهيبة التي شهدناها للمرة الثانية في موزامبيق.

”لكل شيء موسم، وهناك وقت لكل غرض تحت السماء. هناك وقت للحرب، ووقت للسلام“.

وإنني على ثقة بأن جميع الحاضرين لاحظوا أن وقت السلام لم يجل علينا بعد، وأنه إذا ما نظر المرء إلى المنطقة، فلن يجد أي بادرة على حلوله قريبا، كما سمعنا هذا الصباح.

إن قضية فلسطين لا تزال مصدر قلق للمنطقة والعالم. وفيما يتعلق بهذه القضية، فإن الأطراف متخندقون بمواقفهم بشأن كل مسألة يمكن أن تفضي إلى السلام. والحالة في الميدان آخذة في التدهور، وبدلا من الحديث عن الحل القائم على وجود دولتين وتبادل للأراضي، وهو ما اتسمت بها المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ونصت عليه الاتفاقات والقرارات، نسمع كلاما عن ضم الضفة الغربية أو أجزاء منها، وعن احتمال اختيار عملية السلام برمتها، ونموذج السلام وأساسه.

إن الطريق إلى المفاوضات مسدود، والشريك الرئيسي في المفاوضات، وهو الشعب الفلسطيني، تحت ضغط سياسي واقتصادي شديد متولد عن الواقع السياسي الجديد الذي يفرض عليه، إلى جانب ضعف الحالة المالية، وهشاشة الحالة الأمنية. ويقول رئيس الوزراء الفلسطيني أنه لم يعد هناك شيء للتفاوض بشأنه، ويطرح سؤالا مشروعا هو: أين سنحصل على الدولة الفلسطينية؟

ويسمي رئيس الوزراء الفلسطيني احتجاجا الإسرائيليين للإيرادات الضريبية الفلسطينية “حربا مالية“ من أجل دفع الفلسطينيين إلى الاستسلام. وثمة خوف يتتاب المجتمع الدولي بأن هذا من شأنه أن يجعل السلطة الفلسطينية على شفا الانهيار المالي ويهدد استقرارها. ويقترن هذا بانعدام الثقة والانهيار الكامل للاتصال بين الأطراف. ولا توجد اتصالات رسمية بين الأطراف الرئيسية التي يفترض أن تتفاوض بشأن السلام وتناقش خطة السلام الموعودة كثيرا.

وهذا الموقف لم يتغير. ونولي أهمية كبيرة لسيادة القانون. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج على نحو مناسب مسألة المحاولات الانفرادية الرامية إلى تغيير الوضع القائم عن طريق القوة أو الإكراه.

إن اليابان لا تزال تساهم في تهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق السلام من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة بين الطرفين من خلال جهود فريدة مثل مبادرة ”ممر السلام والازدهار“ ومشروعها الرائد المتمثل في مدينة أريحا الصناعية - الزراعية. ونقدر أيا تقدير دعم إسرائيل المستمر لتلك المبادرات.

أود أن أختتم بالتأكيد مجددا على استمرار دعم اليابان لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فالوكالة بالغة الأهمية ليس للأغراض الإنسانية فحسب، بل أيضا من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد جرت إعادة التأكيد على ذلك في الاجتماع الوزاري بشأن الأونروا الذي حضرته في وقت سابق من هذا الشهر. وقد أسهمنا هذا العام بالفعل بحوالي ٣٢ مليون دولار للوكالة. وما برحت اليابان تبذل أيضا جهودا كبيرة لتوسيع قاعدة المانحين للأونروا من خلال تعزيز المشاركة الآسيوية، بما في ذلك من خلال إطار مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية. وسيعقد الاجتماع المقبل للمؤتمر على مستوى كبار المسؤولين في الضفة الغربية هذا الصيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على بيانها وكذلك مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين من منظمة إيكوييس الشرق الأوسط.

إن كتاب الكتب يقول لنا:

رئيس الوزراء سعد الحريري، ووضعت خطة إصلاح طموحة واستباقية للغاية. وأبدت الحكومة تفانيا قويا لمعالجة الأولويات العاجلة، لا سيما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والمالية، والإصلاح الهيكلي، ومكافحة الفساد. وتعترم الحفاظ على هذا الزخم بغية تعويض الوقت الضائع في عملية تشكيل الحكومة، والوفاء بالالتزامات العديدة التي تعهد بها لبنان في مؤتمر باريس الاقتصادي من أجل التنمية عبر الإصلاحات ومع المؤسسات (مؤتمر سيدر).

ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة. إن الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي اللبنانية والانتهاكات اليومية لسيادة لبنان وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أمر يبقي الحالة هشّة على الحدود الجنوبية. وفي الأشهر الثلاثة الماضية وحدها، انتهكت إسرائيل السيادة اللبنانية ٤٣١ مرة؛ ١١٢ مرة برا و ١٤٩ مرة بحرا و ١٧٠ مرة جوا. وهذا أمر تجدر الإحاطة به، وإدانتته، ووقفه.

ولا يزال لبنان ملتزما بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والعمل من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار على حدوده الجنوبية. كما أنه ملتزم بمواصلة المشاركة البناءة من أجل تسوية المسائل الحدودية في إطار الآلية الثلاثية، والمسامحة الحميدة للأمم المتحدة والشركاء الدوليين. ويعرب عن الأمل أيضا في أن يمكنه في يوم قريب الانتقال إلى وقف دائم لإطلاق النار. ويمكن للمجلس أن يسهم إسهاما كبيرا في جعل ذلك حقيقة واقعة باتخاذ جميع التدابير اللازمة المتاحة له لإجبار إسرائيل على تحمل نصيبها من المسؤولية في هذا الصدد.

وأخيرا، فإن لبنان لا يزال ملتزما بدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ويدعو جميع الدول إلى تجديد التزاماتها ومساعدتها على الوفاء بمسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني.

إن أسس التسوية السلمية تتعرض لضغط جسيم، وهو أمر يبعث على القلق، ولا سيما فيما يتعلق بوضع القدس، وقرارات الأمم المتحدة التي شكلت لأكثر من ٧٠ عاما الشرعية الدولية التي يجب أن يركز عليها أي حل منصف، وعادل وشامل، بدءا من القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٧٨ (١٩٨٠) وانتهاء بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إن المجلس، كما قال السفير الفرنسي لا يمكنه أن يظل صامتا بشأن هذه المسألة. وليست الأمور أفضل حالا، على أرض الواقع. فلا تزال غزة تنزف. ولا يزال استهداف المدنيين المفجع مستمرا، وبالرغم من الغضب الدولي ليس هناك ما يشير إلى أن هذا سينتهي. إن قرار إسرائيل بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل هو أيضا تهديد آخر للاستقرار.

وما ينقصنا اليوم ليس قرارات الأمم المتحدة، أو خطط السلام، أو خرائط الطريق من أجل السلام. فقد جرى ذلك مرارا وتكرارا. إن ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية لاختيار الحياة واتخاذ طريق السلام. وهذا هو السبب في أن العالم العربي جعل خياره الاستراتيجي للسلام في إطار مبادرة السلام العربية، ولا يزال يعتقد أن الحل الشامل والعادل والمنصف هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

غير أن هذا السلام لن يتأتى من خلال الضم أو الاعتراف بالضم غير الشرعي للأراضي المحتلة. إن لبنان يساوره بالغ القلق بشأن الآثار المترتبة على الاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان المحتلة. ويعتبر هذا انتهاكا صارخا للقرار ٤٩٧ (١٩٨١). ويشعر لبنان بالقلق أيضا إزاء استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية التي استولت عليها بالقوة في عام ١٩٦٧.

ويسرني أن أبلغ المجلس أنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية، جرت تطورات سياسية ومؤسسية هامة على الصعيد المحلي في لبنان. فقد شكلت حكومة وحدة وطنية جديدة، برئاسة

وعن هويتها العربية والإسلامية والمسيحية أولوية الوصي عليها جلالة الملك عبد الله الثاني. ونشدد هنا على أن الأردن سيظل يكرس كل إمكاناته للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة، ولضمان احترام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي للالتزاماتها ولضمان سلامة المصلين وسلامة المكان، ولكي تبقى القدس رمزا للسلام والوئام. ونؤكد على عدم المساس بحرية دخول المصلين إلى المسجد الأقصى المبارك؛ الحرم القدسي الشريف والخروج منه؛ وندين هنا الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة ضد المسجد الأقصى المبارك والتي كان آخرها اقتحام المئات من المتطرفين للحرم الشريف خلال الأيام الماضية في حماية الشرطة والقوات الخاصة الإسرائيلية. وفي هذا السياق لا بد أن نشير إلى كل من البيان الختامي للقمة العربية الأوروبية التي عقدت في شرم الشيخ في شهر شباط والبيان الختامي للقمة العربية في تونس خلال شهر آذار/مارس، والمنتدى العربي الروسي، والتي أكدت جميعها على أهمية الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية.

ندين الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للمسجد الأقصى، والتي كان آخرها اقتحام مئات المتطرفين للحرم الشريف خلال الأيام القليلة الماضية بحماية الشرطة والقوات الخاصة الإسرائيلية. وفي هذا السياق، يجب أن نشير إلى البيان الختامي للقمة العربية الأوروبية التي انعقدت في شرم الشيخ في شباط/فبراير، والبيان الختامي للقمة العربية التي انعقدت في تونس في شهر آذار/مارس، والمنتدى العربي الروسي، والتي أكدت جميعها أهمية الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

أما فيما يتصل بقضية اللاجئين الفلسطينيين، فيجب على المجتمع الدولي أن يواصل تحمل مسؤولياته القانونية والسياسية والأخلاقية تجاه اللاجئين، الذين تشكل قضيتهم إحدى أهم مسائل الوضع النهائي. ويجب أن نحل على أساس قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرار ١٩٤ (د-٣) ومبادرة السلام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): يطيب لي أن أتقدم لألمانيا بالتهنئة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى نجاحكم بالاضطلاع بالمهام المنوطة بكم بكل مهنية واقتدار. كما أتقدم إلى وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام السيدة روزماري ديكارلو بالشكر الموصول على إحاطتها الوافية، وبالتقدير لجهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام في المنطقة. وأشكر مديري منظمة ايكوبيس الشرق الأوسط على إحاطتهما.

في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية المضطربة وبروز عدد من الأزمات والقضايا التي تشغل الرأي العام الدولي واصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله بن الحسين جهوده ومساعيه الدؤوبة الداعمة للأشقاء الفلسطينيين في نضالهم العادل والمشروع لنيل حقوقهم الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ويستمر الأردن في التنسيق مع كافة الأطراف الدولية، وتوضيح الثوابت التي لا تنازل عنها، حيث تصدرت القضية الفلسطينية بكل ما تحمله من مظالم ومعاناة اهتمامات السياسة الخارجية الأردنية خلال هذا العام، وكما كل عام بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني الذي قال: "يستحق أشقاؤنا الفلسطينيون دعمنا الكامل ليتمكنوا من الصمود ومواصلة العمل مع جميع أطراف المجتمع الدولي ومؤسساته للوصول إلى حل عادل وشامل يرفع الظلم التاريخي عنهم ويولي حقهم في دولتهم. وسيواصل الأردن القيام بهذا الواجب القومي والتاريخي؛ فالقضية الفلسطينية هي قضية الأردن الأولى".

إن الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف هي أمانة تؤذيها المملكة، وستستمر بكل قدراتها، وإن حماية المقدسات والدفاع عنها

إن وقف التصعيد في ليبيا ضرورة قصوى، وهو أمر يتطلب التهدئة وضبط النفس. ونشدد على أهمية اعتماد الحل السياسي ودعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتغلب على الأزمة وضمان الأمن والاستقرار في ليبيا والحفاظ على وحدة أراضيها. لا بد من الاستمرار في جهودنا المشتركة الشاملة لمكافحة الإرهاب والفكر الظلامي والتطرف، فعلى الرغم من هزيمة داعش في العراق وسوريا، فإن خطر الإرهاب لم ينته بعد، ولا يزال يشكل تحدياً. ويواصل الأردن دعمه للعراق في جهوده لمكافحة الإرهاب، وسيبقي إلى جانبه في عملية إعادة الأعمار والبناء، والاستقرار لأن ممارسة العراق لدوره الأساسي في المنطقة إحدى ركائز الأمن والاستقرار فيها.

أخيراً، إنه أزمات المنطقة تتطلب منا جميعاً مزيداً من التعاون من أجل التصدي للتحديات المشتركة، وبناء مستقبل تستحق شعوبنا أن يكون أكثر أمناً واستقراراً وإنجازاً، مستقبل يتيح فرصاً وأفاق التميز لشبابنا والتنمية المستدامة لمجتمعاتنا، مستقبل يزخر بالأمل والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن اذكر المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها كتابة، وأن تدلي ببيانات موجزة عند الكلام في قاعة المجلس.

أود أيضاً أن أبلغ جميع المعنيين بأننا، كما تدرك الوفود بالفعل، سنستمر في هذه المناقشة بدون انقطاع خلال ساعة الغداء، لأنه يوجد عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينييرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد جئنا إلى هنا في عدة مناسبات، وقلنا أن من حق الفلسطينيين العيش مثلنا. ولهم الحق في أن يكونوا أحراراً وآمنين. ومن حقهم

العربية، وبما يلي حقهم في العودة والتعويض، مؤكدين في هذا الصدد أن جميع قضايا الوضع النهائي لا بد من أن تحل من خلال المفاوضات المباشرة. ونشدد أيضاً على الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وننوه هنا بالزيارة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الأردن في بداية هذا الشهر، حيث التقى مجموعة من طلاب مدارس الأونروا الطموحين في مخيم البقعة، ونشارك الأمين العام دعوته إلى العمل على استمرار ٧٠٠ مدرسة في تقديم خدماتها التعليمية لأكثر من ٥٣٠.٠٠٠ طالب وطالبة من الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس.

فيما يتعلق بالأزمة السورية، نؤكد من جديد موقف الأردن الثابت ومفاده أنه يجب التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة. ولا بد من أن تستعيد سوريا عافيتها ودورها بوصفها أيضاً ركناً أساسياً من أركان الاستقرار في المنطقة، وعنصر رئيسي في منظومة العمل العربي المشترك. ولا بد من أن تكون المقاربات السياسية منطلقة من مبدأ حماية الشقيقة سوريا، والحفاظ على استقلالها ووحدتها، أرضاً وشعباً، وضمان العودة الآمنة والطوعية لمواطنيها اللاجئين إلى بلدهم ومدنهم وقراهم. هذا هو الهدف الذي يجب أن نتكاتف جميعاً من أجله.

لقد استضاف الأردن الأشقاء السوريين ولا يزال يقتسم معهم لقمة العيش، وما يتوفر لديه من موارد. وسيستمر في ذلك إلى حين عودتهم الآمنة والطوعية. وفي هذا الصدد، لا بد لي من أن أؤكد أن دعم البلدان المضيفة للأشقاء اللاجئين ومؤازرتهم في استمرار هذا الواجب مسؤولية مشتركة.

أما بالنسبة للجولان السوري المحتل، فقد كان موقفنا وسيظل بأن الجولان أرض سورية محتلة وفقاً لجميع قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اتخذته مجلسكم الموقر بالإجماع في عام ١٩٨١.

مما يؤسف له أن لجنة اللاجئين الفلسطينيين تتفاهم جراء الأزمة المالية التي تعاني منها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي ظل انعدام حل عادل ودائم وشامل للنزاع العربي - الإسرائيلي، تظل ولاية الوكالة حيوية للاجئين وللمنطقة وخارجها. ومن واجبنا الجماعي والأخلاقي أن ندعم الوكالة وأن نوسع نطاق ولايتها في وقت لاحق من هذا العام. إن تركيا، بصفتها رئيسة اللجنة الاستشارية للأونروا ورئيسة الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، ستكثف جهودها الرامية إلى المساهمة في عمل الوكالة، وتدعو جميع الجهات الفاعلة إلى أن تحذو حذوها.

في الآونة الأخيرة، قررت إحدى الدول الأعضاء الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان. وهذا القرار باطل ولاغ. إنه يتنافى مع القرار ٤٩٧ (١٩٨١). وينتهك القانون الدولي. ولن تغير الخطوات الانفرادية الحقائق. فإسرائيل تحتل هضبة الجولان. إن ضم الأراضي بالقوة محظور بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وبموجب قانون مسؤولية الدولة، تلتزم الدول بعدم الاعتراف بضم الأراضي نتيجة استعمال القوة.

في كل مناقشة مفتوحة بشأن الشرق الأوسط، نضطر إلى التركيز على صورة قائمة. ولكن هذه المشاكل ليست متصلة في تاريخ المنطقة أو ثقافتها. إنها موجودة بسبب انعدام العدالة والمعاملة المنصفة. ولكي يتحقق السلام والعدالة، علينا أن نسهم في ذلك بالتمسك جماعيا بالقانون الدولي. وهذا يتطلب الوحدة والشجاعة والمرونة، ولا سيما من جانب مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): سأركز اليوم في بياني على عملية السلام في الشرق الأوسط لكوبي أدرك التقييد بالوقت المحدد الذي أشار إليه الرئيس منذ هنيهة. يمكن

التمتع بما هو خاص بهم. ومع ذلك، لم يتغير شيء. إذ أن هناك محاولات منهجية لتقويض حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ولا يزال الاحتلال غير المشروع مستمرا. وما برحت أنشطة الاستيطان غير القانوني قائمة. وتستخدم قوات الأمن الإسرائيلية قوة غير متناسبة ضد المدنيين الفلسطينيين. ولا تزال غزة ترزح تحت الحصار.

منذ مسيرة العودة الكبرى، أصبحت الظروف الإنسانية حتى أسوأ. فآلاف الأشخاص الذين أطلقت عليهم القوات الإسرائيلية النار أصيبوا بجروح مدمرة. وتفيد المنظمات الإنسانية في الميدان بأن العديد من الجرح قد أصبحت معدية، مما يحول دون إجراء العمليات الجراحية الترميمية التي نادرا ما تكون متاحة في غزة. وما زال العنف مستمرا، وشهدت الأسابيع الأخيرة تصعيدا آخر للتوتر في المنطقة. إن التقاعس إزاء عدم الامتثال المستمر للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة يشجع إسرائيل أيضا. ولا يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتغاضى عن الحالة. وهناك حاجة ماسة إلى تنشيط عملية السلام.

الحل الناجح الوحيد للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يتمثل في حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، تعيش فيهما فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب. فحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، لا تخضع إلى المفاوضات.

طوال عقود، كانت قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الأساس الذي تركز عليه مفاوضات السلام، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة طريق للمجموعة الرباعية. وقد أعيد تأكيد ذلك صراحة في القرار (٢٠١٦) ٢٣٣٤. ولا يمكن تغيير هذه المرجعيات. والآن، ينبغي وضع إطار زمني لتحقيق الحل المتمثل في وجود دولتين، مع قيام دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، والذي يستضيفه الاتحاد الأوروبي بروكسل غدا ٣٠ نيسان/أبريل. وبالإضافة إلى تناول الأزمة المالية الراهنة التي تواجهها السلطة الفلسطينية، سنغتنم هذه الفرصة لحث الطرفين على إغلاق بعض الملفات المالية المعلقة. فالتقدم المحرز في هذه الملفات أمر أساسي لتحقيق الاستقرار وتحسن الحالة نحو حل الدولتين عن طريق التفاوض. وندعو الطرفين أيضاً إلى إبداء التزامهما بحل الدولتين واتخاذ خطوات ذات مصداقية لعكس مسار التوجه السلبي الحالي في الميدان، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وأعمال العنف.

وتلتزم النرويج التزاماً ثابتاً بتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، وسنظل شريكاً نشطاً ودائماً لتحقيق هذا الهدف. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): تجدد حكومة الجمهورية العربية السورية إدانتها، وبأشد العبارات، للقرار غير الشرعي وغير الأخلاقي للرئيس الأمريكي حول ما أسماه "السيادة الإسرائيلية"، على الجولان العربي السوري المحتل، والذي يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات هذه المنظمة ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتمده مجلسكم بالإجماع، وأقر فيه بأن الجولان العربي السوري المحتل هو "أرض محتلة"، وأن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الجولان العربي السوري المحتل هي إجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني على الإطلاق.

لقد كشف القرار الأمريكي، بما يمثله من محاولة للقرصنة ولاختطاف الشرعية الدولية، حقيقة وأبعاد المخطط الإجرامي الرامي لمحاولة تكريس الاحتلال، ونشر الفوضى والدمار والعمل على تقسيم منطقتنا. كما كشف انتهاك الإدارة الأمريكية الجسيم لالتزاماتها، لا سيما تلك المرتبطة بكونها عضواً دائماً

الاستماع على الإنترنت إلى نسخة أطول بقليل لبياننا الذي يتطرق إلى الحالة في سوريا واليمن وليبيا.

هناك توافق قوي في الآراء على الصعيد الدولي بشأن الكيفية التي ينبغي بها حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا عن طريق حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. ولا يمكن الاستعاضة عن الحل السياسي ببناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية وحدهما، حتى وإن كانتا لبتين أساسيتين لإنشاء دولة فلسطينية في المستقبل.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة المالية الراهنة التي تواجهها السلطة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بإيرادات التخليص الجمركي في ميزانية السلطة الفلسطينية، التي تبلغ ثلثي كامل الميزانية. ففي آذار/مارس، واستناداً إلى القانون الذي اعتمده الكنيست مؤخراً، قررت الحكومة الإسرائيلية حجب ٦ في المائة من الإيرادات التي تجمعها باسم السلطة الفلسطينية للمدفوعات للسجناء الفلسطينيين، وأعقب ذلك قرار فلسطيني بعدم قبول أي إيرادات تخليص جمركي إلا إذا حُوت برمتها. وتنفذ السلطة الفلسطينية حالياً تدابير تقشف خطيرة غير مستدامة. ولا يمكن للجهات المانحة أن تسد الفجوة في التمويل، ووجود السلطة الفلسطينية قد يُعرض للخطر إذا لم تحل الأزمة المالية. وتحت النرويج الطرفين على بذل أقصى ما في وسعهما لكي يكونا واقعيين ويجدا حلاً عملياً.

وتظل الحالة في غزة مصدر قلق بالغ. ولن يعيش شعب غزة حياة طبيعية ولا يمكن استدامة الاقتصاد بدون رفع نظام الإغلاق الحالي. ويجب على السلطة الفلسطينية وإسرائيل والمانحين أن يحشدوا الدعم لمجموعة مشاريع الهياكل الأساسية الإنسانية في غزة. وأحد الشروط لتحقيق مزيد من التنمية هو أن السلطة الفلسطينية يجب أن تعود إلى غزة.

وسترأس النرويج الاجتماع المقبل لمجموعة المانحين الدوليين لفلسطين، في إطار لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة

بحقهم، وإصدار أحكام بالسجن لمدد طويلة عليهم، كما هو الحال مع مانديلا سورية، الأسير صدقي سليمان المقت، الذي اعتقل تعسفياً لفضحه تعاون إسرائيل مع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، وتنظيمات إرهابية أخرى ضمن منطقة الفصل في الجولان السوري، والحكم عليه بالسجن ١٤ عاماً، تضاف إلى ٢٧ عاماً أمضاها في معتقلات الاحتلال. إننا نطالب المجتمع الدولي بالعمل على إطلاق سراح الأسير صدقي سليمان المقت، والأسير الشاب أمل فوزي أبو صالح، وأولئك الخاضعين للإقامة الجبرية.

تؤكد حكومة بلادي على أن الجولان العربي السوري المحتل هو جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية، وأن استعادته من الاحتلال الإسرائيلي، بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي، لا تزال أولوية في السياسة الوطنية السورية، وأنه حق أبدي لن يخضع للمساومة أو التنازل، ولا يمكن أن يسقط بالتقادم.

ختاماً، إن الجمهورية العربية السورية كانت وما زالت ثابتة على موقفها المبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني، وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين بالعودة، وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. وتجدد الجمهورية العربية السورية مطالبتها بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز: ينعقد هذا النقاش المفتوح اليوم في ظل ظروف دولية وإقليمية بالغة التعقيد، وفي ظل حالة من انعدام اليقين حول مستقبل العديد من القضايا المحورية التي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط. بل وفي وسط تطورات وأحداث متلاحقة متسارعة في العديد من دول المنطقة، تتواكب مع عدم التزام بعض القوى الكبرى بالشرعية الدولية المتعددة

في مجلس الأمن، وأنها اختارت أن تجعل من نفسها عدواً لجميع شعوب العالم المؤمنة بالشرعية الدولية، والرافضة لسياسات الهيمنة والاستعمار وسلب حقوق الدول والشعوب.

لقد أكد المجتمع الدولي بأسره رفضه للقرار الأمريكي، وتشبته بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، والقرارات الأممية ذات الصلة، والتي تؤكد سيادة الجمهورية العربية السورية على الجولان العربي السوري المحتل. كما أثبتت المواقف الدولية أن القرار الأمريكي لم يؤد إلا إلى زيادة عزلة الولايات المتحدة، حتى عند أقرب حلفائها.

إن منع مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته وولاياته في صون السلم والأمن الدوليين، بسبب مواقف الإدارات الأمريكية الداعمة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وتراجع الأمم المتحدة عن ممارسة دورها في تنفيذ قراراتها ذات الصلة بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، قد شجع إسرائيل على التمادي في سلوكها العدواني وخرقها لقرارات الشرعية الدولية، وذلك من خلال رفضها الانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وشنها العدوان تلو الآخر على أراضي الجمهورية العربية السورية، وآخرها في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، ناهيك عن استمرار إسرائيل في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الجولان السوري المحتل، وذلك من خلال مصادرة الأراضي والممتلكات، وتوسيع المستوطنات، ونهب الثروات، ومحاوله تزييف تاريخ الجولان السوري المحتل وسرقه آثاره وزرع الألغام فيه، وحرمان المواطن السوريين الصامدين فيه من حقوقهم، بما في ذلك حقهم في حمل هوية وطنهم سورية، والتواصل مع ذويهم داخل وطنهم الأم سورية.

علاوة على ذلك، تواصل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ممارسة سياسات القمع والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي والإرهاب بحق المواطنين السوريين، وأجراء المحاكمات الصورية

وفي نفس الوقت، أكدت القمتان العربيتان معارضتهما التامة وإدانتهم للقرارات الأحادية للإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل وعلى رفضهما لقرار وقف تمويل الأونروا ولقرار دعم إيقاف إسرائيل تحويل المبالغ المستحقة للسلطة الفلسطينية، وغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بدون أسباب، وسعيها للقضاء على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة وتقديم تعويض للاجئين الفلسطينيين وحل قضيتهم بشكل عاجل، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. بل وما يتردد عن عزمها دعم المسعى الإسرائيلي لضم المستوطنات غير الشرعية التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى السيادة الإسرائيلية في مخالفة صارخة لأحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

والأهم من ذلك كله تأكيد القمتين العربيتين وبيجامع الآراء على رفضهما لأي صفقة أو مبادرة سلام لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وعلى رفضهما لأي ضغوط سياسية أو مالية تمارس على الشعب الفلسطيني وقيادته بهدف فرض حلول غير عادلة للقضية الفلسطينية لا تنسجم مع مرجعيات عملية السلام. كما عاودت القمتان التأكيد على دعمهما وتأييدهما لخطة تحقيق السلام التي قدمها الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين أمام هذا المجلس يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر S/PV.8183) في محاولة لمواجهة الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل من منظور يقوم على تعزيز الأطر الدولية متعددة الأطراف، ومن خلال مجلس الأمن، تلك المبادرة التي لم تلق حتى الآن الاهتمام الواجب من جانب المجلس.

وأكدت القمة العربية الأخيرة في تونس كذلك رفضها وإدانتها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية القاضي بالاعتراف

الأطراف، التي أقرتها وقامت عليها الأمم المتحدة في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، وخاصة مع قضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان.

ومن هذا المنطلق، فقد كثفت جامعة الدول العربية من أنشطتها على أعلى مستوى لمواجهة هذه المواقف غير الشرعية، حيث اعتمدت القمة العربية التاسعة والعشرون، التي انعقدت في الظهران بالمملكة العربية السعودية في آذار/مارس ٢٠١٨، تحت عنوان قمة القدس، وكذا القمة العربية الثلاثون التي انعقدت في تونس في آذار/مارس ٢٠١٩، تحت عنوان قمة العزم والتضامن، العديد من القرارات والبيانات، التي أكدت على تصميم الدول العربية على إنفاذ الشرعية الدولية القائمة على القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والعديد من القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة حول العديد من القضايا، تلك القضايا التي تعرضت لهجمات شرسة من خلال قرارات أحادية، انتهكت بشكل صارخ القواعد الشرعية الدولية وقواعد العمل الدولي متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة ومن خلال مجلس الأمن.

وقد أكدت القمتان على تصميمهما على الاستمرار في تطبيق المبادئ الرئيسية التي تم إقرارها في مدريد وأوسلو وفي المبادرة العربية للسلام، وعلى رأسها مبدأ الأرض مقابل السلام، وحل الدولتين كأساس لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وأكدت على أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت وستظل الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني برئاسة الرئيس محمود عباس، وشددتا على أن المبادئ الرئيسية لعملية السلام جنباً إلى جنب مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، تشكل الأساس الواقعي الصلب للتوصل إلى التسوية المنشودة للقضية الفلسطينية من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين على قضايا الوضع النهائي الخمس التي تم الاتفاق عليها في الأطر الدولية، متعددة الأطراف وعلى رأسها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في الأمم المتحدة..

التي يتعين تسويتها من خلال المفاوضات المباشرة بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين وبإشراف دولي محايد وشفاف.

إن مجلس الأمن مُطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى باستعادة زمام المبادرة في التعامل مع هذه القضية الهامة قضية الشرق الأوسط، وللتأكيد على أسس تنفيذ الشرعية الدولية في الأطر الدولية المتعددة الأطراف تعزيزاً لدور الدبلوماسية من أجل السلام وتعزيزاً لدور الأمم المتحدة، وستظل جامعة الدول العربية داعمة للشرعية الدولية التي يمثلها هذا المجلس، إلى أن يتم تحقيق هدفنا الأسمى بالتوصل إلى السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): مع اقتراب نهاية رئاستكم للمجلس سيدي، أود أن أشيد بالطريقة التي ترأستم بها أعمال المجلس خلال هذا الشهر. ونشكركم كذلك على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى لحظة الصمت في بداية هذه المناقشة، تأييداً لضحايا الإرهاب والهجمات الإرهابية الأخيرة. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والمفصلة.

منذ المناقشة المفتوحة السابقة بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.8449)، تم التعامل مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال إعلانات جديدة وأكثر تدميراً. وحل الدولتين يتعد أكثر فأكثر حيث يواجه عقبات جديدة. لهذا السبب، أعتقد أنه من المهم أولاً تسليط الضوء على التطورات الإيجابية التي حدثت منذ آخر مرة تحدثت فيها أمام المجلس.

ترحب ناميبيا بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة، برئاسة رئيس الوزراء محمد اشتية. ونأمل أن يشجع تشكيل تلك الحكومة على النهوض بالمصالحة الفلسطينية الداخلية. ونرحب كذلك

بسيادة إسرائيل على الجولان العربي السوري المحتل، واعتبرته باطلاً شكلاً ومضموناً، ويمثل انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن الصادرة بالإجماع وعلى رأسها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١) وأكدت على الدعم العربي الكامل لحق الجمهورية العربية السورية في استعادة الجولان المحتل، كما أكدت لبنانية مزارع شبعاء، وتلال كفر شوبا والجزء الشمالي من قرية العجر، وحق لبنان في استرجاعها.

وكلفت وزراء خارجية الدول الأعضاء بالعمل بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية للاستمرار في مجابهة هذا الاعتراف الأمريكي، وبتكثيف الاتصالات الثنائية والجماعية مع المجتمع الدولي بما في ذلك إمكانية التقدم بمشروع قرار إلى مجلس الأمن واستصدار رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بعدم شرعية وبطالان هذا الاعتراف الأمريكي، وتستمر المجموعة العربية في نيويورك في مشاوراتها لتنفيذ ذلك بالتنسيق مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية العديدة التي أعربت عن رفضها لهذا القرار في إطار من الالتزام بالمواقف الثابتة دولياً التي تقدرها القمة العربية حق تقدير.

بعد أن استعرضتُ باختصار القرارات والبيانات الصادرة عن القمتين العربيتين الأخيرتين، فلا ينبغي أن أنهي كلمتي دون أن أعبر بالنيابة عن جامعة الدول العربية عن الأسف لتحول التعامل مع قضية الشرق الأوسط من الإطار الدولي الرسمي المتعدد الأطراف، والمتمثل في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلى إطار آخر خارج الأمم المتحدة، يقوم على التسريبات والتصريحات والتكهنات من خلال المقالات والتصريحات والتدوينات على تويتر وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، بل ولصدور تصريحات صحفية تشكك في جدية وفعالية الطرح العربي الوارد في مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وتتجاهل المطالب العربية المتعلقة بالأسس التي قامت عليها عملية السلام، وأهدافها وسبل الوصول إليها بما في ذلك قضايا الوضع النهائي الخمس

وكما بين تقرير الأمين العام الأخير (S/2019/251) عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ما زالت إسرائيل تواصل توسيع نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وكذلك يتواصل هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين بلا هوادة. وفي ٧ نيسان/أبريل، تعهد رئيس الوزراء نتنياهو بضم مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وسيمثل ذلك، في حال تنفيذه، أكبر تهديد للحل القائم على وجود دولتين بل أخطرته. وقد وقع الرئيس ترامب، قبل شهر، في أعقاب القرار الذي اتخذته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أمراً يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل. وتود ناميبيا أن تشير إلى أن هذا التدبير يتعارض مع القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١)، اللذين أعلننا أن القانون الإسرائيلي بشأن الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، ودعياً لإسرائيل إلى التراجع عن إجراءاتها. إننا نحث مجلس الأمن على إدانة هذا القرار.

يجتمع المجلس على أساس شهري لمناقشة وتلقي ما يستجد من معلومات من المنسق الخاص بشأن الحالة على الأرض. ويمكن للدول غير الأعضاء في المجلس أن تأخذ الكلمة بشأن هذه المسألة على أساس فصلي. وقد ظللت أشغل منصبي ممثلاً دائماً لجمهورية ناميبيا لما يتعدى العامين بقليل. وظللت أكرر، خلال المدة التي قضيتها هنا، كما يفعل العديد من السفراء، نفس الكلمات أمام المجلس - بأن التوسع الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي ويمثل تهديداً للحل القائم على وجود دولتين؛ وأن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد المجدي والواقعي لحل هذا النزاع؛ وأن هناك حاجة ملحة إلى عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وأكرر كل هذه العبارات أمام المجلس مرة أخرى اليوم.

غير أن الكلام، ببساطة، لا يكفي. فالإرادة السياسية القوية والرغبة أمران مطلوبان بإلحاح من جميع الأطراف. ويجب

بالتطورات الإيجابية في تقديم المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى قطاع غزة. إن إنشاء ٢٠٠ ٤ وظيفة، مع توقع إيجاد ١٥ ٠٠٠ وظيفة أخرى في القريب العاجل، من خلال تنفيذ برنامج النقد لقاء العمل هو أمر مشجع بالنسبة لغزة وتنميتها الاقتصادية، التي لا تزال مقيدة جراء الحصار الإسرائيلي المفروض.

إن هذه التطورات الأخيرة تمثل للأسف الخطوات الإيجابية القليلة الوحيدة التي اتخذت خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وبينما استمرت المظاهرات على امتداد السياح المحيط بغزة، أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في ٢٨ شباط/فبراير تقريرها، وعرضت استنتاجاتها على مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/40/74). وقد حققت اللجنة في جميع الوفيات البالغ عددها ١٨٩ حالة وتبعت أكثر من ٣٠٠ إصابة تسببت فيها قوات الأمن الإسرائيلية على طول السياح الحدودي بين ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ووجدت أسباباً معقولة للاعتقاد بأنه في جميع الحالات باستثناء حالتين، "كان استخدام الذخيرة الحية من جانب قوات الأمن الإسرائيلية ضد المتظاهرين غير قانوني" (A/HRC/40/74، الفقرة ٩٤). وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة، خاصة فيما يتعلق بضرورة امتناع إسرائيل عن استخدام القوة المميتة ضد المدنيين.

وكذلك زاد العنف الذي يمارسه المستوطنون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وقع عدد أكبر من الحوادث العنيفة في المنطقة H2 من الخليل، نتيجة للقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، وبالتالي إزالة عنصر أساسي من عناصر حماية السكان المحليين. ونكرر كلمات الأمين العام في أملنا أن يتم التوصل إلى اتفاق يمكن أن تجد جميع الأطراف أنه يحفظ المساهمة الطويلة الأمد والقيمة للوجود الدولي المؤقت في الخليل في منع نشوب النزاعات وحماية الفلسطينيين في مدينة الخليل.

ويتضح أحد المظاهر القائمة لهذا الاتجاه في المحاولات الرامية إلى تقويض توافق الآراء الدولي الطويل الأمد بشأن وضع القدس، فضلا عن القرار الانفرادي للاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل. فقد وجهت هذه التدابير ضربة شديدة إلى سيادة القانون والمعايير الدولية، فضلا عن إحباط جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حل طويل الأجل وسلمي للنزاع في الشرق الأوسط.

وقد تردد صدق القلق إزاء مخنة الفلسطينيين في هذه القاعة لأكثر من سبعة عقود، الآن. وللأسف، تستمر معاناة الشعب الفلسطيني حتى اليوم، من دون أمل في الحد منها. ويستمر هدم المنازل الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بينما تتوسع مستوطنات إسرائيل غير القانونية في تجاهل صارخ للقانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن. وزادت السيطرة الإسرائيلية وقيودها المفروضة على إمكانية الوصول إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية من تأجيج التوترات. وفي خضم هذه التطورات المثيرة للقلق، يلوح الآن بشكل كبير خطر ضم الضفة الغربية.

في قطاع غزة المحاصر، تظل أرواح المدنيين، ولا سيما الأطفال والشباب، عرضة للخطر في خضم اشتداد دوامة عنف أخرى تخاطر بتصعيد النزاع على نطاق أوسع. إن هذه الانتهاكات للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي تبعثنا عن هدف حل الدولتين، الذي يعزز رؤية شرق أوسط يعمه السلام.

لقد كرر الأمين العام قوله كثيرا إنه لا توجد خطة بديلة - وتظل الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة جغرافيا القادرة على البقاء، على أساس المعايير المتفق عليها دوليا، حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ومع القدس الشريف عاصمة لها، السبيل المستدام الوحيد لضمان سلام دائم في المنطقة. وعلى الصعيد الإنساني، يظل حشد الموارد من أجل ضمان التمويل المستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أمرا في غاية الأهمية لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني.

على مجلس الأمن أيضا أن يؤدي دوره الحيوي وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يضاعف جهوده الجماعية في العمل بشكل حثيث وبتصميم أكبر لإنهاء النزاع وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع إقامة دولتين وكفالة الحق في تقرير المصير والحرية والاستقلال للفلسطينيين في دولتهم فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ أنا كذلك بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال تتركنا دائما بشعور متزايد باليأس إزاء تدهور الحالة في المنطقة. وقد قوض تصاعد العنف وتفاقم الأزمات الإنسانية والمعاناة البشرية بشكل خطير رؤية السلام في الشرق الأوسط المنشودة منذ أمد بعيد. ففي ليبيا، عرضت التنافسات الإقليمية والتدخل الخارجي عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة للخطر، جارفة البلد تجاه نزاع مطول جديد وتضخيم خطر أزمة إنسانية خطيرة. ولم تحقق الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي في الجمهورية العربية السورية وتخفيف الحالة الإنسانية هناك حتى الآن الهدف المنشود. وكذلك أسفرت الأزمة السياسية في اليمن عن تحديات إنسانية غير مسبوقه. فلا يزال الملايين على حافة المجاعة.

وقد تفاقمت هذه الحالة بفعل ظهور اتجاه خطير - التآكل المنتظم للقواعد المستقرة للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ما يزيد من سوء الحالة الإقليمية المشهة أصلا. ويجري التخلي عن العمليات السياسية الشاملة القائمة على احترام القانون الدولي لصالح الحلول العسكرية، مما يدخل المنطقة في عدم استقرار وفوضى أشد عمقا. ويزيد تضارب مصالح القوى الخارجية، من حدة التصدعات الإقليمية.

فتوسيع نطاق القوانين والسيادة الإسرائيلية على المستوطنات في الضفة الغربية يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وإذا ما نفذ، سيقضي على فرص التوصل إلى حل سلمي. يجب أن يدين المجتمع الدولي هذه الإعلانات، وهي تتطلب تصرفا عاجلا بما يتماشى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، وكذلك مسؤوليات المجتمع الدولي تجاه قضية فلسطين التي لم تتحقق بعد. وإذا تركت هذه الاتجاهات المقلقة دون رادع، ستسهم في ترسيخ الاحتلال وتقويض الالتزام بحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة، والقدس الشرقية عاصمة لها.

ومما يشجع اللجنة أن تلاحظ خلال أنشطتها المختلفة، ومؤخراً في اجتماعاتها مع المسؤولين والبرلمانيين من الاتحاد الأوروبي وبلجيكا أثناء زيارة وفد اللجنة إلى بروكسل في آذار/مارس، أن الحل القائم على أساس هذه المعايير المستقرة منذ زمن طويل ما زال يحظى بتأييد ساحق من المجتمع الدولي.

وفي الآونة الأخيرة، اتخذت خطوات لتقويض التسوية الدائمة للنزاع من خلال التفكيك من جانب واحد للبنات الأساسية المتفق عليها فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي، بما في ذلك بناء المستوطنات وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ووضع القدس، في جملة أمور. وعلاوة على ذلك، فإن السلطة القائمة بالاحتلال تتجاهل الالتزام بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية السكان الفلسطينيين، بما في ذلك في غزة. وللأسف، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، لم تجدد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، والمراقبون الدوليون غادروا المدينة، مما أزال عنصراً أساسياً لحماية السكان المحليين.

إن تخطيط إسرائيل للمستوطنات وبنائها وهدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، بما في ذلك في القدس الشرقية، مصحوباً بصورة متزايدة بالعنف المتصل بالمستوطنين، مستمر دون هوادة،

وتظل القضية الفلسطينية، إلى جانب مسألة كشمير، مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ نشأتها. ومن المؤسف حقاً أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة لم يتمكنوا من تحقيق حلول عادلة ودائمة لهذين النزاعين. ونتيجة لذلك، فإن شعبي الأراضي المحتلة في فلسطين وفي كشمير عانيا قمعاً وحرماناً من حقهما المشروع في تقرير المصير.

ولم يحبط عدم إحراز تقدم بشأن القضية الفلسطينية آمال وتطلعات أجيال من الفلسطينيين فحسب، بل كذلك أسفر عن عداء وتنافر لا نهاية لهما في المنطقة. يقوض الانتهاك المستمر للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة مصداقية المجلس ويسلط المزيد من الضوء على عدم قدرته على حل النزاعات طويلة الأمد. لا يمكن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط وأماكن أخرى من دون الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي والتمسك بالمبادئ الأساسية للميثاق، الذي يظل صك الأمل الوحيد لدينا لمكافحة الظلم والقهر.

وفي الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى التمسك بهذه المبادئ وإلى الاضطلاع بدوره في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد نياغ (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنيئ ألمانيا وفرنسا على رئاستهما المشتركة لمجلس الأمن.

في كانون الثاني/يناير حثنا مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات وإحراز تقدم على طريق تحقيق الحل القائم على وجود دولتين والإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف (انظر S/PV.8449). وقد أصبحت هذه الدعوة الآن مسألة ملحة للغاية، إذ نواجه نية إسرائيل المعلنة بجعل الاحتلال أمراً لا رجعة فيه وضم أجزاء من أراضي الضفة الغربية.

متظاهراً. قتل أربعة فلسطينيين وأصيب ٢٠٧ في ذلك اليوم وحده. إن الاقتصاد الأسير والمعتمد على إسرائيل، وتراجع التنمية وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب المحبطين، لا سيما في غزة، حيث تلوح في الأفق كارثة بيئية، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى كارثة. وتكرر اللجنة دعوتها إسرائيل إلى رفع الحصار غير القانوني المستمر منذ ١٢ عاماً، والذي يخلق ظروفًا إنسانية مزرية في القطاع.

وفي الوقت نفسه، تكرر اللجنة دعوتها إلى مواصلة تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حتى تتمكن من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية بطريقة موثوقة ويمكن التنبؤ بها في مجالات الصحة والتعليم والحماية والخدمات الاجتماعية إلى حين معالجة حق العودة للاجئين الفلسطينيين في المفاوضات النهائية.

أنتقل الآن إلى حكومة دولة فلسطين التي شكلت حديثاً، وتأمل اللجنة أن يشكل هذا خطوة نحو تحقيق المصالحة بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة للحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة.

وفي الختام، تود اللجنة أن تدعو جميع أعضاء المجلس وجميع أنصار حقوق الشعب الفلسطيني - الممثلين أيضاً حول هذه الطاولة - إلى اتخاذ مبادرات جريئة والاقتراب أكثر من إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على أساس تواصلها الإقليمي، وهي الوصفة الوحيدة لحل سلمي ومستقر وعادل للشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد أطلسي (المغرب): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على ترؤس بلدكم مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى مبادرتكم لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في

وهو أمر غير قانوني ويمثل انتهاكا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في جملة أمور. وكما أشار الأمين العام في تقريره المكتوب الأخير، المؤرخ ٢٠ آذار/مارس (S/2019/251)، فإن الوحدات السكنية وعددها أكثر من ٣٠٠٠ وحدة في الضفة الغربية المحتلة، التي اقترحت السلطات الإسرائيلية خططاً لها أو وافقت عليها أو أعلنت عن عطاءات بشأنها، تمثل أكبر مجموعة منذ أيار/مايو ٢٠١٨. وترحب اللجنة بالتقارير المكتوبة للأمين العام عن تنفيذ القرار، وتتطلع إلى التقارير المقبلة بالصيغة ذاتها.

إن الفقرة ٥ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تهيب بالدول الأعضاء تطبيق مبدأ التمييز في جميع معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ومما يؤسف له أن بعض الشركات الخاصة ما زالت تتغاضى عن هذه الأحكام. وغني عن القول إنه يتعين على الدول الأطراف الثالثة الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. فاحترام القانون الدولي هو وحده الذي يمكننا من كفالة المساءلة وإنهاء ٥٢ عاماً من الاحتلال غير المشروع.

وترحب اللجنة بالتقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في المظاهرات التي جرت خلال الفترة بين ٣٠ آذار/مارس و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (A/HRC/40/74)، لتحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الدولي الإنساني. وندعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ توصيات اللجنة، وتعزيز الامتثال للالتزامات حقوق الإنسان وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التحقيق في جرائم الحرب المحتملة، ومحكمة المشتبه بارتكابهم جرائم دولية، عند الاقتضاء.

وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة في غزة متقلبة والمظاهرات مستمرة عند الجدار العازل مع إسرائيل. وفي ٣٠ آذار/مارس، في الذكرى السنوية الأولى لمسيرة العودة الكبرى، تجمع ٥٠٠٠٠

وعليه، فقد دعا صاحب الجلالة في أكثر من مناسبة إلى الإحجام عن كل ما يمس بالوضع السياسي القائم لمدينة القدس، على اعتبار أن موضوع القدس يقع في صلب قضايا الوضع النهائي. وانطلاقاً من هذا الإيمان الراسخ بمكانة القدس لمعتنقي الديانات السماوية الثلاث، وقع جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، ورئيس الكنيسة الكاثوليكية، البابا فرانسيس، في ٣٠ آذار/مارس الماضي في الرباط على نداء القدس، وهو إقرار من الملك محمد السادس وبابا الفاتيكان بوحدة القدس الشريف وحرمة، مع تشبثهما بالحفاظ على البعد الروحي والمكانة المتميزة للقدس كمدينة للسلام. هذه الوثيقة الفريدة من نوعها في التاريخ تروم النهوض وصون وتعزيز الطابع الخاص للقدس الشريف كمدينة متعددة الأديان، إضافة إلى بُعدها الروحي وهويتها الفريدة.

وبنفس العزم، وفي إطار نفس الجهود الدؤوبة لنصرة وتحسين القدس من كل التبرعات التي قد تحدد بها، أكد البيان الصادر في ختام الزيارة التاريخية التي قام بها للمغرب جلالة الملك عبد الله الثاني، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية، بدعوة من أخيه جلالة الملك،

”انطلاقاً من العناية اللامتناهية التي يوليها للقضية الفلسطينية، جدد العاهلان دعمهما الكامل للشعب الفلسطيني من أجل استرجاع جميع حقوقه المشروعة وتمكينه من إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبدأ حل الدولتين.“

وأكد صاحباً الجلالة رفض جميع الخطوات والإجراءات الأحادية التي تتخذها إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم والوضع

ذلك قضية فلسطين. وأشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتها الإعلامية القيمة بخصوص هذا الموضوع، والسيدة ندى مجدلاي والسيد جدعون بروميرغ على إحاطتهما الإعلاميتين.

لا زالت السياسات المتبعة من طرف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، من تهويد واستيطان وقمع، تزيد الوضع سوءاً ونهباً وتعقيداً في فلسطين المحتلة، مما يعمل على تأزم الوضع وإذكاء الاحتقان ويكرس شتى أنواع المعوقات لأي تحرك لتحرير الوضع والعمل على إطلاق عملية السلام المتعثرة منذ سنوات، بل ويعمل ذلك على تبديد تحقيق حل الدولتين.

إن استعمال القوة ضد المدنيين العزل، واستمرار الاستيطان في انتهاك لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ما كان يوماً مفتاحاً للسلام أو بوابة لإطلاق العملية السياسية، بل هما استمرار لاستنزاف الفلسطينيين والمجتمع الدولي. كما أن انعدام شروط العيش الكريم لم يكن يوماً مساعداً لخلق جو الثقة والإطار المناسب لتوفير الشروط الملائمة لإطلاق عملية السلام لتحقيق حل الدولتين على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

للقدس الشريف حظوة ومكانة خاصة ليس لدى المقدسين فحسب، بل لمعتنقي الديانات السماوية الثلاث، وهو أولى القبلتين وثالث الحرمين، ويبقى له وضع قانوني خاص لا يجوز المساس به بأي شكل من الأشكال، طبقاً لقرارات مجلس الأمن. لذا، كان صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، حريصاً على إيلاء العناية الفائقة للقدس، ويشدد دائماً على ضرورة الحفاظ على وضعها التاريخي والقانوني والسياسي، مطالباً الأمم المتحدة، خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بالاضطلاع بمسؤوليتهم كاملة لتجنب كل ما من شأنه المساس بهذا الوضع أو تعطيل الجهود الدولية لتسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ما تستغله في بعض الأحيان الجماعات المتطرفة التي تلجأ إلى العنف، في حين يزداد الخوف على الأمن الإسرائيلي. وقد دفع الكثير من المدنيين الأبرياء على كلا الجانبين ثمن الاستخدام العشوائي للعنف والقوة.

ومع ذلك، فإن تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة يعطي بصيصاً من الأمل في حالة اليأس التي اتسم بها النزاع الإسرائيلي الفلسطيني لفترة طويلة جداً. ولا شك أن الوحدة عنصر أساسي لكي تكون فلسطين مستقرة سياسياً واقتصادياً. وفي هذا الصدد، يثني الكرسي الرسولي على الجهود الدؤوبة التي تبذلها البلدان المجاورة في إجراء المحادثات مع مختلف الفصائل الفلسطينية وتيسير الحوار بينها. ولا تزال هذه الجهود هامة للغاية فيما يتعلق باحترام الحقوق غير القابلة للتصرف وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، فضلاً عن تحقيق السلام والأمن الدائمين لإسرائيل.

وبطبيعة الحال، فلا تزال هناك تحديات حقيقية قائمة. ومع مرور الوقت واستمرار تجزئة الأراضي الفلسطينية، فإن حل الدولتين سيكون أكثر صعوبة. بيد أن الصعوبة لا تعني الاستحالة. وبالتالي، يتعين على الطرفين والجهات الفاعلة الإقليمية، فضلاً عن المجتمع الدولي بذل قصارى الجهود واستخدام كل نفوذ سياسي ودبلوماسي ممكن للإقناع حتى لا تتحول هذه الصعوبة إلى استحالة. ولكي يكون حل الدولتين واقعاً ملموساً، فلا مناص من كسر دورة العنف، ويجب على الطرفين أن يعقدا العزم على تفادي الأعمال الانفرادية التي تقوض حل الدولتين، وهو ما نسمعه مراراً وتكراراً في هذه القاعة.

وما تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي يزداد الطلب على خدماتها، تؤدي دوراً أساسياً في توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، وباعتبارها عنصراً أساسياً أيضاً في تحقيق التنمية والأمن الإقليميين على نطاق أوسع. ويثني الكرسي الرسولي

الديمقراطي والطابع الروحي والتاريخي للقدس الشرقية، وخصوصاً المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وبخصوص الجولان السوري، أكد العاهلان على أنه وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، فإن الجولان أرض سورية محتلة، وقرار إسرائيل ضم الجولان السوري المحتل، هو قرار لا شرعي وباطل ويشكل خرقاً لقرارات الشرعية الدولية، وخصوصاً قرارات مجلس الأمن. وفي نفس إطار الجهود التي ما فتئ جلاله الملك يبذلها على كافة الأصعدة لفائدة مدينة القدس، أمر بإرسال مهندسين معماريين وصناع تقليديين مغاربة لصيانة الأصالة المعمارية العريقة للمسجد الأقصى، وأمر كذلك أن تتم هذه العملية بتنسيق مع دائرة الأوقاف الإسلامية الهاشمية الأردنية.

وختاماً، يبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتاً يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ مرجعيات تحقيق السلام على أساس إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلم وأمان ووثام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور غريسا (المراقب عن الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يود الكرسي الرسولي أن يشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وفي إحاطاته للمجلس، ما برح المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، يقدم صورة قائمة لحالة تتفاقم فيها التوترات ويمكن أن تحدث فيها أعمال العنف الطائفي في أي وقت. وفي غزة تؤدي الحالة الإنسانية الكارثية بين السكان الفلسطينيين إلى تعميق الشعور باليأس بينهم، وهو

روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتها القيمة. كما نشيد بدور المجتمع المدني في الدفع نحو التسوية العادلة والشاملة للنزاع في الشرق الأوسط.

تتعقد هذه الجلسة في وضع يتسم بالتوتر والتصعيد نتيجة إمعان سلطات الاحتلال الإسرائيلي في التنصل من قرارات الشرعية الدولية، وفي تكريس سياسة الأمر الواقع من خلال توسيع أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، وتصعيد ممارساتها الاستفزازية والعدوانية وانتهاكاتها واسعة النطاق والممنهجة لكافة حقوق الفلسطينيين ومقدساتهم وأراضيهم ومقدراتهم الوطنية، بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي الخانق المفروض على قطاع غزة.

وتجدد تونس نداءها لمجلس الأمن والمجتمع الدولي عموماً لتحمل مسؤولياتهما كاملة والتحرك العاجل والجددي لإلزام سلطة الاحتلال بالامتثال لقرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) القاضي بوقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال. وهو تحرك لا مناص منه لتحقيق تقدم في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وفقاً لمرجعيات القانون الدولي، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ حل الدولتين، بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات سيادة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل شامل للقضية الفلسطينية لتحقيق الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

لقد شدد القادة العرب في بيانهم الختامي المنبثق عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، المنعقد بتونس في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، على المكانة المركزية للقضية الفلسطينية في العمل العربي المشترك، وعلى عزمهم مواصلة بذل الجهود من أجل إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفعالة ضمن جدول زمني محدد. كما أكدوا أن تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتركز بالأساس على التسوية العادلة والشاملة

على البلدان التي زادت تبرعاتها لتمكين الوكالة من القيام بعملها لضمان العيش الكريم للاجئين، وخاصة الأطفال في مخيمات اللاجئين.

وتسبب المحاولات الرامية إلى تغيير هوية القدس والوضع الراهن الذي يتسم بالهشاشة أصلاً الضرر للسكان المقيمين هناك، وتترتب عنها آثار ضارة على السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. وكما ذكر ممثل المغرب، أطلق البابا فرانسيس أثناء زيارته الأخيرة إلى المغرب نداء مشتركاً مع جلالة الملك محمد السادس عن أهمية الحفاظ على القدس الشريف بوصفها تراثاً مشتركاً للبشرية، ولا سيما بالنسبة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وبوصفها ملتقى ورمزاً للتعايش السلمي يمكن فيه تعزيز الحوار والاحترام المتبادل. وأعربا عن أملها في ضمان حرية الوصول الكامل لأتباع الديانات السماوية الثلاث وحقوقهم في العبادة، حتى يتسنى لهم أداء صلواتهم ورفع أكفهم تضرعاً للرب خالق الجميع في القدس/القدس الشريف لأجل مستقبل يعمه السلام والأخوة في كوكب الأرض.

وأود أن أختتم بمقطع من رسالة الفصح التي وجهها البابا فرانسيس لأجل الشرق الأوسط:

”عسى أن ينير عيد الفصح جميع قادة جميع حكومات الشرق الأوسط وشعوبه، بدءاً من الإسرائيليين والفلسطينيين، ويحفزهم على تخفيف من شدة المعاناة هذه، فضلاً عن السعي إلى بناء مستقبل من السلام والاستقرار.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد بوقشة (تونس): يسعدني في البداية أن أعرب لكم عن تقدير وفد بلادي لحسن إدارتكم لأعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل. ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى السيدة

للقضية الفلسطينية، ولجمل الصراع العربي الإسرائيلي. وجدد القادة تأكيدهم على رفض جميع الخطوات والإجراءات الأحادية التي تتخذها القوة القائمة بالاحتلال لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في القدس الشرقية. وطالبوا دول العالم بعدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعدم نقل سفاراتهم إليها، التزاماً بقراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) بهذا الخصوص. كما جدد القادة رفضهم وإدانتهم لما يسمى بـ "قانون الدولة القومية اليهودية"، باعتباره تكريساً للممارسات العنصرية وتكريساً لحقوق الشعب الفلسطيني، وخاصة حقّه في تقرير المصير.

ودعا القادة العرب المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهما في توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني. كما جددوا التزامهم بتوفير الدعم المالي لميزانية دولة فلسطين بما يمكنها من مواجهة الضغوط والصعوبات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها، لا سيما في ظل الإجراءات التعسفية لسلطة الاحتلال، مجددين الدعوة للمجتمع الدولي من أجل مواصلة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بما يمكنها من تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

وتُعرب تونس عن مساندتها لأي مساعٍ جدية من أجل إحياء عملية السلام وعودة المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس المرجعيات الدولية المتفق عليها وقرارات مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية، وذلك وفق جدول زمني محدد يتم خلاله الاتفاق على قضايا الحل النهائي بضمانات دولية، بما في ذلك مسألة القدس. كما يؤكد وفد بلادي على أن أي مساعٍ أو مبادرات لتسوية النزاع لا تأخذ المرجعيات سالفه الذكر ورؤية الدولتين كركيزة لها سيكون مصيرها الإخفاق في تحقيق أي تقدم في مسار التسوية.

تجدد تونس التأكيد على عدم شرعية الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل ومخالفة هذا الإجراء لميثاق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد مرزوق (العراق): أتقدم، في البداية، بجزيل الشكر للسيدة روزماري ديكارلو وكيالة الأمين العام على إحاطتها الإعلامية.

وأؤكد دعم بلادي الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام. كما يُدين وفد بلادي بأشد العبارات جميع الهجمات الإرهابية في كل من نيوزيلندا وسري لانكا وبوركينا فاسو والولايات المتحدة الأمريكية، وتقدم بتعازينا الحارة لذوي الضحايا.

بداية، نوجه تحية إلى الشعب الفلسطيني على صموده وعزمه على تحمّل الأزمات الإنسانية والاقتصادية والسياسية الشديدة التي يعاني منها، ونحترم تماماً سياسة السلطة الفلسطينية وحنئهم بمناسبة تشكيل الحكومة الجديدة.

في الختام، نحدد دعوتنا للمجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته واتخاذ ما يلزم من تدابير والعمل على إحياء محادثات السلام من أجل تحقيق سلام عادل وشامل استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما ندعو الدول التي لم تعترف بفلسطين إلى المسارعة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، مما سيعطي دعماً للقوى الفلسطينية الساعية لحلّ سياسي لقضيتها بدلاً من الحل العسكري، عوضاً عن الانتظار حتى تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بضمّ أجزاء أخرى من الضفة الغربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقديرنا لجهودكم الحثيثة خلال توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتها صباح اليوم، وكذلك الشكر موصول للسيدة ندى مجدلاوي والسيد جدعون بروميرغ على إحاطتهما المشتركة.

تواجه منطقة الشرق الأوسط العديد من التهديدات للسلم والأمن الدوليين، إلا أن القضية الفلسطينية تُعدّ التحدي الأكبر. ولقد أصبح من المسلّم به أن الحلّ العادل والشامل والمستدام لقضية الشرق الأوسط هو الحلّ المستند على إقامة الدولتين، فلسطين وإسرائيل، اللتين تعيشان بسلام وأمن جنباً إلى جنب، وهو ما يستوجب إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وبما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة.

وتحدد دولة قطر تأكيدها على موقفها المبدئي الثابت بأن هضبة الجولان أرض عربية محتلة وأنّ فرض إسرائيل قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان يُعد باطلاً ولاغياً ودون أي أثر

القائمة بالاحتلال قائمة طويلة من الانتهاكات وبشكل صارخ بهدف تغيير الوضع القانوني والديموغرافي في الأراضي المحتلة من خلال الاستمرار في بناء المستوطنات غير القانونية وإنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل وتجميد جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية، وغيرها من القرارات غير القانونية الباطلة والمخالفة للقرارات الدولية والتي من الممكن أن تسبب تداعيات خطيرة قد تجرّ المنطقة إلى ما لا يُحمد عقباه.

لذا، يتوجب علينا، نحن الدول التي نحرص على تحقيق السلام والخروج السريع من دائرة الترقّب والانتظار لإطلاق صفة القرن، العمل على تعميق الجبهة الدولية المناهضة للقرارات الأحادية الجانب التي تُكرس الاحتلال ورفع الحصانة الممنوحة لإسرائيل وإجبارها على تنفيذ واحترام الاتفاقات والقرارات الدولية.

لا يعترف العراق بأي حلّ يتناقض بشكل واضح وصريح مع الشرعية الدولية وقرارتها ومع القانون الدولي، ولا يعترف بما كمرجعيات لعملية السلام. ونحدد هنا رفضنا لكافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمنياً ومكانياً. وهنا، يحيي العراق مبادرة "نداء القدس" التي أطلقها الملك محمد السادس، عاهل المغرب، وقداسة البابا فرانسيس للتأكيد على مكانة القدس الشريف كرمز للعيش المشترك والاحترام المتبادل للتراث الإنساني، "القدس تجمع ولا تُفَرِّق"، وعلينا أن نعمل معاً لتبقى القدس عنواناً للسلام.

وبالنسبة لإعلان الولايات المتحدة ضمّ الجولان السوري المحتل تحت سيادة إسرائيل، يأسف العراق لهذا القرار. ونؤكد على حق سورية في استعادة كامل الجولان العربي السوري، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، ونرفض القرارات التي من شأنها تكريس سلطة احتلال إسرائيل للجولان العربي السوري أو لأي أرض عربية محتلة أخرى.

القانوني. كما ترفض دولة قطر أي محاولات للمساس بالوضع القائم لمدينة القدس، وخاصة المسجد الأقصى الشريف الذي يتعرض لمحاولات متواصلة لاقتحامه من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يعدّ حرقاً واضحاً للاتفاقيات والشرعية الدولية.

تواصل دولة قطر العمل، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والأطراف المعنية، للتهدئة وتوفير البيئة المواتية لفرص الدفع بعملية السلام والتخفيف من الوضع الإنساني للفلسطينيين، ولا سيما في قطاع غزة الذي يعاني من حصارٍ قاسٍ. وفي هذا الإطار، أمر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بمساعدات عاجلة بقيمة ١٥٠ مليون دولار للتصدي للحالة الإنسانية الصعبة. وساهمت المساعدات القطرية في تأمين الوقود اللازم لتوليد الكهرباء خلال الفترة الماضية.

كان موقف دولة قطر، ولا يزال، يؤكد على أن إنهاء الأزمة السورية لن يتحقق إلا من خلال التوصل إلى الحل السياسي الذي يلي تطلعات الشعب السوري بكافة أطيافه، وفق بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبما يحفظ وحدة سورية الوطنية والإقليمية وسيادتها واستقلالها. وستواصل دولة قطر التعاون مع الأمم المتحدة وشركائنا الدوليين لتحقيق الحل السياسي المستند إلى المرجعيات الأممية والقانونية.

تتابع دولة قطر ببالح قلق التصعيد العسكري في غرب ليبيا، والذي جاء قبيل انعقاد المؤتمر الوطني الليبي الجامع، مما يندرج بتقويض مسار الحل السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة. إن دقة الوضع الذي تمر به ليبيا نتيجة للتصعيد الخطير والهجوم على طرابلس، وانعكاس ذلك على وحدة ليبيا ومستقبل الحل السياسي، يستوجب من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات حاسمة لردع المسؤولين عن هذا التصعيد وتنفيذ قرارات مجلسكم الموقر. وتعرب دولة قطر عن دعمها الكامل لحكومة الوفاق الوطني

لقد أثبتت الأزمة الخليجية سلامة الموقف القانوني لدولة قطر، المتمثل بالحكم الصادر من محكمة العدل الدولية في شهر تموز/يوليه ٢٠١٨، الذي أوضح بجلاء حرص دولة قطر على اللجوء إلى الآليات التي يوفرها القانون الدولي لتسوية النزاعات.

لقد كشفت قرابة العاملين من الحصار والحملة الظالمة المغرضة ضد دولة قطر المكانة المرموقة لدولة قطر على المستوى الدولي، وإسهاماتها القيمة في تعزيز التعاون الدولي حيال احترام القانون الدولي ووضوح السلم والأمن الدوليين. وهو ما يدعونا لمواصلة هذا النهج الذي يحظى بتقدير الأمم المتحدة والعالم. وفي هذا الإطار، نجدد دعمنا وتقديرنا للوساطة المخلصة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة. ونعرب عن تقديرنا للدول الصديقة التي ساندت هذه الوساطة.

للسعي من أجل تحقيق السلام. وعلينا أن نتجنب اتخاذ تدابير أحادية أو تعسفية أو استفزازية، لا تؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على مواصلة سياساتها وممارساتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ولا تزال الحركة تشعر بالقلق إزاء الحالة في قطاع غزة، البالغة الخطورة بشكل خاص على الصعيد الإنساني والمستمرة في التدهور يوما بعد يوم. لذا، فإننا ندعو إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي، الذي لا يزال يسبب معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية يعجز عنها الوصف لأكثر من مليوني فلسطيني من الأطفال والنساء والرجال في غزة.

يجب أن تعالج تلك الأزمة بصورة شاملة ووفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في سياق احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، ووفقا لجميع الدعوات المناهضة بإنهاء احتلال دام لأكثر من نصف قرن.

ونظرا لتخلي إسرائيل عن التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين الفلسطينيين، تدعو الحركة المجتمع الدولي لكفالة حماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وبقية الأراضي المحتلة، وذلك من أجل التخفيف من حالة انعدام الأمن الحرجة التي يعانيها سكان الأرض المحتلة ومنع وقوع المزيد من الخسائر في أرواح الأبرياء. يمكن لعدم القيام بذلك أن يفاقم الحالة وأن يؤدي إلى خسائر مأساوية لمزيد من أرواح المدنيين.

وتعرب الحركة عن سخطها لإفلات إسرائيل من العقاب على جميع الانتهاكات التي ارتكبتها، والتي يمكن اعتبار كثير منها جرائم حرب. ويؤدي غياب العدالة إلى ارتكاب جرائم جديدة ويزيد من زعزعة استقرار الحالة على أرض الواقع، مما يقلل من فرص السلام، كما هو مبين في التقرير (A/HRC/40/74) الصادر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تتكلم بالنيابة عن ١٢٠ دولة عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز.

تغتتم الحركة هذه الفرصة لتؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف وقضيته العادلة في وقت تمر فيه الحالة على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بمنعطف حاسم ولا يمكن تحمله.

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية عن ضمان صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تفي الهيئة بالتزاماتها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأن تعمل على تنفيذ قراراتها التي تشكل الأساس للتوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع، والملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء. ولهذا السبب نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن مجلس الأمن لم يتمكن من الوفاء بولايته بسبب استخدام حق النقض من جانب أحد أعضائه الدائمين.

ولا تزال الحركة ترى أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يوفر السبيل الوحيد الممكن لتحقيق السلام، من خلال تحديد متطلبات تحقيق تسوية عادلة على أساس حل الدولتين، مع مراعاة المرجعيات التي أقرها المجتمع الدولي تاريخيا، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ينبغي لذلك أن يمكن الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف. لذا، فإننا ندعو إلى تنفيذ القرار واحترامه من جانب السلطة القائمة بالاحتلال.

ونصر على احترام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذها. ومن الضروري اتخاذ إجراءات فورية لتصحيح الحالة الراهنة على أرض الواقع، والحد من التوترات، وتهيئة بيئة مواتية

وفي الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى التقيد بالقانون الدولي والقضية الفلسطينية في جهد منسق بهدف إنهاء هذا الظلم.

ونحن نؤكد من جديد التزامنا بالتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي للقضية الفلسطينية، بما في ذلك لمعانة اللاجئين الفلسطينيين. ونعرب أيضا عن دعمنا للشعب الفلسطيني البطل في كفاحه من أجل التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد بيرموديس ألفاريس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تولي أوروغواي أهمية كبيرة للمسائل المختلفة المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، والتي دائما ما تكون معقدة ومتعددة الأبعاد.

ونود أن نشكر وكالة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وكذلك المديرين المشاركين لمنظمة إيكوبيس الشرق الأوسط، السيد جدعون برومبيرغ والسيدة ندى مجدلاي، على إحاطتيهما. ونود أيضا أن نشكر المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على جهوده المستمرة وعمله المتفاني وهو ما تؤيده أوروغواي تأييدا تاما.

التقرير الفصلي التاسع للأمين العام (S/2019/251) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) - وهو التقرير الثاني الذي قدم خطيا في الشكل الدائم الذي طلبه بلدي حينما أخذ الكلمة في السابق في المجلس - قدم الشهر الماضي توقعات محيية للآمال من حيث أننا لم نر تحسينات منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. والتدابير الإيجابية القليلة التي اعتمدت لم تتمكن من

عن لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في الاحتجاجات التي شهدتها غزة في عام ٢٠١٨. ولهذا، فإننا ندعو إلى إجراءات دولية، وخاصة من جانب مجلس الأمن، لإنهاء الانتهاكات المنهجية للسلطة القائمة بالاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين في أرضهم المحتلة وتحميلها المسؤولية عن جرائمها. ويجب أن تنقيد إسرائيل بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي.

وفيما يتعلق بالحولان السوري المحتل، تؤكد الحركة أن أي تدابير أو إجراءات تتخذها سلطة إسرائيل القائمة بالاحتلال أو اتخذتها - مثل القرار غير القانوني الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، الرامي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكلي المؤسسي للحولان السوري المحتل، وكذلك تدابير إسرائيل الرامية إلى تنفيذ ولايتها القضائية والإدارية في هذه المنطقة، بما في ذلك محاولة ممارسة السيادة عليه من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات محلية في أربع بلدات سورية - لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني.

وبناء على ذلك، وتمشيا مع موقفنا المبدئي، نطالب مرة أخرى أن تمتثل إسرائيل للقرار ٤٩٧ (١٩٨١) والانسحاب الكامل من الحولان السوري المحتل إلى حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). كما ندين الإعلان الأحادي الجانب للولايات المتحدة بشأن الاعتراف بمرتفعات الحولان كجزء من إسرائيل وندعو مجلس الأمن إلى رفض هذا العمل الاستفزازي.

وفيما يخص لبنان، نؤكد من جديد ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها مناطق مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية العجر حتى الخط الأزرق. كما نحث إسرائيل على وقف انتهاكاتهما لسلامة لبنان الإقليمية وسيادتها، وفقا للقرارات الدولية، ولا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الفلسطينيين، فضلاً عن الاستخدام المفرط للقوة الإسرائيلية رداً على ذلك. إننا نرفض رفضاً قاطعاً التحريض على كافة أعمال العنف وتمجيدها.

لكل هذه الأسباب، نود مرة أخرى أن نطلب من الطرفين اعتماد تدابير وإظهار بوادر حسنة تزيل تدريجياً وتخفف من حدة التوترات، وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل نهائي للصراع على المدى المتوسط والطويل وإحلال سلام عادل ودائم لهذا الخلاف طويل الأمد.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قدمت أوروغواي مجموعة من ١٠ تدابير في ذلك الصدد، نود أن نكررها اليوم، بما في ذلك وضع نهاية لإطلاق الصواريخ الجاهزة والمحلية الصنع من غزة ووقف جميع الأعمال التي يمكن أن تصنف على أنها إرهابية؛ والامتناع عن القمع غير المناسب للمظاهرات في غزة؛ ووقف سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة؛ وتعليق أوامر هدم المنازل الفلسطينية؛ والاعتراف الكامل بدولة إسرائيل؛ وإعادة السجناء أو جثامينهم، كحد أدنى لإظهار الإنسانية في النزاع؛ وتعزيز اتفاقات المصالحة بين فتح وحماس لتعزيز الوحدة الفلسطينية والحوار الفلسطيني؛ والعمل على تحقيق الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة والخيارات المتاحة للتعاون. يجب أن تكون التجربة التي أظهرها اليوم ممثلاً منظمة إيكوييس الشرق الأوسط نموذجاً يحتذى به لذلك.

قبل سبعين عاماً، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢). وبفضل الزخم الذي حققه هذا الإجراء القانوني الدولي الذي اتخذته المنظمة، واصلت إسرائيل وفلسطين تعزيز هويتهما وحقوقهما والتزاماتهما كدولتين وكيانين قانونيين معترف بهما. كما كان الحال قبل ٧٠ عاماً، عندما كان المجتمع الدولي مستجيباً وحريصاً على إيجاد حل، فإنه لا يزال مستعداً وآملاً.

إن النتائج الإيجابية لا يحققها القادة الذين يتخذون الإجراءات دون النظر في العواقب المترتبة عليها، في حين

عكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، مما أدى إلى جعل إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين معرضاً للخطر الشديد.

إننا نقر مرة أخرى بالإسهام المحتمل للمبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية والأحادية الجانب - سواء تلك الجارية أو تلك التي تتبلور - لكن من الواضح أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق حل لصراع استمر بالفعل أكثر من سبعة عقود. والحل القائم على وجود دولتين لا يزال الخيار الوحيد؛ وليست هناك خطة بديلة يمكن أن تحل محله. تحتفظ أوروغواي بعلاقات قوية مع كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين. ونؤكد مرة أخرى على حق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها، في أجواء من التعاون المتجدد تخلو من أي تهديد أو أعمال قد تنتهك السلام.

ولا بد لنا من العودة في أقرب وقت ممكن إلى طاولة المفاوضات المباشرة التي يمكن أن تحدد جميع المسائل المعلقة. سيكون ذلك صعباً، لكن الاستمرار في حالة الشلل والركود التي نشهدها حالياً سيكون أسوأ. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب علينا عكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية في الميدان والتي فصلت على نحو واضح في أحدث تقرير للمنسق الخاص ملادينوف، لأنه سيكون من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، أن توحد فلسطين أراض دولتها.

إن زيادة تطوير وبناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية والموافقة على إقامتها، فضلاً عن التدابير غير القانونية التي تدعمها، أمر مثير للقلق البالغ. وطرده الأسر الفلسطينية واستمرار هدم ومصادرة ممتلكاتها يفاقم ذلك السيناريو، بينما يزيد من تأجيج آفاق وخطر خطط ضم الأراضي في المستقبل. وندين أعمال العنف والإرهاب الجديدة ضد المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك إطلاق الصواريخ والأجهزة المتفجرة من غزة، والزيادة في العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين

في البداية، أود أن أهنئ ألمانيا وفرنسا على رئاستهما المشتركة الناجحة والمبتكرة لمجلس الأمن خلال الشهرين الماضيين. وأود أيضا أن أشكر وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، ومقدمي الإحاطات الآخرين على إحاطتهم المثيرة للاهتمام والشاملة هذا الصباح.

وأود أن أدين بشدة، باسم منظمة التعاون الإسلامي، الهجمات الأخيرة التي وقعت ضد مصليين ينتمون للديانات الإبراهيمية الثلاث في نيوزيلندا وسري لانكا، وفي خلال اليومين الماضيين، على معبد يهودي في سان دييغو وكنيسة بروتستانتية في بوركينافاسو، مما يبرهن على ضرورة تشجيع المزيد من التسامح فيما بين جميع المجتمعات والأديان. نعي الخسائر الفادحة في أرواح الأبرياء.

ومن الواضح أن الحالة على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية هشة ولا يمكن أن يستمر تجاهلها. أدى الصراع إلى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط بشكل خطير، مما مهد الطريق أمام الجماعات المتطرفة لنشر رسائل الإرهاب والعنف. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عملية وموحدة لإنقاذ آفاق السلام والحل القائم على وجود دولتين، الذي اتفقنا جميعا عليه.

إن منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بالتوصل إلى نتيجة تحقق إقامة دولة فلسطينية مستقلة، على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقرارات ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد. ومن أجل التوصل إلى حل عادل، تعيش فيه فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، تدعو منظمة التعاون الإسلامي مجلس الأمن والدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات التالية على سبيل الأولوية.

أولا، يجب الإسراع بمعالجة الحالة الإنسانية المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن مناقشة

يدعمها المجتمع الدولي ويشجعها بحسن نية. لقد حان الوقت للتخلي عن الكراهية والعقلية المتحجرة والإحباط. إن أي كسب لأراض أو ممارسة لسيادة يساء فهمها لا طائل منهما إن كان ذلك على حساب السلام وإن كان يطيل أمد معاناة الشعوب التي تعيش في تلك المنطقة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في اليمن وسورية وليبيا بسبب موقعها الجغرافي.

الأزمة الإنسانية في اليمن لا تظهر عليها أي بوادر للتحسن. وعلى الرغم من أن اتفاق ستوكهولم مثل منارة للأمل في الصراع الدموي والطويل، يجب على الأطراف أن تحترم ما تم الاتفاق عليه وتتفادي الإجراءات التي من شأنها أن تضر بالمدنيين في الميدان وتنطوي على خطر زيادة انتشار المجاعة وتفشي الكوليرا وغيرها من الأزمات. الهجوم الذي وقع هذا الشهر على مدرسة في صنعاء مثال آخر على محنة ملايين اليمنيين كل يوم.

وفي سورية، نؤيد جهود المبعوث الخاص غير بيدرسن للمضي قدما بعملية السلام وإدماج لجنة دستورية متوازنة تتمتع بالمصداقية في المستقبل، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأخيرا، التصعيد العسكري الأخير في ليبيا، بتشجيع من دعم بعض أعضاء المجلس والجهات الفاعلة الهامة في المنطقة لأحد الأطراف - وهو طرف لا يحترم الاتفاقات الدولية الملزمة - يعرض للخطر حكومة الوفاق الوطني التي تدعمها الأمم المتحدة ويدفع البلد نحو حرب أهلية أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

صندوق هبات للاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي سيعزز المركز المالي للأونروا، ويمكنها من تقديم الإغاثة الإنسانية والتعليمية والخدمات الصحية للاجئين الفلسطينيين على نحو مستدام. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التعبئة بالفعل لتزويد الأونروا بالتمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمستدام. وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي لمواصلة الدعم السخي المقدم من الدول الأعضاء لهذا الغرض.

ثانياً، يجب علينا جميعاً بشكل جماعي دفع الزخم الدولي لكسر الجمود في العملية السياسية. إن للمجتمع الدولي ومجلس الأمن دوراً حاسماً في التوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع. ولا بد لنا من تكثيف جهودنا الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي لعملية السلام في الشرق الأوسط، وفقاً للشروط المرجعية المقررة. وفي هذا الصدد، تؤكد المنظمة مجدداً أن الحل العملي الوحيد للنزاع هو الحل القائم على وجود دولتين. وتؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد أن الحفاظ على آفاق السلام يتطلب وقف التدابير الانفرادية التي تقوض السلام والأمن. ولهذا الغاية، يجب أن توقف إسرائيل أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لأنها تشكل عائقاً كبيراً أمام الحل القائم على وجود دولتين.

ونكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء السيطرة والقيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. وعلاوة على ذلك، فإن أي محاولات غير مشروعة لتغيير الوضع القانوني للقدس تهدد الأمن الدولي بصورة خطيرة ويجب أن تتوقف. وتشدد منظمة المؤتمر الإسلامي على أنه يجب احترام توافق الآراء الدولي وإنفاذ الاتفاقات التي يركز عليها النظام الدولي. إن ميثاق الأمم المتحدة ينطبق على الجميع دون استثناء.

وتؤكد من جديد أن الجهود التي نبذلها لتحقيق السلام والأمن الدوليين لن تنجح دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي

اليوم تبرز استمرار الأزمة الإنسانية والسياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بينما تثير التقارير الأخيرة عن الأوضاع الخطيرة في قطاع غزة القلق الشديد. ومن واجب المجتمع الدولي أن يعمل من أجل تجنب وقوع كارثة إنسانية.

إن إغلاق إسرائيل شبه الكامل لقطاع غزة لا يزال يلحق الضرر بنحو مليوني فلسطيني يعيشون على أرض مساحتها ١١X٤١ كيلومتراً. ولأكثر من عقد من الزمن، واصلت إسرائيل تعميم حظر السفر، وحدت من السفر إلا في الحالات الإنسانية الاستثنائية. والنتيجة هي أن السفر خارج غزة تبلغ نسبته اليوم حوالي ١ في المائة من مستواه منذ ٢٠ سنة مضت. وحتى في تلك الحالات الإنسانية الاستثنائية، بما في ذلك تلك التي تشمل المرضى، كثيراً ما تكون هناك صعوبات في الحصول على تصاريح السفر.

وهناك أيضاً قيود صارمة مفروضة على دخول البضائع إلى غزة وخروجها منها، مع عواقب كبيرة فيما يتعلق بحصول الفلسطينيين على الخدمات الأساسية. وكثيراً ما تؤثر إمدادات الكهرباء المحدودة في إمدادات المياه المحلية، وخدمات معالجة مياه الصرف الصحي، وعمليات المستشفيات، كما سمعنا في الإحاطة الإعلامية هذا الصباح. وأدى النقص في الوقود إلى إغلاق جزئي لعدد من المستشفيات لفترات طويلة. ومعدل البطالة في غزة اليوم يزيد بكثير عن ٥٠ في المائة، وهو حتى أعلى من ذلك بالنسبة للنساء والشباب، في حين يعتمد ٨٠ في المائة من السكان على المعونة الإنسانية الأساسية.

ولذلك، يجب أن نعمل على دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقدم المعونة إلى معظم السكان في غزة، واللاجئين المحتاجين في جميع أنحاء المنطقة. وكما سمعنا، في الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، الذي عقد في الإمارات العربية المتحدة في آذار/مارس، أعلنت منظمة المؤتمر الإسلامي إنشاء

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة بشأن الجولان تؤكد ليختنشتاين أن حظر ضم الأراضي يمثل حجر الزاوية في النظام الدولي القائم على القواعد. إن ضم الأراضي نتيجة أي استخدام للقوة يتنافى مع القواعد المستقرة للقانون الدولي. والضم يرقى أيضا إلى عمل عدواني - أسوأ شكل من أشكال الاستخدام غير المشروع للقوة - التي لا يحظرها القانون الدولي فحسب، بل يجعلها أيضا موضع المساءلة الجنائية الفردية، بما في ذلك بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لقد صادف الشهر الماضي الذكرى السنوية الثامنة لبدء النزاع في سورية. لقد قتل مئات الآلاف من السكان وجرح وشرّد كثيرون آخرون. لقد عانى البلد من الدمار الواسع النطاق. وهناك جيل كامل من الأطفال الذين لم يعرفوا الحياة دون حرب. وتزعزع استقرار المنطقة بأسرها جراء نزاع مسلح شكلته جهات فاعلة خارجية. وفشل مجلس الأمن في مهمة معالجة الأزمة والمعاناة الإنسانية بأي طريقة مجدية. لقد مورس حق النقض ست مرات بصورة فردية وست مرات بصورة مزدوجة، بتكلفة بشرية باهظة، وآثار سلبية بعيدة المدى بالنسبة للأمم المتحدة برمتها.

وتدخلت الجمعية العامة بتقديم الدعم للآلية الدولية المحايدة والمستقلة من أجل المساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ مارس/آذار ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا، في وجه تقاعس المجلس عن اتخاذ إجراءات، ولتكفل عدم ترك أسوأ الجرائم المرتكبة تمر دون عقاب. لقد دخلت الآلية طور التشغيل وهي بالكامل جزء من الإطار المؤسسي للأمم المتحدة، بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة. وقد أوضح تقديم تقرير الآلية إلى الجمعية العامة في الأسبوع الماضي (انظر A/73/741) أن الآلية تمثل في الوقت الراهن، أفضل أمل في أن يرى الشعب السوري ذات يوم إقامة العدل.

للأراضي الفلسطينية والعربية. وفي هذا الصدد، تؤكد المنظمة مجددا أن اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل لا يغير الوضع القانوني لمرتفعات الجولان السورية بموجب القانون الدولي.

وأخيرا، يجب أن نقدم المساعدة والدعم اللازمين للفلسطينيين من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، التي التزمنا بها جميعا. وعلى المجتمع الدولي أن يكفل عدم تخلف الفلسطينيين عن الركب، وتمكنهم من بناء اقتصاد وطني يقوم على الاكتفاء الذاتي.

وفي الختام، نؤكد أن منظمة المؤتمر الإسلامي لن تدخر جهدا لتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال تعزيز الحل القائم على وجود دولتين حيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في تفاهم وسلام ورخاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينابير (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم شخصيا هذه المناقشة المفتوحة. ونرحب بهذا التبادل للآراء في ضوء التطورات الحاصلة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، ونأمل أن ينخرط مجلس الأمن في مناقشات مفتوحة بشأن حالات بلدان أخرى كذلك.

ونكرر رأينا بأن الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يزال هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق الذي يؤدي إلى تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة برمتها. إن موقفنا لم يتغير: إن الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي. ويجب احترام القرارات التي يتخذها المجلس في هذا الصدد، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتنفيذها بالكامل من جانب جميع الأطراف والجهات الفاعلة ذات الصلة.

السيد ساور (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم كل من إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، اليونان. وسيعمم النص المكتوب الكامل لهذه الملاحظات في القاعة.

إن الحالة في الشرق الأوسط تستحق الاهتمام الدولي الكامل.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء التيارات الراهنة في الميدان، وهي تيارات تتهدد بقاء الحل القائم على دولتين، وتعمل على تفكيكه قطعة قطعة.

كما ذكر في المناقشات الأخيرة، تظل عملية السلام في الشرق الأوسط أولوية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وكان موقف الاتحاد الأوروبي متسقاً ولم يطرأ عليه أي تغيير. ويتحدد موقفنا على أساس ما نعتقد أنه يخدم مصالح السلام والاستقرار في المنطقة على أفضل وجه، وكذلك التزامنا بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لا نرى بديلاً مجدياً للحل التفاوضي الذي يركز على قيام دولتين والذي يندرج ضمن المعايير المتفق عليها دولياً الواردة في الاستنتاجات التي خلص إليها المجلس الأوروبي في تموز/يوليه ٢٠١٤؛ وتحقيق التطلعات المشروعة للطرفين، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى دولة فلسطينية مستقلة، وديمقراطية ومنتصلة الأراضي وذات سيادة، وقادرة على البقاء؛ وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وحل جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، بما في ذلك مركز القدس بوصفها عاصمة الدولتين في المستقبل.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون عدالة، وبخاصة بالنسبة لنزاع اتسم باستخدام الأسلحة الكيميائية، والاستخدام المنهجي للتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة، فضلاً عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والقصف العشوائي للمناطق المدنية. إن العدالة يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أي تسوية سياسية، ونرحب بالإشارة القوية في هذا الصدد المنبثقة عن مؤتمر بروكسل الثالث، المعقود في آذار/مارس. وعلى الرغم من السجل الواقعي للمجلس، نواصل دعوته بأن يحيل الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، في نهاية المطاف.

وعلى غرار الكثيرين، نعتبر أن اتفاق ستوكهولم، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن الحديدية علامة بارزة جلبت الأمل لشعب اليمن لإحراز تقدم نحو إنهاء الصراع. ويعد تنفيذه السريع والفعال أمراً بالغ الأهمية في التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة. وعلى غرار الكثير، نشعر بخيبة أمل لبطء التقدم المحرز حتى الآن، وندعو المجلس إلى وضع كامل ثقله وراء الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام للتأكد من أن وفاء جميع الأطراف والجهات المعنية بالتزاماتها.

إن على المجلس مسؤولية بالغة الأهمية لحماية المدنيين من أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين والهياكل الأساسية، ومنع إيصال المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ومع وجود أكثر من ٢٠ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة، تعد تلك المسؤولية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وندعو أعضاء المجلس، ولا سيما العشرة الموقعين على مدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، المتعلقة بجرائم الفظائع الجماعية، إلى الوفاء بتلك المسؤولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل

فنلندا.

الأوروبي أيضا لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، والتي تسهم في الحفاظ على الحل المتمثل في إقامة دولتين، ويشجع الاتحاد الطرفين على التنسيق الوثيق مع الجهات المانحة.

يكرر الاتحاد الأوروبي ندائه إلى جميع الفصائل الفلسطينية للمشاركة بحسن نية بغية تحقيق المصالحة. أن وجود سلطة فلسطينية واحدة وشرعية وديمقراطية، ذات رؤية وطنية مشتركة وسيطرة كاملة على الأرض الفلسطينية برمتها، بما فيها غزة، أمر حاسم لتحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني والتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء. ونكرر التأكيد على أنه لا توجد دولة فلسطينية بدون غزة أو بغزة وحدها. وفي هذا السياق، يشجع الاتحاد الأوروبي على التعجيل بتحديد موعد لإجراء الانتخابات الفلسطينية المقررة.

ما زلنا نتابع بقلق بالغ الحالة في غزة. وقد دعونا مرارا وتكرارا جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات سريعة لإحداث تغيير جوهري في الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء عملية الإغلاق وفتح نقاط العبور بالكامل، وفي الوقت نفسه معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تقودها مصر ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لتجنب المزيد من التصعيد والسعي إلى تحسين الوضع الإنساني في غزة.

نرحب بقرار إسرائيل زيادة جزء من منطقة الصيد من ١٢ إلى ١٥ ميلا بحريا قبالة سواحل غزة. نأمل أن يؤدي ذلك القرار إلى خطوات إضافية نحو رفع القيود. وبما أن النظام الصحي في غزة لا يزال يعاني من ضغوط شديدة، نحض جميع الأطراف على تيسير دخول الموظفين والإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها. ومن الأساسي، من أجل التعمير وتقديم الخدمات، والهيكل الأساسية اللازمة للمشاركة، رفع القيود

ما زالت تتمثل أولويتنا الرئيسية في الإبقاء على جذوة متقدة للحل القائم على وجود دولتين، وتحقيقا لهذه الغاية، نعمل على الحفاظ على إمكانية إجراء مفاوضات سلام جديدة. ويجدونا الأمل في أن تتشاطر معنا الحكومة الفلسطينية الجديدة وحكومة إسرائيل المقبلة أهمية استئناف عملية السلام. من أجل تحقيق سلام عادل ودائم، لا بد لأي خطة مستقبلية لإسرائيل وفلسطين أن تعترف بالمعايير المتفق عليها دوليا وأن تبني عليها.

في الأشهر الأخيرة، استمر بناء المستوطنات الإسرائيلية من دون هوادة. وفي الأسبوع الماضي فقط، تقدمت السلطات الإسرائيلية بخطط لبنا أكثر من ٦٠٠ ٤ وحدة سكنية جديدة. وموقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان الإسرائيلية واضح ولم يتغير، أي سنظل نعتبر المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية بموجب القانون الدولي. فسياسة الاستيطان تقوض بقاء الحل المتمثل في وجود دولتين واحتمالات تحقيق سلام دائم، على النحو الذي أعيد تأكيده في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

يتوقع الاتحاد الأوروبي أيضا من السلطات الإسرائيلية أن تتخذ خطوات لكبح تزايد جراح عنف المستوطنين. إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة مستمرة في التدهور، مع عدم وجود أفق سياسي واضح للعيان. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة جميع أعمال العنف والإرهاب والتحرّيز على العنف والكرهية، التي تتنافى أساسا مع التقدم في الحل السلمي المتمثل في وجود دولتين.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء أزمة التمويل الأخيرة التي شهدتها السلطة الفلسطينية، والتي تفاقمت بقرار إسرائيل حجب نسبة مئوية من الإيرادات التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية، ومن ثم رفض الأخيرة تسلم أموال المقاصة منقوصة، إلا إذا أعيدت المبالغ المستحقة كاملة. ويجب على إسرائيل أن تنفذ بالكامل التزاماتها بموجب بروتوكول باريس. ويدعم الاتحاد

يشير الاتحاد الأوروبي إلى أهمية ازدهار وتنوع المنظمات غير الحكومية وقطاع المجتمع المدني الأوسع نطاقا والدور الحيوي الذي تؤديه في المجتمعات المنفتحة والديمقراطية. ويساورنا القلق إذ أنه في المشهد السياسي الحالي يجري تقويض جهود الأطراف التي تسعى إلى سد الفجوة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أهمية العمل غير المعاق الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات حقوق الإنسان، في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة على حد سواء، لأنها تسهم في إيجاد أرضية مشتركة وتعمل من أجل تحقيق حل الدولتين. وفي ذلك الصدد، نحث إسرائيل على السماح للسيد عمر شاكر، ومنظمة رصد حقوق الإنسان بمواصلة عملهما في مجال الدعوة إلى حقوق الإنسان من دون عراقيل. سيواصل الاتحاد الأوروبي منح الدعم المالي للمشاريع التي اقترحتها المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والفلسطينية لمعالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، والمساواة وبناء السلام، كما يفعل حيال المقترحات المماثلة المقدمة من جميع أنحاء العالم.

بينما يتمسك الاتحاد الأوروبي بسياسته المتمثلة في التمييز بوضوح بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي التي احتلتها منذ ١٩٦٧، يرفض أي محاولات لعزل إسرائيل ولا يؤيد الدعوات إلى المقاطعة ضد إسرائيل. ويقف الاتحاد الأوروبي ثابتا في حماية حرية التعبير وحرية الصحافة وتكوين الجمعيات، تماشيا مع ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية ضمان تمكن الصحفيين في إسرائيل والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة من أداء واجباتهم المهنية بدون تدخل لا مبرر له.

أخيرا، فإن موقف الاتحاد الأوروبي بشأن وضع مرتفعات الجولان لم يتغير. وتماشيا مع القانون الدولي والقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١)، لا يعترف الاتحاد الأوروبي بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلة. ويؤكد

المفروضة على حركة الأشخاص، بما في ذلك لصالح المحتاجين إلى الرعاية الطبية والخدمات والسلع، خاصة العديد من السلع التي تعتبر من المواد ذات الاستخدام المزدوج.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تدعم أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، تحديات مالية خطيرة في عام ٢٠١٩. وتعتمد الأغلبية من سكان غزة اعتمادا مباشرا على الدعم الغذائي الذي تقدمه الأونروا لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وعانت الوكالة من عدم توفر الأموال الكافية لدعم إيصال الأغذية إلى غزة في شهر حزيران/يونيه الماضي. والأونروا عنصر أساسي للاستقرار الإقليمي. ونود أن نثني على الجهود التي تبذلها الأونروا للتغلب على الأزمة المالية الأخيرة. ونحن ندعم بقوة ولاية الأونروا، ونشجع الآخرين على إظهار دعمهم لعملها.

يساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء النتائج التي توصل إليها تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق (A/HRC/29/52)، ولا سيما أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للذخيرة الحية ضد المتظاهرين قد يكون غير مشروع. وترى اللجنة أن الحكومة الإسرائيلية أخفقت باستمرار في التحقيق بشكل مجدٍ في الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد الفلسطينيين.

ونحث الحكومة الإسرائيلية على إجراء تحقيقات مجدية. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من جانب الدول، وعند الاقتضاء، من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، يشكل حجر الزاوية في السلام والأمن. ويجب محاسبة جميع المسؤولين عن عدم الامتثال لتلك القواعد. ويجب على الجانبين احترام حقوق الإنسان.

السياسية والاقتصادية والأمنية للفلسطينيين والإسرائيليين. وما يبعث على المزيد من القلق أن هذه الاتجاهات تقوض المفاوضات الجدية وآفاق تحقيق السلام الدائم وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين. ونشعر بقلق عميق إزاء التقارير في غزة التي تشير إلى حالة مزرية تواجه خطر تصعيد كبير، مع أعمال انتقامية تنسب في معاناة إنسانية شديدة ووقوع قتلى وجرحى من المدنيين الأبرياء. لذا، فإننا ندعو إلى ضبط النفس في استخدام القوة المفرطة والمميته، من أجل حماية حياة الجميع.

ويرحب وفد بلدنا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2019/251)، المتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا نزال نشعر بالانزعاج لأنه لم يُحرز سوى قدر ضئيل من التقدم الذي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ونشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية. ونؤكد من جديد أن هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي وتشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط. ونكرر الدعوة إلى التقيد التام بالالتزامات بموجب الصكوك الدولية المختلفة، فضلا عن الدعوة إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تعكس مسار التقدم المحرز نحو استئناف عملية السلام.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما الجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض للنزاع في الشرق الأوسط. ونظل متفائلين إزاء قدرتنا الجماعية على ممارسة تأثيرنا على الأطراف المعنية لاستئناف محادثات السلام فيما بين الفلسطينيين، بغية تمهيد الطريق نحو استئناف الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نرحب بالزخم المستمر طيلة عدة تجمعات جرت مؤخرا، بما في ذلك الاجتماع الثالث فيما بين الفلسطينيين، وهو مؤتمر لمجموعة من وزراء الخارجية العرب والأوروبيين وأول مؤتمر قمة مشترك بين الدول

القانون الدولي بمنتهى الوضوح أنه لا يمكن تغيير الحدود بالقوة العسكرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد كيلاييلي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، يعرب وفدنا عن امتناننا لإتاحة الفرصة له لمخاطبة مجلس الأمن مرتين هذا الشهر تحت قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس. ونعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

نشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، فضلا عن المديرين المشاركين من منظمة ايكوبيس الشرق الأوسط، على وجهات نظرهم القيمة بشأن الموضوع. وينوه وفدنا أيضا بالخدمة الممتازة التي يضطلع بها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، للوفاء بأهم مسؤولية متبقية لدى المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

ونؤيد البيان الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز؛ لكننا نود أن ندلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

وإذ نجتمع هنا اليوم، فإن التفجيرات الانتحارية الجماعية التي وقعت مؤخرا في أماكن العبادة والفنادق في سري لانكا؛ وإطلاق النار على معبد يهودي في جنوب كاليفورنيا هنا في الولايات المتحدة؛ والهجوم الآخر على الكنيسة البروتستانتية في بوركينا فاسو، تذكير محزن بأن العالم يزداد خطورة وتستدعي منا العمل معا وبجزم. إننا ندين بأقوى العبارات أعمال العنف تلك ونقدم بتعازينا إلى جميع المتضررين.

وإذ لا يزال العالم يشهد تدهور الحالة في إسرائيل وفلسطين، تظل بوتسوانا تشعر بنفس القدر من القلق إزاء التطورات في المنطقة. وما لا شك فيه أن الحالة الراهنة تؤثر سلبا على الحياة

للحفاظ على الأهداف السامية لهذه المنظمة المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ومنح الشعوب حقها في تقرير مصيرها. ولكن إسرائيل قد أخفقت بشكل واضح في تنفيذ تعهداتها بالوفاء بالتزاماتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، واستمرت في الانتهاك الصريح لحقوق الإنسان. وكان من آخر الممارسات غير المشروعة إقدام إسرائيل على قانون يسمح لسلطات الاحتلال باحتجاز مخصصات وأموال ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين من عائدات الضرائب؛ فضلا عن استمرارها في بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية وانتهاك حرمة المقدسات الدينية.

إن المملكة العربية السعودية تعيد التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي قضيتها الأولى، وأن أي حل مقترح، لا يشمل على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، لن يكتب له النجاح. وإن المملكة العربية السعودية ستظل ملتزمة بإطارات الشرعية الدولية متمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. كما أننا نحدد التأكيد على أهمية توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وحماية القدس المحتلة والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية والمسيحية، وعلى مكانتها القانونية والتاريخية. وان تنهي إسرائيل احتلالها لجميع الأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري المحتل، ومزارع شبا وغيرها من الأراضي اللبنانية المحتلة.

تؤكد المملكة العربية السعودية على موقفها الراسخ تجاه الجولان العربي السوري باعتباره أرضا محتلة وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٤٩٧ (١٩٨١)، وترفض المملكة أي قرار يقضي بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان. وتؤكد أن هذا الاعتراف لا يغير شيئا من الوضع القانوني للجولان العربي السوري المحتل.

ما زالت إيران تواصل نهجها التوسعي الاستفزازي في الشرق الأوسط، بدءا بدعمها مشاركة حزب الله اللبناني الإرهابي في

الأعضاء في كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وجميعها عقدت في شباط/فبراير.

من المؤكد أن هناك الكثير مما يمكن تحقيقه إذا تمكن القادة والشعب الفلسطينيون من إعادة توحيد صفوفهم دعما لقضيتهم المرغوبة والمستحقة المتمثلة في تقرير المصير. ولكن الشقاق والانقسامات السائدة فيما بين القيادات الفلسطينية في حد ذاتها تسهم إسهاما كبيرا في تفويض قدرتهم الجماعية على المشاركة المحدية في عملية السلام باعتبارهم قوة تفاوضية متحدة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على الموقف الثابت لوفد بلدنا واقتناعه بأنه لا يوجد بديل للحل القائم على وجود دولتين. ونعتقد أن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط، حيث يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون جنبا إلى جنب في سلام وكرامة بغض النظر عن العرق أو الدين أو غير ذلك، لا يزال قضية تستحق النضال من أجلها. وهذا سيكون أكبر استثمار ومكسب سلام من جانب المجتمع الدولي لأجيال قادمة.

ونفتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على تضامن بوتسوانا مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن دعمنا الثابت لدولة فلسطينية ذات سيادة وفقا للحدود الدولية لما قبل ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحدد دعوتنا إلى تعزيز تنسيق الجهود الدولية لتحقيق تلك الغاية العادلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر متمنيا لألمانيا الصديقة كل التوفيق.

تشكل قرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن، أساس القانون الذي يحكم العلاقات بين الدول الأعضاء،

المنطقة غيوم الاحتلال والهيمنة وأن تشرق عليها شمس الحرية والرخاء. وسوف تكون المملكة العربية السعودية دائما سبابة إلى نصرته الشعوب ودعم اختياراتها ورفع المعاناة عنها، كما هو شأنها الآن في اليمن والسودان وليبيا وسورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة يانيس لوسا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يعرب وفد بلدي عن ترحيبه بعقد هذه الجلسة، فيما يُذكر بأن الأمم المتحدة أكدت من جديد مسؤوليتها الدائمة "حيال قضية فلسطين إلى أن تُحل القضية بجميع جوانبها وفقاً للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة"، على النحو المنصوص عليه في الفقرة السابعة من ديباجة قرار الجمعية العامة ١٩/٧٣ لعام ٢٠١٨.

كما نود أن نشيد بالإحاطات الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي قدمتها وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والمديران المشاركان لمنظمة ايكوييس الشرق الأوسط وبالعامل الميداني الذي يضطلعان به، وننوه بتقرير الأمين العام (S/2019/251) الذي ينفذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والتقرير الذي أعده مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في شهر نيسان/أبريل (S/2019/251).

ومع ذلك، نعرب، كما فعلنا في العام الماضي، عن قلقنا إزاء التدهور الخطير للغاية في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فحتى شهر آذار/مارس من هذا العام، لم تتغير الحالة. ويشير التقريران اللذان أشرت إليهما إلى استمرار العوامل التي تهدد استقرار الضفة الغربية وإمكانية بناء دولة فلسطينية. وتشمل هذه العوامل، على وجه الخصوص، توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهدم ومصادرة الممتلكات وتدمير البنية التحتية الفلسطينية. ويتضاعف كل ذلك جراء تراجع الدعم

القتال في سورية، وانتهاك بدعمها للمليشيات الحوثية في اليمن التي ما زالت تتلصقاً في تنفيذ اتفاقيات استهولكم. إننا نحیی ما ورد من الولايات المتحدة الأمريكية حول تصنيفها للحرس الثوري الإيراني ولحزب الله باعتبارهما منظمين إرهابيين، وكذلك القرار البريطاني بتصنيف حزب الله منظمة إرهابية، وندعو مجلس الأمن لاتخاذ الخطوات اللازمة نحو إدراج هاتين الجهتين، وكذلك ميليشيات الحوثي، ضمن قوائم الإرهاب الدولية، كما ندعو مجلس الأمن إلى أن يتحلّى بالجرأة والشجاعة لتسمية الأطراف المعرّقة لعملية السلام في اليمن، وأولها إيران التي ما زالت ماضية في تزويد الحوثيين بالسلاح، في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢١٤٠ (٢٠١٥). وإن حكومة بلادي تؤكد أهمية الوصول إلى حل سياسي شامل في اليمن، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات الحوار الوطني اليمني وتنفيذ اتفاقية ستوكهولم باعتبارها خطوة أولى نحو الحل السياسي الشامل.

تدعم بلادي جهود المبعوث الدولي الخاص لسورية من أجل حل الأزمة السورية ونأمل في أن يتمكن السوريون من التوصل إلى الصيغة المناسبة للجنة الدستورية المقترحة، المكلفة بصياغة دستور سوري جديد يضمن المساواة لأبناء الشعب السوري ويحقق تطلعاته إلى الحرية والكرامة. كما تؤكد بلادي ضرورة وضع حد لمعاناة الأسرى والمختطفين والمغيّبين في سورية وأهمية الإفراج عنهم أو بيان الحقائق المحيطة بجرائمهم وإن هذا الأمر يجب أن يشكل هما إنسانيا لا يخضع للمساومات أو المزايادات.

لقد عانت شعوب المنطقة طويلا من الصراعات المتكررة والحروب المفروضة عليها من الخارج، وبالأخص الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ومحاولات الهيمنة الإيرانية في الخليج العربي. ولذلك، فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي تنجلي عن

النهوض بعملية التوصل إلى حل سياسي نهائي وعادل وسلمي على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، الأمر الذي يشكل كما أكد الأمين العام من جديد، السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين المستقلة كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ويود وفد بلدنا أن ينوه بالجهود القيمة التي يبذلها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومصر وجميع الدول المعنية من أجل الإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

أخيراً، يعرب وفد بلدي عن دعمه الكامل لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وعن تقديره للمفوض العام للوكالة وموظفيها على جهودهم الدؤوبة وعملهم القيم في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين من خلال تزويدهم بمساعدات للطوارئ، أنقذت أرواح ١,٥ مليون لاجئ فلسطيني متضررين من النزاعات والأزمات الإنسانية، خاصة في غزة وسورية. ونرحب بتفاوض بالحوار الاستراتيجي الذي ستجريه لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني غداً، ٣٠ نيسان/أبريل، في بروكسل، لمناقشة السبل المستدامة لمواصلة دعم الأونروا والتخفيف من حدة التوتر في غزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

السيدة عثمان (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، التي تسمح للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بالتعبير عن آرائها بشأن الحالة المثيرة للقلق في الشرق الأوسط، خاصة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجدوننا أمل صادق في أن ينظر أعضاء المجلس بجدية في الآراء التي يتم

المالي، الأمر الذي أدى إلى أزمة مالية حادة تقترن بالاحتياجات الإنسانية المتزايدة والافتقار إلى آفاق سياسية للتوصل إلى حل تفاوضي.

ونناشد إسرائيل مرة أخرى أن تراجع قرارها بشأن الاحتجاز الجزئي لنسبة ٦ في المائة من الإيرادات التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية. وندين أيضاً إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون بشكل عشوائي على المدنيين الإسرائيليين، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. كما ندين أعمال العنف التي ترتكبها جميع الأطراف الفاعلة.

لقد صوتت ١٥٦ دولة من الدول الأعضاء في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، مؤيدة لقرار الجمعية العامة ١٩/٧٣، الذي يؤكد من جديد الحاجة إلى التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، التي تكمن في لب الصراع العربي الإسرائيلي، بجميع جوانبها، والحاجة إلى تكثيف جميع الجهود لتحقيق هذه الغاية، وكذلك الضرورة الملحة لحماية آفاق تحقيق حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وإحراز تقدم ملموس نحو تنفيذ ذلك الحل والتوصل إلى حل عادل لجميع قضايا الوضع النهائي. وبالإضافة إلى ذلك، تتفق ١٤٨ دولة أيضاً مع موقفنا بشأن العديد من الأحكام المتعلقة بالقدس الشرقية المحتلة وقد أكدت من جديد أن أي تدابير تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على مدينة القدس الشريف غير قانونية، وبالتالي فهي لاغية وباطلة وليس لها أي حجية قانونية، ودعت إسرائيل إلى وضع حد فوري لجميع هذه التدابير غير القانونية والأحادية. ومع ذلك، يبين تقرير الأمين العام أن عمليات طرد الفلسطينيين وتشريدهم مستمرة وأنه من المرجح أن يتزايد النشاط الاستيطاني.

وفي مواجهة استمرار الحالة الخطيرة والمتدهورة، يكرر وفد بلدي دعوته المجتمع الدولي إلى إحراز تقدم ملموس في دعم

هذا العام لإحياء الذكرى السنوية الأولى لمسيرة العودة الكبرى. ولم يعمل ازدياد النظام التام وتجاهله للنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الاحتجاجات التي اندلعت في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي نشرت قبل أقل من شهر (A/HRC/40/74)، إلا على إظهار تعنت النظام الإسرائيلي. ومن واجب المجتمع الدولي أن يكفل بشكل جماعي إنهاء انتهاكات إسرائيل المستمرة. فتصاعد العنف في قطاع غزة والضفة الغربية في الأسابيع الأخيرة، خلفا العشرات من القتلى من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، يرسم مستقبلا أكثر قتامة لآفاق حل الدولتين.

وتعيد ماليزيا تأكيد دعوتها إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مواصلة الضغط على إسرائيل ومطالبتها بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي المحتلة، فضلا عن الاستمرار في الهدم غير القانوني للمنازل الفلسطينية. ويجب على إسرائيل إنهاء جميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني الأخرى، والامتنال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وميثاق الأمم المتحدة.

وتدين ماليزيا بقوة إعلان الولايات المتحدة بأنها تعترف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان. فمرتفعات الجولان جزء لا يتجزأ من سورية وستظل كذلك. وترى ماليزيا أن من غير المقبول أن تعترف الولايات المتحدة بالاحتلال القسري وغير القانوني لأراض تخص بلدا ذا سيادة. وتدعو ماليزيا الولايات المتحدة إلى احترام مسؤوليتها بموجب القرار ٤٩٧ (١٩٨١). ويجب حمل إسرائيل على الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل.

إن المأزق الراهن في عملية السلام في الشرق الأوسط يحتاج إلى حلول صارمة وعملية، وفقا للقانون الدولي والمعايير

الإعراب عنها هنا، من أجل الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة.

وتؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل الإمارات العربية المتحدة، بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن ماليزيا تشعر بقلق بالغ إزاء البيان غير المسؤول الأخير الذي أصدرته إسرائيل بشأن نيتها في ضم الضفة الغربية. وبالنظر إلى تمكن إسرائيل من توسيع المستوطنات غير القانونية على نطاق غير مسبوق، فإنها تواصل هدم المنازل والمباني الفلسطينية وتواصل نشر الموت والمعاناة والبؤس بشكل لا يمكن تصوره في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية أو غزة، فإن هذا البيان لا يشكل مفاجأة. فقد صدر بعد إعلان إسرائيل نيتها في ضم مرتفعات الجولان قبل أسابيع قليلة، وهو ما اعترفت به الولايات المتحدة مع الأسف.

وتشعر ماليزيا بخيبة أمل شديدة لأن الولايات المتحدة ستعترف بالاحتلال القسري وغير القانوني لأرض هي جزء من دولة ذات سيادة. ونأمل أن تتمكن الولايات المتحدة من إظهار القيادة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبالتأكيد، يمكن للولايات المتحدة، بوصفها قائدة للعالم الحر والبلد الذي يتصدر الدفاع عن الديمقراطية، إحداث التغييرات اللازمة حتى تتمكن من إحراز تقدم ملموس في عملية السلام. وفي هذا الصدد، يجب على الولايات المتحدة، وكذلك الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، القيام بدورهم لتمكين فلسطين وإسرائيل من استئناف المفاوضات لإيجاد حل للصراع بين فلسطين وإسرائيل. إن ماليزيا واثقة من أنه يمكن تحقيق أكثر مما توصلنا إليه اليوم، بدعم من المجتمع الدولي.

وتدين ماليزيا استمرار استخدام القوة من جانب إسرائيل ضد المحتجين الفلسطينيين أثناء المظاهرات في آذار/مارس من

المتكررة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ولا يمكن النظر إلى استمرار أنماط الانتهاكات بمعزل عن تداير وبيانات واستفزازات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أو الأطراف الأخرى، التي تهدف إلى زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة وخارجها، مما يؤخر آفاق النجاح في عملية السلام.

فبالنسبة لما يقرب من خمسة ملايين فلسطيني يعيشون تحت الاحتلال، فإن تدهور إمدادات المياه واستغلال مواردهم الطبيعية وتدمير بيئتهم وحرمانهم من الحق في الصحة أعراض تدل على عدم قدرتهم على التحكم بشكل مجد في مجريات حياتهم اليومية. كما تناول تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/73/53) لعام ٢٠١٨ شواغل تتعلق بالاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب، وزيادة القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وتشديد القيود المفروضة على حرية التنقل واستمرار الانعدام العام للمساءلة. فهذه الانتهاكات تؤدي إلى إضعاف النظام الدولي وتسهم في زيادة تعميق المأزق السياسي الحالي، وتهدد فرص تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وينبغي أن يكون بمقدور الأشخاص الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة الدفاع عن حقوقهم من دون أن يعاقبوا على دعوتهم الجريئة إلى اتخاذ إجراءات. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراءات فورية لضمان أن توقف إسرائيل انتهاكات للقانون الدولي عند التعامل مع أي مظاهرات عادلة من قبل الشعب الفلسطيني البريء والأعزل. ويجب علينا أن نكفل المساءلة القانونية ونهني الإفلات من العقاب على الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين إلى حد كبير.

وتتعلق النقطة الثانية التي أود أن أسلط الضوء عليها بالشواغل الإنسانية. فمما لا شك فيه أن هذه الحالة المتقلبة تعمل على تفاقم الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة. وقد أصبح الآلاف من الفلسطينيين بلا

الدولية. ولذلك، من المهم أن يهيئ المجتمع الدولي الظروف المؤدية إلى محادثات السلام من أجل تحسين آفاق التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده. وتظل ماليزيا ثابتة فيما يتعلق بموقفها المبدئي الثابت والمبدئي بشأن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. إن قناعتنا لا لبس فيها بأنه يجب على مجلس الأمن أن يقوم بدوره الصحيح كوسيط أوحده، خاصة فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا بد من التغلب الآن على نقص الثقة القائم منذ أمد طويل بسبب تقاعس المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تتقبلوا خالص شكري، سيدي الرئيس، على قيادة ألمانيا الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل. ونشارك الوفود الأخرى في شكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة هذا الصباح. كما أشار المتكلمين الآخرين في إدانة الهجوم الذي وقع مؤخرا في معبد يهودي في سان دييغو في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الإمارات العربية المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي.

ونعرب عن التهاني على تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة هذا الشهر، وتعيين السيد محمد أشتية رئيسا للوزراء.

وأود أن أتكلم اليوم عن ثلاثة مجالات تثير القلق على نحو محدد. أولا، فيما يتعلق بحالة الحقوق السياسية وحالة حقوق الإنسان، ظل المجتمع الدولي مثقلا منذ فترة طويلة بالانتهاكات

للفلسطينيين. ونقترح بشدة ضرورة التدخل العاجل لإجبار السلطات الإسرائيلية على رفع الإغلاق الذي يعوق حرية حركة البضائع وتنقل ١,٨ مليون نسمة من مدنيي قطاع غزة.

ويجب أن يستمر المجتمع الدولي، مع مجلس الأمن في صدارته، في العمل على ضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات الإسرائيلية وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني طالما استمر احتلال إسرائيل الأجنبي غير القانوني وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف. وإذ أن سياسة إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية تشكل ازدراء صارخا وانتهاكات منهجية للعديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى احترام ذلك القرار وكفالة أن تحترمه إسرائيل كذلك، ولا سيما الفقرة ٥ منه، التي تلزم إسرائيل بعدم التعامل مع المستوطنات.

ونكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى التوصية والنظر بشكل إيجابي في قبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ونحث الأطراف الدولية الفاعلة على المشاركة البناءة والفعالة في رعاية جهد متعدد الأطراف للسلام من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ومن مسؤوليتنا - ومسؤولية المجتمع الدولي - الأخلاقية الآن أن نسعى إلى إحداث أثر بغية تمكين الشعب الفلسطيني من العيش في حرية وكرامة في دولته فلسطين، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):
نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

مأوى، بذريعة تهديد أمن المستوطنين اليهود في الأرض المحتلة، وأجبروا على العيش في ظل ظروف مأساوية بسبب المهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، الذي ظل مغلقا بإحكام لما يقرب من ١١ عاما حتى الآن. وظلت الحالة المفجعة في الميدان تزداد خطورة باطراد جراء الحصار الإسرائيلي غير القانوني وتصعيد العدوان العسكري والغارات التي نفذت في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد أسفر هذا العدوان عن خسارة فادحة في أرواح المدنيين وعن عدد كبير من الجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. إن ضعف الشعب الفلسطيني وفقره الذي يتزايد تفاقما مسؤولان عن الزيادة في عدد اللاجئين الفلسطينيين. كما أن البرامج التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تعاني أوجه قصور خطيرة. ومن جانبنا، ساهمنا عملا بتوجيه رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، بمبلغ ٥٠٠٠٠ دولار في ميزانية الوكالة البرنامجية العام الماضي. ويحدوني الأمل في أن تقدم البلدان الأخرى التي تدافع عن الإنسانية كذلك تبرعاتها من أجل استمرار الوكالة في عملها.

وتتعلق نقطي الأخيرة بضرورة تشجيع تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفائدة أبناء الشعب الفلسطيني. إننا نناضل هنا في الأمم المتحدة تحت شعار "عدم ترك أحد خلف الركب". ومع ذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي، وفقا لفريق الأمم المتحدة القطري، أسهم إسهاما مباشرا في الفقر والبطالة والأزمة الإنسانية الطويلة الأمد. ومجرد العيش تحت الاحتلال لحمسة عقود جعل الفلسطينيين من جميع مناحي الحياة محرومين أو عرضة للخطر بشكل أو بآخر. ولذلك لا بد من إنهاء الاحتلال. فلا يمكننا أن نكون "شعبا واحدا" إن لم نعمل على مساعدة إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين على التغلب على مصاعبهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ونمهد لهم السبيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونعتقد أنه ينبغي إزالة جميع الحواجز التي تعترض طريق تبسيط تحصيل الإيرادات المحلية. كما يجب تقديم الدعم المالي

ونكرر دعوة مجلس الأمن للوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وعلى المجلس أن يطالب إسرائيل بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والسياسات العدوانية والممارسات الاستيطانية فورا، وكذلك الامتثال للقرارات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، لا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لإيجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، على أساس حل الدولتين الذي يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير وحقه في دولة مستقلة ذات سيادة على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها، وحق العودة للاجئين.

ونعرب لشعب وحكومة فلسطين عن تضامننا الثابت ودعمنا لانضمام فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ونحن نرفض التصرف الأحادي لحكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بمدينة القدس كعاصمة لإسرائيل وسحبها للدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهو ما يزيد من حدة التوترات في المنطقة، ويعمق الحالة الإنسانية الخطيرة للاجئين الفلسطينيين.

وندين بشدة قرار حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالجلولان السوري المحتل كأرض إسرائيلية، ما يشكل انتهاكا جسيما وصارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١). إن هذه المناورة الجديدة من جانب واشنطن، والتي تنتهك المصالح المشروعة للشعب السوري والدول العربية والإسلامية، ستكون لها عواقب وخيمة على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط، وستزيد من تفاقم التوترات في تلك المنطقة المضطربة.

سنواصل دعم مطالب حكومة الجمهورية العربية السورية باستعادة مرتفعات الجلولان، وندعو مرة أخرى إلى الانسحاب

إن وفد كوبا يأسف لأنه لم يحرز أي تقدم لصالح القضية العادلة للشعب الفلسطيني، منذ آخر مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8449). بل على العكس من ذلك، حدث تدهور خطير في الحالة في الميدان خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وإذ نحیی الذكرى السنوية الأولى لمسيرة العودة الكبرى، تواصل إسرائيل استخدام القوة العشوائية وغير المتناسبة ضد عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين في غزة، الذين يشاركون في مظاهرات سلمية من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع والحصار المفروض على قطاع غزة وإعمال جميع حقوق الشعب الفلسطيني. وتواصل الغارات الجوية والقصف الإسرائيلي ذبح الشعب الفلسطيني، بينما يظل مجلس الأمن صامتا. ومن المؤسف حقا أنه، وبسبب العرقلة المتكررة من جانب وفد الولايات المتحدة، لم يتحرك هذا الجهاز لإدانة تصاعد العنف والأحداث المأساوية في قطاع غزة منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨.

ويكرر الوفد الكوبي رفضه القاطع للاستخدام غير المناسب والعشوائي للقوة من جانب إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وخاصة قطاع غزة، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني.

ونؤكد مجددا إدانتنا لبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية بصورة غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة وهدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها. وجميع تلك التدابير، إلى جانب الحصار المفروض على قطاع غزة، تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة وتقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين.

ويعرب الوفد الكوبي عن قلقه البالغ إزاء قرار إسرائيل عدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل. وكان من المؤسف للغاية عجز مجلس الأمن كذلك عن مطالبة إسرائيل بتحديد ولاية التواجد الدولي، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة واتفاقات أوصلو الثانية والقانون الدولي.

الكامل وغير المشروط لإسرائيل من الجولان السوري وجميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

ونرفض اختلاق الذرائع والمفاهيم في محاولة لإضفاء الشرعية في المجلس على الاستخدام الأحادي للقوة والعدوان ضد دول ذات سيادة. ونطالب باحترام تعددية الأطراف ووضع حد للكيل بمكيالين والتدخل في الشؤون الداخلية والعدوان الأجنبي ورعاية الجماعات الإرهابية التي تؤجج عدم الاستقرار والصراعات في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي

أن يهنئ فرنسا وألمانيا على نجاح الرئاسة المشتركة لمجلس الأمن لشهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. إنه مثال يبين كيف يمكن للشركات التعاونية أن تساعد على تعزيز تعددية الأطراف. وأود أيضا أن أشير مع التقدير إلى التغييرات الإيجابية التي أدخلت في الأشهر الأخيرة لتحسين الشفافية في أعمال المجلس، ومن ثم المساعدة على تعزيز شرعية قراراته.

مع ذلك، فقد أخفق المجلس في حماية شرعيته فيما يتعلق بقضية فلسطين، التي ربما كانت القضية الأطول تداولاً في تاريخ المجلس. ومنذ المناقشة السابقة بشأن هذا الموضوع، التي عقدت في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8449)، أعلنت بلدان أخرى اعترافها ونقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس. وفي الأسابيع الأخيرة، سمعنا الأخبار المزعجة التي تشير إلى أن ضم إسرائيل غير القانوني للجولان السوري يحظى هو الآخر بالاعتراف. هذه قرارات غير قانونية وانتهاك واضح لقرارات المجلس وميثاق الأمم المتحدة.

والجلس قد أعلن، من خلال القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، أن احتلال إسرائيل غير المشروع لفلسطين، ولطالما ارتأت ملديف أن دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة تقام على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمتها، تعيش جنبا إلى جنب في سلام ووثام مع إسرائيل، هو الحل الأمثل والوحيد للنزاع. ولذلك، فإن ملديف تدعو السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، إلى التنفيذ الكامل لقرارات المجلس واحترام التزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

كما نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على مضاعفة جهودها لإنهاء النزاع وإحلال سلام مجدٍ ودائم لشعب فلسطين.

لقد أودى النزاع في سوريا بحياة مئات الآلاف، بمن فيهم الأطفال. وسوى مدنا وبلدات كاملة بالأرض وحوها إلى أنقاض. أثر فعلي على مصير الفلسطينيين.

وفيما يتعلق باليمن، فإن حكومة بلادي تشعر بالارتياح لقرار المجلس باتخاذ القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩) في ١٦ كانون الثاني/يناير وإنشاء بعثة سياسية خاصة لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وتدعو ملديف الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإنهاء المعاناة الطويلة للملايين من المدنيين والأطفال في اليمن. ويجب أن يعجل المجلس بتجميع الموارد لمراعاة الهدنة، التي لا تزال هشة للغاية.

وتكرر حكومة بلادي دعمها للمجلس وللأمين العام في كل الجهود الجارية لإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. إذ يهل علينا شهر رمضان في أيار/مايو، فإننا ننمى أيضا أن تتمكن شعوب الشرق الأوسط من صوم هذا الشهر الكريم في حرية من مشقة النزاع وأداء واجباتها الدينية في كرامة وأن تحسن معاملتها.

وكان المثال الأول على ذلك انتقال سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، وثانيهما منح إسرائيل حق السيادة على الجولان السوري المحتل. وينافي كلاهما القواعد الآمرة للقانون الدولي، فإن ناهيك عن قرارات مجلس الأمن. وفقا للقانون الدولي، فإن الأراضي التابعة لأي من الدول لا تكون موضوع حيابة بسبب التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وأنه لا يجوز الاعتراف بشرعية أي حيابة كهذه للأراضي.

وكان المثال الأول على ذلك انتقال سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، وثانيهما منح إسرائيل حق السيادة على الجولان السوري المحتل. وينافي كلاهما القواعد الآمرة للقانون الدولي، فإن ناهيك عن قرارات مجلس الأمن. وفقا للقانون الدولي، فإن الأراضي التابعة لأي من الدول لا تكون موضوع حيابة بسبب التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وأنه لا يجوز الاعتراف بشرعية أي حيابة كهذه للأراضي.

وعليه، فإن أفعال الولايات المتحدة في هذا الصدد غير مشروعة وباطلة ولاغية وليس لها أي أثر أو قيمة قانونية. وتدين جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى وبأقوى العبارات تلك الأفعال غير المشروعة دوليا. ونشدد على أن الجولان يظل جزءا لا يتجزأ من سوريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أطول أزمة يشهدها العالم. ولا شك في استحالة حل أي من الأزمات بصورة دائمة دون معالجة أسبابها الجذرية الرئيسية. وقضية فلسطين ليست استثناء من ذلك. وما دامت قد بدأت نتيجة للاحتلال فإنها لن تنتهي إلا بإفئائه.

وإن على مجلس الأمن، الذي تتمثل مسؤوليته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين، التزاما قانونيا صريحا بمواجهة العدوان والاحتلال. ولذلك يجب عليه اتخاذ التدابير اللازمة لإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على إنهاء الاحتلال. بيد

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقاوم أي محاولة من جانب الولايات المتحدة وبعض حلفائها، بما في ذلك إسرائيل والمملكة العربية السعودية، تغيير طبيعة التهديدات الحقيقية في الشرق الأوسط. فأسُّ المشكلة في الشرق الأوسط هي قضية فلسطين، ومحاولة الاستعاضة عنها بتهديدات وأزمات مصطنعة وملفقة تهدف إلى صرف انتباه المجتمع الدولي عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأراضي الغير. وينبغي أن ترفض ذلك جميع الأمم المحبة للسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر ألمانيا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة والهامة هذه. وأشكر مقدمي الإحاطات والممثل عن دولة فلسطين ذات المركز المراقب وممثل إسرائيل لما قدماه من إسهامات بالغة الأهمية.

واتساقاً مع معظم المجتمع الدولي، ما تزال هنغاريا ترى أن صيغة الدولتين هي أفضل حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي استمر على مدى سبعة عقود، نظراً لعدم تقديم بدائل ذات مصداقية تعالج الشواغل الأمنية المشروعة والطموح في إقامة الدولة من كلا الطرفين. ولم نر خلال الأشهر الثلاثة الماضية إحراز أي تقدم بشأن استئناف المفاوضات بين الطرفين، بعقد الانتخابات في إسرائيل وعدم قدرة الفصائل الفلسطينية على حل خلافاتها وتوحيد صفوفها.

ونرى في ظل الجمود الحالي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور إيجابي في تيسير استئناف المفاوضات. وفي ذلك الصدد، تتطلع هنغاريا إلى عرض خطة السلام من جانب الولايات المتحدة ويجدوها أمل فيها. وفي الوقت نفسه، نرى أن من المهم التشديد على ضرورة أن يدرك القادة الإسرائيليون والفلسطينيون أن السلام الدائم يتطلب التوصل إلى تسوية

وقد تعلمنا بعض الدروس الهامة من تاريخ فلسطين على مدى العقود السبعة الماضية. أولاً، فيما يتعلق بإسرائيل، لم يكن المجلس فعالاً بسبب التأييد المطلق من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل. ولا شك أن من شأن استمرار تلك الحالة أن يزيد من تآكل مصداقية المجلس والمزيد من ضعف الثقة فيه. بالمثل، وإضافة إلى الأمم المتحدة أصبح القانون الدولي نفسه ضحية أخرى من ضحايا التعنت الإسرائيلي في إنهاء احتلال فلسطين. ثانياً، وبخصوص المسائل المتصلة بالإسرائيليين، فإن المبدأ الوحيد الذي يوجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولا سيما في ظل الإدارة الحالية، ليس هو "أمريكا أولاً" بل "إسرائيل أولاً" وإن اقتضى ذلك الانتهاك السافر للمبادئ الأساسية والقواعد الآمرة للقانون الدولي.

ثالثاً، لقد أثبتت الولايات المتحدة أنها شريك غير موثوق به، خاصة عندما يتعلق الأمر بجميع المسائل المتعلقة بفلسطين. ولذلك، لا ينبغي لأحد أن يثق في مقترحات غير الرشيدة المتعلقة بقضية فلسطين، بما في ذلك فيما يتعلق بما يسمى "صفقة القرن". والواقع أنه لا يمكن المساس بالحقوق غير القابلة للتصرف لأي أمة من الأمم بوضعها تحت الضغط العسكري والسياسي والاقتصادي الشديد أو أن تشتري بدولارات النفط. رابعاً، ارتكبت إسرائيل خلال الـ ٧٠ عاماً الماضية جرائم عديدة، بما في ذلك شن الحرب على جميع جيرانها في إفلات تام من العقاب. ويعدُّ الحصار غير القانوني واللاإنساني الذي تفرضه على غزة منذ عقد من الزمن، ويؤدي استمراره إلى تدهور حاد في الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل، مثلاً آخر في ذلك الصدد.

وفي ظل ظروف كهذه، يجب أن يواصل المجتمع الدولي تأييده القوي الطويل الأمد للقضية العادلة للشعب الفلسطيني والإعمال الكامل لحقوقه غير القابلة للتصرف، وخاصة، إنشاء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

خطوة لوقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعلان مؤخراً عن بناء ٨٤٠ وحدة سكنية جديدة في أرييل (انظر S/PV.8489).

ونشعر أيضاً بالقلق إزاء إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المناطق المدنية الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في غزة، ندعو إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى العمل بجدية للحيلولة دون مزيد من تدهور الحالة الإنسانية. لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لغزة من دون رفع الحصار واستعادة السلطة الفلسطينية نفوذها في غزة. ويقدر وفد بلدي تقديراً عالياً الجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل التخفيف من معاناة الفلسطينيين.

إن التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحوار والمفاوضات الجادة والبناءة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وما برحت فييت نام تؤكد مراراً وتكراراً دعمها للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة. ونعتقد اعتقاداً قوياً بأن حلّ الدولتين هو السبيل الأمثل لإنهاء النزاع وتحقيق تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ونودّ أن نرى الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وندعو إلى الوحدة على كل من الصعيد الوطني، بمصالحه حقيقية بين الفلسطينيين، وعلى الصعيد الدولي، بالدعم المستمر والثابت قولاً وعملاً. ونقدّر تقديراً كبيراً الجهود التي بذلتها

صعبة من كلا الجانبين. فمن ناحية، تتمثل مهمتها في التوصل إلى تسويات كهذه، ومن ناحية أخرى، قناع شعبيهما بقبولها. ويحدونا الأمل في أن تتفق جميع الأطراف على الانخراط في حوار متجدد وبحسن نية. وبصفتنا عضواً في الاتحاد الأوروبي، سنواصل العمل على تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد فام (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتها القيّمة، والسيدة ندى مجدلاوي والسيد جدعون بروميرغ على إحاطتيهما. تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وتشعر فييت نام بقلق عميق إزاء استمرار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، ولا سيما الاشتباكات المميتة والتحريرض على العنف والاستفزازات والتوسع الاستيطاني غير القانوني، وتشريد السكان وتردي الحالة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية. ولا شك أن الناس هم الذين يعانون أشد المعاناة في نهاية المطاف. وتتمثل الحالة في حرمان السكان المقيمين في الأرض من حقوقهم الأساسية، وهي تقوض جميع الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وتدين فييت نام جميع أعمال العنف ضد المدنيين والاستخدام المفرط للأسلحة الفتاكة. ونحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس والكف عن جميع الأفعال التي من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد التوتر. ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها المنسق الخاص ملادينوف في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس في الشهر الماضي، والقائلة إن إسرائيل لم تتخذ أي

مصر لتعزيز المصالحة الفلسطينية وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وبصرف النظر عن الجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي، يبدو أن آفاق حل سياسي دائم للنزاع قد اتخذت مساراً خطيراً، كما حذر الأمين العام. وتناشد فييت نام على وجه الاستعجال جميع الأطراف المعنية بذل مزيد من الجهود المتضافرة لأجل وضع حد للألم والمعاناة التي تنزل بالناس على أرض الواقع وإعادة عملية السلام إلى مسارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

إن مملكة البحرين ملتزمة، ضمن التحالف لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، بالتوصل لحل سلمي شامل، ما يكفل استتباب الأمن والسلم بالجمهورية اليمنية الشقيقة، وتحقيق تطلعات الشعب اليمني الشقيق للأمن والتنمية، وذلك وفقاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وبما ينهي كافة أشكال التدخلات التي تهدد وحدة اليمن وسلامة أراضيه وجواره الإقليمي.

السيد الرويعي (البحرين): نتقدم بداية بالتهنئة لرئاسة ألمانيا وفرنسا لأعمال المجلس لهذا الشهر. كما أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة التي تأتي في ظل تزايد وتيرة التطورات والتحديات التي تشهدها المنطقة، وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للمشاركة في هذا النقاش المفتوح الذي يتناول قضايا الشرق الأوسط التي تزداد تعقيداً وحساسية. كما نتقدم بالشكر للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية، على إحاطتها الإعلامية القيمة.

إن أحد أبرز التحديات التي تتعرض لها منطقتنا هي الأخطار الجسيمة والأضرار الفادحة الناجمة عن الإرهاب، هذا الوباء المدمر وما أسفر ويسفر عنه من حصد للأرواح وتدمير البنية التحتية وأمن واستقرار الدول. ونجدد هنا موقفنا الثابت في إدانة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأياً كان مكانه ومرتكبوه ودوافعه،

تبرز اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أهمية قيام المجتمع الدولي بدور أكبر في تنفيذ قراراته لإحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وتهيئة الظروف الإيجابية التي تتيح المزيد من الفرص لإنجاح التسويات السياسية، بما في ذلك توفير الحماية للشعوب المتضررة وإيقاف التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإعادة قدرة الدول على حفظ سيادتها وأمنها واستقلالها.

مع التأكيد على أهمية تكاتف الجهود لمكافحة الفكر المتطرف والتنظيمات الإرهابية، وتخفيف منابعها الفكرية والمالية. وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى الاجتماع الحادي عشر للمجموعة المعنية بمكافحة تمويل تنظيم داعش، والذي استضافته مملكة البحرين في الفترة من ١٦ إلى ١٧ نيسان/أبريل الحالي. حيث تمت مناقشة الجهود الدولية الدؤوبة لمكافحة تنظيم داعش الإرهابي، والتي أدت إلى تدهور التنظيم بشكل كبير في عدة دول، كما تقلصت قدرة التنظيم على تمويل وتنفيذ الهجمات، إلا أنه وفي مقابل هذا التقدم، يتعين الحذر ومواصلة الجهود لضمان هزيمة داعش والمنظمات الإرهابية المماثلة بشكل

وفي هذا السياق، تؤكد مملكة البحرين على أن إقرار السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة يأتي في مقدمته حل القضية الفلسطينية ونيل الشعب الفلسطيني الشقيق حقه المشروع -

العام، سيظلّان الحارس الشرعي لحقوق الشعبين الفلسطيني والسوري غير القابلة للتصرف، فإنه يتعين علينا التوقف أمام التطورات السلبية التي شهدتها قضيتا فلسطين والجولان السوري المحتل. حيث لم يتوقع أي منا أن يضاف إلى عدم الإنصاف التاريخي للشعوب العربية ظلماً جديداً بعد أكثر من نصف قرن من الظلم الواقع بالفعل.

ومن ثم، أود التأكيد على ما جاء على لسان الملوك والرؤساء العرب بقمة تونس بشأن القرار الأمريكي الأخير الخاص بالجولان السوري المحتل، والتأكيد على أن هذا القرار لا يغير شيئاً من الوضعية القانونية للجولان السوري بوصفه أرضاً احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، ولا يؤثر على مرجعية قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي أشار بصورة لا لبس فيها إلى عدم الاعتراف بضم إسرائيل للجولان السوري.

لن أتطرق أو أعدد اليوم مظاهر معاناة الشعب الفلسطيني التي نعيها جميعاً واستمعنا لجزء منها خلال الإحاطات الإعلامية اليوم. إلا أنني أود أن أنتهز تلك الفرصة لتنبه مجلس الأمن إلى أننا على أعتاب مرحلة هامة في القضية الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلق بمصير حل الدولتين الذي اختاره الشعبان، الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء، وأقره المجتمع الدولي استجابة لمصلحة الطرفين وتطلعاتهما.

إن المرحلة المقبلة تستلزم إدراكاً كاملاً لأنه لا توجد حلول للقضية الفلسطينية يمكن أن تتأسس على بقاء الوضع القائم، الذي هو في حد ذاته يعد تراجعاً وينذر بعواقب وخيمة. وبالتأكيد، فإن تلك الحلول لا يمكن أن تتأسس على تكريس مزيد من الضم غير القانوني للأراضي المحتلة أو محاولة تعويض الجانب الفلسطيني بمحفزات اقتصادية، وتجاهل أننا بصدد قضية سياسية وقضوية شعب نزع منه وطنه، وأجيال ولدت وعاشت تحت ممارسات الاحتلال. ومن الخطأ أيضاً أن يتصور أي طرف أن هناك انتصاراً سيتحقق في الإجهاز على مرجعيات الشرعية

نهایی، ووضع حد لتدفق الموارد المالية إليهم، حيث أن تحويل الأموال إلى الجماعات الإرهابية خارج النظام المالي الحديث يشكل أحد أهم التحديات في ظلّ اعتماد تنظيم داعش وحزب الله الإرهابي والقاعدة وغيرهما من المنظمات الإرهابية على استخدام الأموال وتحويلها وتخزينها بطرق غير شرعية.

وختاماً، إن تحقيق الأمن والسلم الدوليين يستوجب منا جميعاً توحيد الصفّ والعمل على تطوير آليات مبتكرة في مواجهة التحديات القائمة والناشئة. وإن مملكة البحرين ستواصل العمل وبذل الجهود مع الأسرة الدولية من أجل تسوية النزاعات بالطرق السلمية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): أتوجه في البداية بالشكر للرئاسة الألمانية، كما أتوجه بالشكر للسيدة روزماري ديكارلو على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها، وللمبعوث الأممي، السيد نيكولاي ملادينوف، على جهوده المستمرة المشجعة لعملية السلام في الشرق الأوسط والحفاظ على مرجعياتها، وكذلك على جهده الدؤوب فيما يتعلق باحتواء الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، وتشجيعه لجهود المصالحة الفلسطينية. وكذلك أتوجه بالشكر لمثلي منظمة إيكوبيس على الإحاطة الإعلامية الوافية.

إن احتلال الأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ هو أحد الموضوعات التي يتناولها هذا المجلس منذ عشرات السنين. وقد تعودنا - جيلاً بعد جيل - الاستماع إلى الإحاطات والبيانات المختلفة التي تشابهت وتطابقت في كثير من الأحيان، وتحلينا بالصبر على أمل أن نشهد يوماً تعود فيه الحقوق لأصحابها، ويعم السلام والاستقرار المنطقة.

هذا، وبينما يظلّ الصبر مستمراً، والسلام وجهتنا، ونظّل على يقين بأن هذا المجلس وتلك المنظمة، بما في ذلك الأمين

بيئة سياسية بناءة مواتية للعودة إلى إجراء مفاوضات مجددة. وتواصل الحالة في غزة، التي ما برحت مستمرة الآن لأكثر من سنة، إبراز أهمية التوصل إلى حل سياسي للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية عادل ومنصف ومقبول للطرفين. ومن هذا المنطلق، ترحب البرازيل بمبادرة الولايات المتحدة لخطة السلام. وتطلع إلى تقديمها، ونشجع جميع الأطراف المعنية على المشاركة بعقلية منفتحة في مفاوضات بناءة. فلا يمكن أن يتحقق السلام إلا من خلال قرارات وتنازلات صعبة من جميع الأطراف.

وفيما يتعلق بسورية، تشعر البرازيل ببالغ القلق إزاء تصاعد العنف في إدلب، وتكرر التأكيد على أهمية الامتثال التام لوقف إطلاق النار المتفق عليه في العام الماضي. عندئذ فقط يمكننا أن نبدأ في الميدان بتهيئة الظروف التي يمكن أن تتيح إحراز تقدم صوب التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وتود البرازيل أن تؤكد دعمها للعمل الذي يقوم به المبعوث الخاص غير بيدرسن، وأملها في أن نرى قريباً إحراز المزيد من التقدم في مسار جنيف، ولا سيما من خلال القيام على وجه السرعة بتشكيل لجنة دستورية، الأمر الذي سيشكل خطوة حاسمة نحو إيجاد حل سياسي مطلوب على وجه الاستعجال، بالاستناد إلى المعايير التي حددتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وإعلان سوتشي. ونؤكد من جديد أنه لا يمكن إنهاء النزاع والتخفيف من المعاناة الإنسانية التي يواجهها السوريون إلا من خلال عملية سياسية بوساطة من الأمم المتحدة، يقودها الشعب السوري ويمتلك زمامها.

وتعرب البرازيل عن أسفها لاستمرار الحالة الأمنية في تأخير تنفيذ اتفاق ستوكهولم والقرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩) في اليمن. ولا نزال ملتزمين برصد وقف إطلاق النار في الحديدة، والذي اتفقنا من أجله على نشر أفراد عسكريين وأفراد شرطة برازيليين. ونرى أن اتفاق ستوكهولم لا يمثل سوى خطوة أولى على طريق التوصل لحل سياسي شامل للنزاع في اليمن. وفي هذا

الدولية ومحدداتها. فمصير الشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، شاء أم أيبأ، هو مصير مشترك. وعلى الجانبين أن يقررا وجهتهما، لا سيما وأنا على أعتاب مفترق طرق محوري وتاريخي. فإما سيتمكن الجانبان من العيش بسلام في دولتين جنباً إلى جنب من خلال المفاوضات على أساس خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، ومن ثم تفعيل المبادرة العربية للسلام، أو الانخراط في إجراءات مؤقتة، أو الغرق في المزايدات السياسية ووهم تحقيق الانتصارات، ومن ثم الاستسلام لواقع الدولة الواحدة التي سيكون لها تحديات همة خاصة بحقوق الشعبين ستفرض نفسها على الجميع. لا توجد منطقة وسطى. ولا توجد سيناريوهات ثالثة. ولن يتسنى لأي طرف تحقيق انتصار أو تحقيق طموح على حساب الآخر، أيا كان الطريق الذي سيتم سلوكه.

ختاماً، لقد مر ٤٠ عاماً على توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. وتظل تلك المعاهدة نموذجاً يحتذى به، وأساساً لطريق تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. فالسلام الحقيقي القادر على خدمة شعوبه لا يتأسس إلا على إدراك الأطراف لضرورة عودة الحقوق لأصحابها، وإنهاء مظاهر الاحتلال. وإننا على ثقة بأن الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، قادران على التوصل لهذا السلام طالما وضعنا مصلحة شعبيهما وأمانهما نصب أعينهما وعلى رأس أولوياتهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دوكي إسترادا ماير (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

وأود أن أبدأ ببعض الملاحظات المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. تؤكد البرازيل من جديد دعمها للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ونشجع البرازيل الأطراف على السعي إلى تهيئة

وراء عدم الاستقرار في منطقتنا، وهي الأنشطة المدمرة لإيران والأطراف التي تنفذ أوامرها. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر المجلس مرة أخرى بأن جمهورية إيران الإسلامية هي من الرعاة الرئيسيين للإرهاب في العالم. وتنفق حوالي ٧ مليارات دولار سنويا لتمويل شبكاتها، وغني عن القول إن ذلك على حساب مواطنيها واحتياجاتهم. وتستخدم الأسلحة التي تصنعها وتبيعها لتغذية الإرهاب وتشجيعه في جميع أنحاء العالم، لا سيما في سورية ولبنان واليمن.

وعلاوة على ذلك، تحاول كما فعلت في لبنان تحويل سورية إلى منصة لإطلاق الصواريخ والقذائف التسيارية التي تصنعها، في انتهاك صارخ للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إنها تصدر صواريخها وتحرض على الإرهاب وتنتشر أيديولوجيتها المدمرة، في انتهاك للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٢١٦ (٢٠١٥). وفيما يتعلق بإسرائيل، لا يمكن إنكار أن هدفها الرئيسي يتمثل في تدمير بلدي عاجلا أم آجلا. لقد قال المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية إن إسرائيل ستمحى خلال ٢٥ عاما على الأكثر. وأود أيضا أن أشير إلى أن النظام السوري قد قدم أرضه لتصبح منصة للإرهاب الإيراني. في ٢٠ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، في تواطؤ، أطلق فيلق القدس الإيراني صاروخ أرض جو متوسط المدى من دمشق صوب مرتفعات الجولان الإسرائيلية.

فيما يتعلق بلبنان، فإن حزب الله، المعترف به دولياً كمنظمة إرهابية، جزء من الحكومة اللبنانية، حيث يضطلع بدور علني ونشط وهام، إذ خزن أكثر من ١٣٠.٠٠٠ صاروخ يمكن إطلاقه على بلدي في أي وقت، ناهيك عن أنفاق الهجوم الستة التي اكتشفت مؤخراً عبر حدودنا. من الواضح أن موقف حزب الله المتعصب يشكل تهديداً خطيراً لاستقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها ولأمن بلدي أيضا.

الصدد، وبينما نرحب بالإعلان مؤخراً بأن الأطراف قد اتفقت على مفهوم عمليات المرحلة الأولى من إعادة نشر القوات في الجديدة، فإننا نتابع ببالغ القلق استمرار ورود تقارير عن العنف، مما يهدد بتقويض الوقف المش لإطلاق النار في المدينة وتصاعد العنف في أماكن أخرى من البلد. وندعو الأطراف إلى مواصلة العمل مع المبعوث الخاص مارتن غريفيث صوب التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم، وأحثها على الامتناع عن اتخاذ تدابير قد تؤدي إلى وقف الزخم الذي أوجده إنشائه.

وأخيراً، تعارض البرازيل القيام بأي عمل عسكري في ليبيا، وتحث جميع الأطراف على وقف تصعيد الحالة، والالتزام بوقف إطلاق النار، والتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجهات الإقليمية المعنية بغية كفالة وقف الأعمال العدائية بشكل كامل وشامل في جميع أنحاء البلد. ولا نزال نرى أن تحقيق السلام الدائم والوحدة الوطنية يتطلب في نهاية المطاف القيام بعملية سياسية شامل، يقودها الليبيون ويملكون زمامها. وندعو جميع الأطراف إلى العمل مع الممثل الخاص غسان سلامة بغية التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة الأمنية والحالة الإنسانية المتردية في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل إسرائيل الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بورغل (إسرائيل) (تكلم بالفرنسية): طلبت الكلمة للتعليق على مختلف البيانات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم، وتحديد البيانات التي أدلى بها ممثلو سورية وإيران ولبنان.

سأحاول أن أفعل ذلك خلال الأربع دقائق المتاحة لي، إذ أعلم أنه كان يوماً طويلاً بالنسبة للجميع.

إذا كان الهدف من هذه المناقشة المفتوحة حقاً هو مناقشة الحالة في الشرق الأوسط وليس مجرد محاكمة طرف بعينه، فينبغي لنا النظر في توسيع نطاق المناقشة وتحديد الأسباب الكامنة

هو الشرق الأوسط واحتلال إسرائيل لفلسطين. يجب محاسبة إسرائيل على ذلك. فخلال عمرها القصير، شنت إسرائيل بالفعل ١٥ حرباً في منطقتنا وغزت جميع جيرانها، بلا استثناء. يجب تقديمها إلى العدالة وإخضاعها للمحاسبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل المملكة العربية السعودية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد الحقباني (المملكة العربية السعودية): أود أن أمارس حق الرد على ما بدر من ممثل إيران بحق بلدي.

نرفض بشدة الاتهامات الباطلة والزائفة التي بدرت من ممثل إيران بحق بلدي، وهذا ليس بمستغرب من ممثل الحكومة الإيرانية التي انتهكت كل القوانين والأعراف الدولية والقوانين الإنسانية والأخلاقية.

تؤكد لنا الحقائق التاريخية بما لا يدع مجالاً للشك التدخلات الإيرانية السافرة في الشؤون الداخلية للدول العربية عبر دعم الجماعات المسلحة والمليشيات الانقلابية. لا توجد دولة عربية يتواجد فيها النفوذ الإيراني إلا وتعاني من الانقسامات وعدم الاستقرار وانتشار الجماعات المسلحة واشتعال الفتنة والطائفية والمذهبية. يؤكد لنا التاريخ بما لا يدع مجالاً للشك أن الفتنة والنزاعات والانقسامات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط بدأت مع بداية الثورة الخمينية في نهاية سبعينيات القرن المنصرم، بسبب الدستور الإيراني الذي ينص على تصدير أيديولوجيات الثورة وما تحمله من كراهية وأطماع توسعية، فضلاً عن سياسة إيران الواضحة عبر إنشاء الأحزاب المسلحة الموالية لها داخل الدول العربية التي هدمت كل أسس وأركان الدولة. فلنا في سورية ولبنان واليمن أمثلة على هذه السياسة العدائية. إن سياسة إيران التوسعية واضحة وضوح الشمس عبر تدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية لدول الجوار، فضلاً عن سياستها العدائية والمتمثلة في التهديدات المستمرة بإغلاق الممرات البحرية وطرق التجارة الدولية، مما يعد انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي

ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام أخلاقي باتخاذ تدابير حازمة ضد الذين يواصلون تأجيج العنف وتشجيع الإرهاب ومن يتمثل هدفهم الوحيد في تقويض السلام والاستقرار العالميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيفي باروغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تقدم الوفد السعودي اليوم بادعاءات لا أساس لها ضد بلدي ولا أود أن أقيم لها وزناً بالرد عليها. إننا لا نستغرب سماع تلك الافتراءات، لأنها تتفق مع نهج إسرائيل لصرف الانتباه عن جدول أعمال هذه الجلسة، وهو احتلال إسرائيل لفلسطين. إنهم يوجهون هذه الاتهامات لصرف الانتباه عن حقيقة علاقات السعودية بالمتطرفين والإرهابيين. إن الأيديولوجية الوهابية في المملكة العربية السعودية هي أيديولوجية الجماعات الإرهابية الرئيسية في جميع أنحاء العالم، ودولارات النفط تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الإرهابية العالمية. وهذا هو ما ذكرته مراراً الولايات المتحدة، الدولة الداعمة لها. لذلك، فإن السعوديين هم المؤسسون للجماعات الإرهابية، أيديولوجياً ومالياً.

وبينما تدفع المملكة العربية السعودية الأموال لحذف اسمها من قائمة قتلة الأطفال في الأمم المتحدة، تحاول أيضاً تصوير نفسها، من خلال تقديم تبرعات كبيرة إلى آليات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كبلد يكافح الإرهابيين ويحاربهم. لكن، لا الافتراءات على الآخرين ولا تلك التبرعات يمكن أن تغير واقع الأفعال مثل جريمة القتل العمد بدم بارد للصحفيين السعوديين وتقطيعهم. يجب عليها التوقف عن قطع رؤوس الأقليات السعودية البريئة بذريعة مكافحة الإرهاب. والحقيقة هي أنهم قتلوا بوحشية مجرد أنهم من الأقليات.

أخيراً، وفيما يتعلق بالاتهامات التي وجهها الوفد الإسرائيلي وبيانه الذي يتنافى والمنطق، إن بند جدول أعمال هذه الجلسة

وميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن انتهاكها لقرارات مجلس الأمن المتعلقة باليمن وتقديمها الدعم للمليشيات الحوثية الانقلابية مما أطل معاناة الشعب اليمني الشقيق.

إن المملكة العربية السعودية لديها نظام قضائي مستقل وتشريعات داخلية تحترم حقوق الإنسان وتكفل للمواطنين العدل والمساواة. وإن ما تطرق إليه ممثل إيران هي محاولات لتوجيه التهم تجاه بلدي وغض الطرف عن الجرائم التي تقوم

بها إيران في المنطقة. إن المنطقة العربية في أمس الحاجة إلى الاستقرار الأمني من أجل البدء في التنمية والبناء في منطقة لطالما عانت وما زالت تعاني من التدخلات الإيرانية. لقد حان الوقت لأن يقف مجلس الأمن والمجتمع الدولي وقفة جادة تجاه سياسات إيران المزعزعة للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط إذا ما أردنا أن ننهي حالة عدم الاستقرار والانقسامات التي تشهدها المنطقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.